



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بو الصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

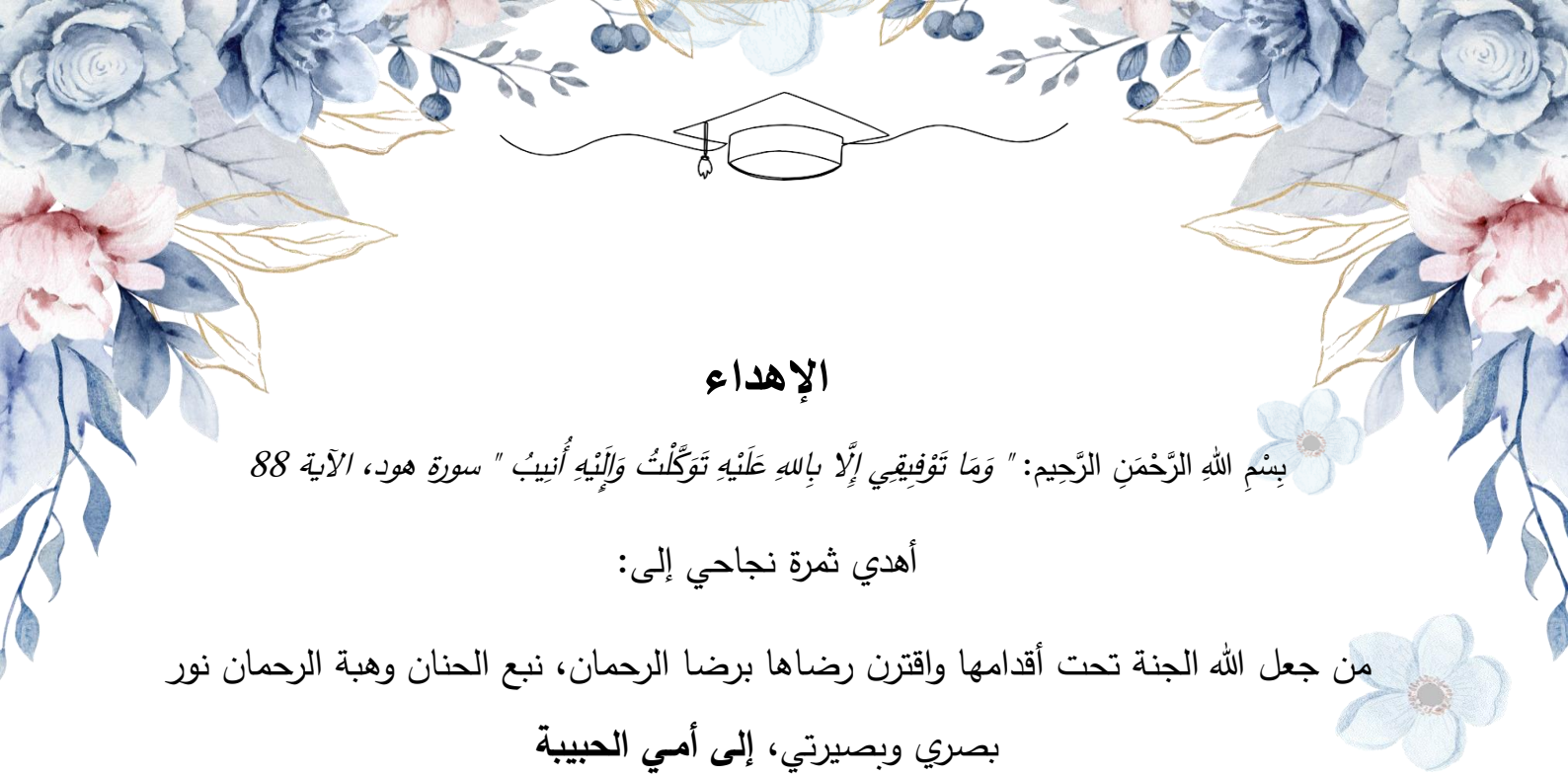
أثرتبني المعايير المحاسبية الدولية على التخطيط الضريبي الدولي.

دراسة حالة شركة إعمار العقارية

المشرف	إعداد الطالبية	
مناع فاتح	شوقي جمانة	1

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ (ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوطلاعة محمد
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مناع فاتح
ممتحننا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	عاشوري نعيم



الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: " وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " سورة هود، الآية 88

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان، نبع الحنان وهبة الرحمان نور

بصري وبصيرتي، إلى أُمي الحبيبة

إلى الذي أرشدني إلى طريق النور والخير والمثابرة، أبي الغالي

إلى من قاسموني حياتي مرح ومحبة وتذوقت معهم أجمل اللحظات مرها وحلوها إخوتي حفظهم

الله "مؤيد عبد الرحمان، آية، أميمة، مايا "

إلى أخواتي وبنات عمتي: "عبلة، سلمى، صبرينة"

أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل من كان له أثر في مسيرتي.

جمانة



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على كفاءة التخطيط الضريبي على المستوى الدولي من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وللوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، تم استخدام المنهج الوصفي في الشق النظري المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية في ظل الإفصاح المالي وآليات التخطيط الضريبي الدولي في ظل التلاعب بأسعار التحويل الدولية مع التفصيل في المشاكل الجبائية الدولية، وأيضاً تم استخدام المنهج التحليل في الدراسة التطبيقية على شركة إعمار العقارية، أين تم تحليل القوائم و البيانات المالية التي توضح آليات التخطيط الضريبي وفق تبني معيار ضرائب الدخل، الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة و القيمة العادلة في تقييم العقارات الاستثمارية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج متعددة، ولعل أهمها، أن تبني معيار IAS12 المعبر عن ضرائب الدخل أدى إلى التخطيط الزمني عبر الضرائب المؤجلة، كما أدى تبني معيار IAS 40 المعبر عن كيفية تقييم العقارات الاستثمارية إلى تحقيق وفورات ضريبية ملموسة.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، التخطيط الضريبي، الضرائب المؤجلة، أسعار التحويل، شركة إعمار العقارية.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of adopting International Accounting Standards on the efficiency of international tax planning by multinational corporations. To address the research problem, the descriptive approach was used in the theoretical part, covering International Accounting Standards in the context of financial disclosure, the mechanisms of international tax planning under the manipulation of international transfer pricing, along with a detailed examination of international tax issues. The analytical approach was also employed in the applied study on Emaar Properties, where financial statements and data were analyzed to illustrate the tax planning mechanisms in accordance with the adoption of the income tax standard, disclosure of related-party transactions, and fair value in the assessment of investment properties.

The study reached several conclusions, the most significant of which are : that the adoption of IAS 12 (Income Taxes) led to temporal tax planning through deferred taxes, and that the adoption of IAS 40 (Investment Property) resulted in tangible tax savings.

Keywords : International Accounting Standards, Tax Planning, Deferred Taxes, Transfer Pricing, Emaar Properties.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ، ب، ج

الفصل الأول: المعايير المحاسبية الدولية في ظل الإفصاح المالي

تمهيد: 2

المبحث الأول: الخلفية التاريخية ونشأة المعايير المحاسبية الدولية وتطورها: 3

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمعايير المحاسبية الدولية: 3

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية 4

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية - الإطار العام- 7

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية: 7

المطلب الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الدولية: 8

المطلب الثالث: أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تعددها: 9

أولاً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية: 9

ثانياً: أسباب تعدد المعايير المحاسبية الدولية: 10

المطلب الرابع: مزايا وعيوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية 13

أولاً: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: 13

ثانياً: انتقادات وعيوب تطبيق المعايير الدولية: 15

المبحث الثالث: الإفصاح المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 16

المطلب الأول: الإفصاح المالي في القوائم المالية مفهومه أهميته: 16

أ. مفهوم الإفصاح في القوائم المالية: 16

ب. أهمية الإفصاح في القوائم المالية: 17

المطلب الثاني: الإفصاح في القوائم المالية أنواعه وأهدافه وشروطه 18

أ -أنواع الإفصاح: 18

ب -الهدف من الإفصاح في القوائم المالية: 22

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح في القوائم المالية:	24
أ -المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:	24
ب -الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:	25
ت -طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:	26
ث -أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة:	28
ج -توقيت الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية:	30
خلاصة الفصل:	31

الفصل الثاني: التخطيط الضريبي في ظل أسعار التحويل الدولية

تمهيد:	33
المبحث الأول: المشاكل الجبائية الدولية	34
المطلب الأول: مفهوم الازدواج الضريبي وأنواعه:	34
أولاً: مفهوم الازدواج الضريبي وشروطه:	34
ثانياً: أنواع الازدواج الضريبي:	35
الفرع الأول: أنواع الازدواج الضريبي حسب نية الشرع:	35
الفرع الثاني: أنواع الازدواج الضريبي حسب النطاق:	36
الفرع الثالث: الازدواج الضريبي حسب طبيعة الازدواج:	37
ثالثاً: أسباب حدوث الازدواج الضريبي:	38
الفرع الأول: اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي:	38
الفرع الثاني: تعدد ضوابط الإخضاع الضريبي:	38
الفرع الثالث: اختلاف التنظيم الفني للضرائب:	39
الفرع الرابع: اختلاف تفسير المصطلحات الضريبية:	39
رابعاً: آليات معالجة مشكلة الازدواج الضريبي:	39
الفرع الأول: حلول مشكلة الازدواج الضريبي:	40
الفرع الثاني: الاتفاقيات الجبائية الجزائرية الفرنسية كآلية لمكافحة الازدواج الضريبي الدولي:	41
المطلب الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه:	43
أولاً: مفهوم التهرب الضريبي:	43

44	ثانيا: أنواع التهرب الضريبي:
44	الفرع الأول: التهرب المشروع (التجنب الضريبي)
45	الفرع الثاني: التهرب غير المشروع (الغش الضريبي)
46	ثالثا: أشكال التهرب الضريبي:
46	الفرع الأول: التهرب الضريبي عن طريق الجناات الضريبية
47	الفرع الثاني: التهرب الضريبي الدولي عن طريق أسعار التحويل:
48	رابعا: آليات مكافحة التهرب الضريبي
50	المطلب الثالث: المنافسة الضريبية
50	أولا: مفهوم المنافسة الضريبية:
51	ثانيا: أنواع المنافسة الضريبية:
51	ثالثا: أسباب المنافسة الضريبية
52	رابعا: آثار المنافسة الضريبية
53	المطلب الرابع: تحديات تنامي الاقتصاد الرقمي
53	أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه
53	1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:
55	2- خصائص الاقتصاد الرقمي:
56	ثانيا: مفهوم التجارة الالكترونية وخصائصها وأنواعها:
56	1- تعريف التجارة الإلكترونية:
57	2- خصائص التجارة الالكترونية:
58	ثالثا: المحاولات الدولية للحد من مشكلات الجباية الإلكترونية
58	1- عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
59	2- محاولة هيئة فرنسا للإستراتيجية
61	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التخطيط الضريبي الدولي
61	المطلب الأول: ماهية التخطيط الضريبي
61	1- مفهوم التخطيط الضريبي:
62	2- المصطلحات المستخدمة للدلالة على التخطيط الضريبي

3-أهمية ومبادئ التخطيط الضريبي:	63
المطلب الثاني: أساسيات حول التخطيط الضريبي	64
1-مقارنة بين التخطيط الضريبي والتجنب والتهرب الضريبيين:	64
2-مزايا ومساوئ التخطيط الضريبي:	65
3-دوافع وخصائص التخطيط الضريبي:	66
3-1 دوافع التخطيط الضريبي:	66
3-2 خصائص التخطيط الضريبي:	66
المطلب الثالث: التخطيط الضريبي الفعال والتخطيط الضريبي الدولي	67
1-المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال:	67
2-التخطيط الضريبي الدولي.	68
المبحث الثالث: استراتيجيات التخطيط الضريبي لأسعار التحويل الدولية	70
المطلب الأول: المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تحديد أسعار التحويل ..	70
أولاً: ارتباط الشركات وأسعار التحويل الدولية	70
1- مفهوم ارتباط الشركات:	71
2- أسعار التحويل في ظل اعتماد مبدأ المنافسة الكاملة:	71
ثانياً: طرق تقييم أسعار التحويل الدولية	72
1-الطرق التقليدية المعتمدة على تقييم المعاملات:	72
2- اتفاقيات تقاسم التكاليف:	73
3- الطرق المعتمدة على أساس تسوية خضوع الأرباح:	73
المطلب الثاني: أسس وآثار تحديد سعر التحويل	74
أولاً: أهداف التخطيط لأسعار التحويل الدولية	74
1- تحقيق الوفورات الضريبية وتعزيز القدرة التنافسية	75
2- الحد من بعض المخاطر الاقتصادية في الدول الأجنبية	75
ثانياً: محددات وضع أسعار التحويل من طرف الشركات متعددة الجنسيات	76
1-تحديد أسعار التحويل على أساس سعر السوق	76
2-تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة	76

77	3- تحديد أسعار التحويل على أساس تفاوضي:
77	4- تحديد أسعار التحويل في ظل سوق احتكار القلة
78	ثالثاً: الآثار المترتبة عن تحديد أسعار التحويل الدولية
78	1- أثر أسعار التحويل والضريبة
79	2- تحديد أسعار التحويل على الحقوق الجمركية:
79	3- أثر أسعار التحويل على نتائج الفروع
79	4- أثر أسعار التحويل على الشركات المشاركة
79	5- أثر أسعار التحويل على مراقبة أسعار الصرف
81	خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول التخطيط الضريبي لشركة إعمار العقارية

83	تمهيد:
84	المبحث الأول: تقديم عام لشركة إعمار العقارية
84	المطلب الأول: نبذة عن شركة إعمار العقارية
84	أولاً: تعريف شركة إعمار العقارية
84	ثانياً: تاريخ تأسيس شركة إعمار العقارية وانتشارها الدولي
84	أولاً: تاريخ تأسيس الشركة ونشأتها
85	ثانياً: النشاط الرئيسي للشركة
85	ثالثاً: الانتشار الدولي للشركة
86	رابعاً: مكانة الشركة في السوق العقاري
86	المطلب الثاني: الهيكل المالي والتنظيمي لشركة إعمار العقارية
92	المبحث الثاني: دور تبني المعيار IAS12 (الضرائب المؤجلة) على التخطيط الضريبي لشركة إعمار
92	المطلب الأول: بيانات الدخل الموحد للمجموعة وتحليل الأثر الضريبي (2023-2024)
92	أولاً: قائمة الدخل الموحدة
	ثانياً: حساب معدل الضريبة الفعلي وتحليل الانتقال من المعدل الاسمي جدول رقم (04): حساب
93	ومقارنة معدل الضريبة الفعلي 2023-2024
94	المطلب الثاني: التزامات الضريبة المؤجلة وصافي رصيدها (IAS 12)

أولاً: حركة الضريبة المؤجلة خلال 2023-2024 جدول رقم (05): حركة صافي رصيد التزامات	
الضريبة المؤجلة.....	94
ثانياً: تحليل مصادر الضريبة المؤجلة حسب نوع الأصل/الالتزام.....	95
المطلب الثالث: الأثر الضريبي لمعايير IFRS 15 و AS 24 في إطار التخطيط الضريبي	97
أولاً: معيار IFRS 15 وأسعار التحويل بين الشركات التابعة	97
ثانياً: الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة (IAS 24) والأثر الضريبي	98
المطلب الرابع: العلاقة بين الضريبة المؤجلة والقيمة العادلة (العقارات الاستثمارية IAS40)	99
أولاً: السياسة المحاسبية لإعمار في العقارات الاستثمارية.....	99
ثانياً: إعادة قياس القيمة العادلة لحصة قائمة مسبقاً والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات ...	100
المطلب الخامس: تأثير Pillar Two والضريبة التكميلية الداخلية على المجموعة.....	101
خلاصة المبحث الثاني	102
المبحث الثالث: دور تبني المعيار IAS40 على التخطيط الضريبي لشركة إعمار	104
تمهيد:	104
المطلب الأول: الإطار النظري ل IAS40 وأثره الضريبي	104
أولاً: نموذج القياس وفق IAS40	104
ثانياً: موقف إعمار من اختيار السياسة المحاسبية	105
المطلب الثاني: تحليل بيانات العقارات الاستثمارية من القوائم المالية الموحدة(2023-2024) .	105
أولاً: الإهلاك على العقارات الاستثمارية	105
ثانياً: الإنفاق على العقارات الاستثمارية	106
ثالثاً: الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة- التحليل الضريبي	106
المطلب الثالث: الأثر على قائمة الدخل -تحليل مقارنة بالأرقام الفعلية(2022-2024)	107
أولاً: ملخص قائمة الدخل الموحدة.....	107
ثانياً: تحليل القفزة في مصروف الضريبة بين 2023 و 2024	107
المطلب الرابع: حساب معدل الضريبة الفعلي (Effective Tax Rate) وتحليله.....	108
أولاً: حساب معدل الضريبة الفعلي	108
ثانياً: تفسير انخفاض المعدل عام 2023 وارتفاعه عام 2024	108

109.....	ثالثاً: الفجوة بين المعدل الفعلي والمعدل القانوني - دور 40 IAS
109.....	المطلب الخامس: التخطيط الضريبي الدولي عبر 40 IAS استراتيجيات إعمار
109.....	أولاً: التوزيع الجغرافي للأصول الاستثمارية وأثره الضريبي
110.....	ثانياً: التحويلات بين العقارات الاستثمارية والتطويرية
110.....	ثالثاً: تكاليف الاقتراض ذات الصلة بالعقارات الاستثمارية
110...	المطلب السادس: سيناريو مقارنة أثر تبني نموذج القيمة العادلة على المعدل الضريبي الفعلي
111.....	المطلب السابع: الإفصاح والشفافية - مدى الامتثال لمتطلبات 40 IAS
112.....	خلاصة المبحث الثالث:
113.....	خلاصة الفصل الثالث:
115.....	خاتمة
119.....	قائمة المصادر والمراجع
130.....	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
--------	---------	-------

قائمة الأشكال

13	الأسباب المبررة لظهور المعايير المحاسبية الدولية	01
65	يمثل وجه التشابه بين التخطيط الضريبي والتجنب والتهرب الضريبيين	02
68	المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال	03
87	الهيكل التنظيمي لشركة إعمار العقارية	04

رقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف أسعار التحويل	75
02	يبيّن الأنشطة الرئيسية لأهم الشركات التابعة	91
03	قائمة الدخل الموحد لشركة إعمار العقارية شركة مساهمة عامة وشركاتها التابعة	93-92
04	حساب ومقارنة معدل الضريبة الفعلي 2024-2023	94-93
05	حركة صافي رصيد التزامات الضريبة المؤجلة	95
06	تحليل مصادر الضريبة المؤجلة حسب نوع الأصل/ الالتزام	96
07	بيانات الإيرادات حسب القطاع الجغرافي 2024	97
08	ملخص معاملات الأطراف ذات الصلة-2024 (IAS24/33)	98
09	بيانات العقارات الاستثمارية والأثر الضريبي-2024 (بآلاف الدرهم)	99
10	الأثر المالي والضريبي للاستحواذ على Albro North Coast ديسمبر 2024	100
11	أثر Pillar Two على مجموعة إعمار العقارية	101
12	ملخص تحليلي لأثر تبني IAS12 على التخطيط الضريبي لإعمار	103-102
13	نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة	104
14	الإهلاك على العقارات الاستثمارية	105
15	الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة	106
16	مؤشرات قوائم الدخل المالية الموحدة لإعمار العقارية	107
17	حساب معدل الضريبة الفعلي	108
18	التوزيع الجغرافي للأصول الاستثمارية	109

111-110	مقارنة أثر تبني نموذج القيمة العادلة على المعدل الضريبي الفعلي	19
---------	--	----

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	القوائم المالية لشركة إعمار العقارية سنة 2024.
02	القوائم المالية لشركة إعمار العقارية سنة 2023.

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية عميقة، أفضت إلى تنامي ظاهرة العولمة وتساعد حضور الشركات متعددة الجنسيات في المشهد الاقتصادي الدولي، مما أفرز تحديات غير مسبقة أمام الأنظمة المحاسبية والضريبية التقليدية. وفي خضم هذه التحولات، برزت المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) بوصفها الإطار المرجعي الموحد الذي يكفل جودة المعلومات المالية وشفافيتها وقابليتها للمقارنة عبر الحدود، فيما بات التخطيط الضريبي الدولي أداة إستراتيجية تستثمرها الشركات الكبرى للتوافق مع هذه المعايير وترشيد أعبائها الضريبية في الوقت ذاته.

ولا يكاد يتجلى هذا التداخل العضوي بين المحاسبة الدولية والتخطيط الضريبي في نماذج أكثر ثراءً وتعقيداً مما تجسده شركة إعمار العقارية؛ الكيان الاقتصادي الضخم الذي أرسى بصمته في ست وثلاثين سوقاً حول العالم، وأمسى نموذجاً استثنائياً لدراسة كيف يمكن للسياسات المحاسبية المستندة إلى معايير دولية أن تُشكّل بنية التزامات الشركة الضريبية وتُعيد رسم ملامح قراراتها الإستراتيجية.

وتتمحور هذه الدراسة حول المعيارين الدوليين IAS 12 الخاص بضرائب الدخل، و IAS 40 المتعلق بالعقارات الاستثمارية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين اللتين يقوم عليهما التخطيط الضريبي لشركة إعمار، لا سيما في ظل دخول ضريبة الشركات الاتحادية الإماراتية حيز التطبيق الكامل اعتباراً من عام 2024.

أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقاً مما سبق، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الجوهرى الآتي:

ما أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على التخطيط الضريبي الدولي لشركة إعمار العقارية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملةً من التساؤلات الفرعية:

1- ما الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية، وما دورها في تعزيز الإفصاح المالي؟

2- كيف يُسهم معيار IAS 12 في رسم إستراتيجية التخطيط الضريبي من خلال إدارة الضرائب

المؤجلة؟

3 - ما الأثر الضريبي الناجم عن اعتماد نموذج التكلفة وفق IAS 40 في مقابل نموذج القيمة

العادلة؟

4- كيف انعكس دخول ضريبة الشركات الإماراتية البالغة 9% على المعدل الضريبي الفعلي لشركة إعمار خلال الفترة 2022-2024؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

- تسهم المعايير المحاسبية الدولية في توحيد ممارسات الإفصاح المالي وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية.
- يؤدي تبني معيار IAS 12 إلى إنشاء فروقات زمنية بين القيمة المحاسبية والضريبية للأصول، مما يُتيح هامشاً من التخطيط الضريبي.
- يُفضي اختيار نموذج التكلفة وفق IAS 40 إلى تخفيض الوعاء الضريبي عبر خصم الإهلاك وتجنب الاعتراف بمكاسب القيمة العادلة.
- يظل المعدل الضريبي الفعلي لشركة إعمار أدنى من المعدل القانوني الإماراتي البالغ 9% بفضل آليات التخطيط الضريبي المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أبعاد متعددة تتشابه فيها الجوانب النظرية والتطبيقية:

- على الصعيد النظري: تُثري هذه الدراسة الأدبيات الأكاديمية بمعالجة دقيقة للعلاقة الجدلية بين المعايير المحاسبية الدولية والتخطيط الضريبي في السياق العربي، مستكشفةً أثر تطبيق IAS 12 و IAS 40 في بيئة اقتصادية تشهد إصلاحات ضريبية متسارعة.
- على الصعيد التطبيقي: تُقدّم الدراسة تحليلاً ميدانياً معمّقاً لشركة إعمار العقارية مدعوماً بأرقام فعلية من قوائمها المالية الموحدة للفترة 2022-2024، مما يجعلها مرجعاً عملياً للمهنيين والمستثمرين وصانعي السياسات الضريبية.
- على صعيد الرأهنية: يتزامن إعداد هذه الدراسة مع مرحلة فارقة شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق ضريبة الشركات الاتحادية بمعدل 9%، مما يمنح نتائج الدراسة طابعاً راهناً وأهمية استشرافية بالغة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

- استيعاب الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وعلاقتها بمتطلبات الإفصاح المالي.
- تحليل آليات التخطيط الضريبي الدولي في ظل أسعار التحويل والضرائب المؤجلة.
- قياس الأثر الكمي لتبني معياري IAS 12 و IAS 40 على الوعاء الضريبي والمعدل الفعلي لشركة إعمار.
- استخلاص توصيات عملية توجه الشركات العقارية في اختياراتها المحاسبية ذات الأبعاد الضريبية.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وأدوات التخطيط الضريبي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية والمعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB). وللجانب التطبيقي، انكئ على المنهج الاستنتاجي الكمي في تحليل القوائم المالية الموحدة لشركة إعمار العقارية للفترة الممتدة بين 2022 و2024، مع توظيف أسلوب دراسة الحالة لإبراز الأثر الفعلي لهذه المعايير على القرارات الضريبية للشركة.

سادساً: هيكل الدراسة

انتظمت هذه الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية متكاملة ومتسلسلة:

الفصل الأول: المعايير المحاسبية الدولية في ظل الإفصاح المالي يتناول الخلفية التاريخية لهذه المعايير وإطارها العام ودورها في تحسين جودة الإفصاح المالي.

الفصل الثاني: التخطيط الضريبي في ظل أسعار التحويل الدولية يستعرض المفاهيم والأدوات والاستراتيجيات المعتمدة في التخطيط الضريبي الدولي، مع إبراز دور أسعار التحويل بين الشركات متعددة الجنسيات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة إعمار العقارية يُجسد الانتقال من الإطار النظري إلى التحليل التطبيقي، من خلال تشريح أثر تبني معياري IAS 12 و IAS 40 على التخطيط الضريبي للشركة بالاستناد إلى أرقام فعلية.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

تضافرت جملة من الدوافع الموضوعية والذاتية في دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الراهنية والأهمية البالغة: يتزامن إعداد هذه الدراسة مع مرحلة تحوّل ضريبي تاريخي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ دخل قانون ضريبة الشركات الاتحادية حيز التطبيق الكامل عام 2024، مما يجعل التساؤل حول تأثير السياسات المحاسبية الدولية على الوعاء الضريبي مسألةً آنيةً تستدعي البحث العلمي.

2. الندرة في الأدبيات العربية: على الرغم من غزارة الدراسات الأجنبية المتعلقة بالعلاقة بين IFRS والتخطيط الضريبي، يظل هذا الموضوع شحيحاً في البيئة البحثية العربية، مما يُشكّل فرصةً أكاديمية لإثراء الأدبيات المحلية بدراسة تحليلية تطبيقية معمّقة.

3. توافر البيانات وجودتها: كون شركة إعمار العقارية شركةً مدرجةً في سوق دبي المالي تُفصح عن قوائمها المالية الموحدة المراجعة سنوياً وفق معايير IFRS، وقرّ لنا قاعدة بيانات رسمية موثوقة نادراً ما تتوفر للباحثين في السياق العربي.

4. التخصص الأكاديمي وصلته بالموضوع: يندرج هذا البحث ضمن تخصص المحاسبة والمالية، مما يُتيح توظيف المعارف النظرية المكتسبة خلال مسار الدراسة في معالجة إشكالية تطبيقية ذات أبعاد محاسبية وجبائية متشابكة.

5. القيمة الاستراتيجية للنتائج: تُقدّم نتائج هذه الدراسة قيمةً مضافةً للشركات العقارية العربية الراغبة في تحسين فاعلية تخطيطها الضريبي في ظل التحولات التشريعية الراهنة.

ثامناً: حدود الدراسة

تحدد أبعاد هذه الدراسة وفق ثلاثة محاور رئيسية:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر تبني المعيارين الدوليين IAS 12 (ضرائب الدخل) و IAS 40 (العقارات الاستثمارية) على التخطيط الضريبي، دون التطرق إلى سائر معايير IFRS أو إلى أدوات التخطيط الضريبي غير المرتبطة بالاختيارات المحاسبية. كما تستثني الدراسة المحاسبة الإدارية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الحدود المكانية: تُركّز الدراسة على شركة إعمار العقارية ش.م.ع وشركاتها التابعة كما تعكسها القوائم المالية الموحدة، مع الإشارة إلى الولايات الضريبية الدولية التي تعمل فيها المجموعة (الإمارات، مصر، الهند، تركيا، المملكة العربية السعودية، باكستان) دون الخوض في تفاصيل التشريعات الضريبية المحلية لكل دولة. تغطي الدراسة التطبيقية الفترة الممتدة بين 2022 و 2024، وهي الفترة التي شهدت مرحلة الإعداد لتطبيق ضريبة الشركات الإماراتية (2022)، ثم التطبيق الجزئي (2023)، وأخيراً التطبيق الكامل (2024)، مما يُتيح رصد التحول الضريبي عبر مراحله الثلاث.

تاسعاً: الأدوات والمصادر المستخدمة

استعانَت هذه الدراسة بمنظومة متنوعة من الأدوات والمصادر يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولاً: المصادر الأولية:

- القوائم المالية الموحدة المراجعة لشركة إعمار العقارية للسنوات 2022 و 2023 و 2024، المنشورة عبر الموقع الرسمي للشركة (www.emaar.com) وسوق دبي المالي (www.dfm.ae).
- نصوص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة على الموقع الرسمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (www.ifrs.org).

- القانون الاتحادي لضريبة الشركات رقم 47 لسنة 2022 والمراسيم التنفيذية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للمضرائب الإماراتية.

ثانياً: المصادر الثانوية:

- الكتب والمراجع الأكاديمية في مجالي المحاسبة الدولية والتخطيط الضريبي.
- الدراسات والأبحاث المحكمة المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة.
- تقارير المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بإطار BEPS وقواعد Pillar Two.

ثالثاً: الأدوات التحليلية:

- التحليل المالي الكمي: عبر حساب نسب مالية كمعدل الضريبة الفعلي (ETR)، ونسبة الإهلاك إلى إجمالي الأصول، ومعدل نمو الوعاء الضريبي.
- تحليل الحساسية والسيناريوهات: من خلال مقارنة أثر اعتماد نموذج القيمة العادلة مقابل نموذج التكلفة وفق IAS 40 على الوعاء الضريبي.
- التحليل المقارن الزمني: لرصد تطور المؤشرات الضريبية والمحاسبية خلال الفترة 2022-2024.

عاشراً: الدراسات السابقة

تُشكّل الدراسات السابقة السياق المعرفي الذي تنتسب إليه هذه الدراسة وتُحدّد من خلاله موقعها على خارطة البحث العلمي. وقد رصدنا عدداً من الدراسات ذات الصلة يمكن تصنيفها وفق محاورها الرئيسية كما يلي:

أولاً: دراسات تناولت أثر IFRS على التخطيط الضريبي:

دراسة (Atwood et al 2012) بعنوان "هل تُقيّد معايير المحاسبة الدولية إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي؟"، المنشورة في مجلة view of Accounting StudiesRe، تناولت الأثر المشترك لتبني IFRS وقوة ارتباط الدخل المحاسبي بالدخل الضريبي (Tax Conformity-Book) على التخطيط الضريبي في عينة من الشركات متعددة الجنسيات، وخلصت إلى أن تبني IFRS في بيئات ذات ارتباط ضعيف بين المحاسبة والضريبة يمنح مرونةً تخطيطيةً أوسع. وتختلف دراستنا عنها في تركيزها على معيارين بعينهما (IAS 12 و IAS 40) وفي إطارها التطبيقي الخاص بالقطاع العقاري.

دراسة (Hanlon & Heitzman 2010) بعنوان "مراجعة في أبحاث ضرائب الشركات"، المنشورة في Journal of Accounting and Economics، قدّمت مسحاً شاملاً لأدبيات التخطيط الضريبي وعلاقته بالإفصاح المالي، وأبرزت الفجوة البحثية المتعلقة بأثر اختيارات السياسات المحاسبية على الوعاء الضريبي في الشركات متعددة الجنسيات. استفدنا من إطارها النظري في تحديد مفهوم معدل الضريبة الفعلي بوصفه مؤشراً قياسيًّا للتخطيط الضريبي.

ثانياً: دراسات تناولت IAS 40 والعقارات الاستثمارية:

دراسة (Avalone & Quagli 2010) المنشورة في European Accounting Review، بحثت في العوامل المحددة لاختيار الشركات الأوروبية بين نموذجي التكلفة والقيمة العادلة وفق IAS 40، وخلصت إلى أن الشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة والموجودة في بيئات ضريبية صارمة تميل إلى اختيار نموذج التكلفة. وتتقاطع نتائجها مع ما توصل إليه بحثنا فيما يخص شركة إعمار، غير أن دراستنا تُضيف البُعد الكمي لقياس الوفر الضريبي بأرقام فعلية.

دراسة (Christensen & Nikolaev 2013) في Journal of Accounting Research، تناولت مدى تبني الشركات الأوروبية لنموذج القيمة العادلة عقب الإلزام بـ IFRS، وأثبتت أن غالبية الشركات العقارية

تُفَصِّل نموذج التكلفة لاعتبارات تشمل الحذر المحاسبي وتجنب التقلبات الضريبية. وتُكْمَل دراستنا هذه

النتائج بتطبيقها على بيئة الشرق الأوسط.

ثالثاً: دراسات عربية ومحلية ذات صلة:

دراسة بن ربيع حنيفة (2010) بعنوان "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، التي

قدّمت إطاراً نظرياً جامعاً للمعايير المحاسبية الدولية في السياق الجزائري والعربي، وشكّلت مرجعاً أساسياً

لفهم الأسباب المبررة لظهور هذه المعايير واستيعاب مضامينها المفاهيمية.

دراسة العمري وآخرون (2021) المنشورة في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، تناولت أثر تطبيق IFRS

على جودة المعلومات المحاسبية في شركات مدرجة في أسواق مالية عربية، وخلصت إلى تحسن ملحوظ في

مستوى الإفصاح وانخفاض في إدارة الأرباح. وتلتقي دراستنا مع نتائجها في مسألة تعزيز الشفافية، لكنها

تتجاوزها بمعالجة الأبعاد الضريبية التي أغفلتها تلك الدراسة.

موقع هذه الدراسة من سابقتها:

تتميز هذه الدراسة عن نظيراتها السابقة بثلاثة أوجه رئيسية: أولها تركيزها على معيارين بعينهما وإخضاعهما

للتحليل الكمي المقارن في سياق شركة عملاقة تعمل في بيئة ضريبية ناشئة، وثانيها توظيف أرقام فعلية من

القوائم المالية الموحدة المراجعة بدل الاكتفاء بالمعالجة النظرية، وثالثها انفرادها بدراسة أثر التحول الضريبي

الإماراتي 2023-2024 على استراتيجية شركة من كبرى الشركات العقارية الدولية.

حادي عشر: صعوبات البحث

واجه هذا البحث جملةً من العقبات التي استدعت معالجةً منهجيةً دقيقة:

1. محدودية الإفصاح الضريبي التفصيلي: رغم التزام شركة إعمار بمعايير الإفصاح وفق IFRS، تبقى

بعض التفاصيل الضريبية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للوعاء الضريبي بين الولايات المختلفة مُدرجةً في

الإيضاحات بصورة مجمّعة، مما أوجب الاعتماد على تقديرات وأرقام احترازية عند بناء بعض السيناريوهات المقارنة.

2. حادثة البيئة الضريبية الإماراتية: نظراً لحدّثة تطبيق ضريبة الشركات الاتحادية، تشجّ الأبحاث والمراجع الأكاديمية المتخصصة في تحليل آثارها على الشركات المدرجة، مما دفعنا إلى الاستناد بصورة رئيسية إلى المصادر التشريعية الرسمية والتقارير المالية المنشورة.

3. تعقّد الهيكل المجمع للشركة: يتشكّل كيان إعمار من أكثر من ستين شركة نشطة في ست وثلاثين سوقاً، مما يُصعّب عزل الأثر الضريبي لكل معيار محاسبي على حدة، وأوجب اعتماد القوائم الموحدة بوصفها وحدة تحليل رئيسية مع التنبيه إلى حدود هذا الاختيار.

4. الفجوة بين التطبيق الضريبي والمحاسبي: لا تتطابق القواعد الضريبية الإماراتية والمعالجات المحاسبية وفق IFRS دائماً، وتفتقر الأدبيات المتاحة إلى دراسات معمّقة تُحدّد بدقة القيمة الضريبية المسموح بها مقابل القيمة المحاسبية لكل فئة أصول في ضوء قانون ضريبة الشركات الإماراتي، مما استلزم الاجتهاد بحذر في بعض الحسابات التقديرية.

5. الحواجز اللغوية للمراجع الأجنبية: اعتمدت غالبية الدراسات العلمية ذات الصلة على اللغة الإنجليزية، مما استوجب جهداً إضافياً في ترجمة المفاهيم وتكييفها مع السياق العربي دون الإخلال بدقة المضمون العلمي.

الفصل الأول: المعايير
المحاسبية الدولية في ظل
الإفصاح المالي

تمهيد:

يُعدّ موضوع المعايير المحاسبية الدولية في ظل الإفصاح المالي من المواضيع المحورية في مجال المحاسبة الحديثة، نظراً لما يكتسبه من أهمية في تعزيز جودة المعلومات المالية وتحقيق الشفافية والموثوقية في التقارير المحاسبية. وقد فرضت التحولات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية ضرورة تبني إطار محاسبي موحد يضمن قابلية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات والدول، مما جعل المعايير المحاسبية الدولية أداة أساسية لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي.

ويهدف هذا الفصل إلى معالجة الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وعلاقتها بالإفصاح المالي، من خلال التطرق أولاً إلى الخلفية التاريخية لنشأة هذه المعايير وتطورها، ثم دراسة الإطار العام للمعايير الدولية ومكوناته، وصولاً إلى إبراز دور الإفصاح المالي في ظل هذه المعايير وأثره على تحسين جودة المعلومات المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية ونشأة المعايير المحاسبية الدولية وتطورها.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية – الإطار العام.

المبحث الثالث: الإفصاح المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية ونشأة المعايير المحاسبية الدولية وتطورها:

يُعدّ موضوع المعايير المحاسبية الدولية من المواضيع الأساسية في حقل المحاسبة المعاصرة، نظراً لدورها المحوري في توحيد المبادئ والممارسات المحاسبية عبر مختلف الدول، بما يضمن تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة بين القوائم المالية. ويأتي هذا المبحث ليتناول الخلفية التاريخية لنشأة هذه المعايير، من خلال التطرق إلى الظروف الاقتصادية والمهنية التي ساهمت في ظهور الحاجة إلى توحيد القواعد المحاسبية، ثم تتبع مراحل تطورها عبر الهيئات الدولية المختصة، وما شهدته من تعديلات وتحديثات مستمرة لمواكبة التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمعايير المحاسبية الدولية:

لم يبدأ ظهور الانتقادات القوية للفكر المحاسبي إلا بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية و قد أفرزت عمليات البحث التي قام بها المفكرون الرأسماليون آنذاك عن أسباب بروز تلك الأزمة أن المحاسبة بوضعها التي كانت عليه أسهمت إلى حد كبير في حدوثها، وذلك لأن المعلومات التي كانت تعرض على المستثمرين في أسواق الأوراق المالية إما أنها غير كافية أو غير دقيقة مع عدم إتاحتها الفرصة للقيام بالمقارنة بين مختلف الشركات بسبب تعدد البدائل المتاحة لمعالجة المحاسبة و الاحداث المالية ذات الطابع الواحد و إزاء هذا الوضع تدخلت الحكومة الأمريكية بوضعها معايير تحكم قياس و عرض المعلومات و تم ذلك من خلال تداول الأوراق المالية (SEC) و سن قانوني الأوراق المالية لعامي 1932 و 1934 اللذين اعتبر لدى الكثير أنها قوانين تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية أهمها المعلومات المحاسبية.¹

من هذا المنطلق أصبحت المعايير المحاسبية محل اهتمام كل المتعاملين الاقتصاديين إلا أنها أسندت للخبراء المحاسبين لتحديد وتقنين آليات استعمالها لكن ما يمكن ملاحظته أنها اليوم أصبحت تتجاوز حدود اهتمام الاقتصاد الدولي يمر بأزمة ثقة وهي عدم ثقة متعاملي الأسواق والمستثمرين في القوائم المالية و مثال على ذلك من خلال المشاكل التي حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية من التلاعب المحاسبي المؤدي إلى اظهار قوائم مالية و لا يمكن ارجاع تعدد المعايير المحاسبية إلى سبب واحد بعينه إذ تعد هذه الظاهرة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و السياسية التي رافقت تطور المحاسبة مهنيًا و من أبرز هذه العوامل ما شهدته العالم من أزمات اقتصادية خلال منتصف القرن الماضي

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعياريها، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص103.

و ما نتج عنها من عمليات تصفية و اندماج بين الشركات الكبرى إضافة إلا ظهور التكتلات الاقتصادية و الشركات متعددة الجنسيات و قد أدى ذلك إلى بروز دور المنظمات المهنية و تعاظم تأثيرها، حيث أصبحت تفرض حضورها على الدولة و المجتمع المالي تسهم في توجيه الممارسة المحاسبية و تعزيز الوعي بها كما ترتب على ذلك إصدار معايير محاسبية جديدة و مواكبة هذه التغيرات إلى جانب تأثر العديد من الدول بموجبات التضخم الأمر الذي دفع إلى إعادة النظر في فرضيات ثبات القوة الشرائية للنقد و ظهور معايير تأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار.

- تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة في عملية وضع معايير المحاسبة، حيث نجحت في التدخل وتوجيه هذه المعايير لخدمة أهداف معينة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث بخصوص المعيار 19 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعنوان المحاسبة والتقرير على شركات النفط والغاز إذ تم الضغط على المجلس لتغيير موقفه بشأن إلزام هذه الشركات باستخدام طريقة الجهود الناجحة. كما تمارس جمعيات حقوق الإنسان مظلة للمتعاملين في الأسواق المالية ومثال على ذلك انهيار العديد من الشركات الأمريكية الكبرى بعد عام 2001 مثل شركة Enron الأمريكية العملاقة في ميدان الطاقة وشركة world.com للاتصالات كما تبعته انهيار البنوك والمؤسسات المالية وذلك خلال الأزمة المالية 2008.

- استغل هذا التلاعب في اظهار القوائم المالية بشكل يخفي حقيقة مديونية تلك الشركات وارتفاع أسعار الأسهم لهذه الشركات.

- في ظل تلك الظروف تعددت في الولايات المتحدة الأمريكية مصادر إعداد المعايير المحاسبية التي يتعارض بعضها مع البعض الآخر.

- ومن الهيئات التي مارست هذه المهمة نجد هيئة تداول هذه الأوراق المالية SEC.

- تاريخياً بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد المحاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني ولأهميتها جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معيارها.¹

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية

إن هذه الفكرة ترجع جذورها إلى منتصف القرن 19 حيث طالبت المنظمات المهنية التابعة إلى إنجلترا بوضع أسس وقواعد بهدف التقليل من الاختلافات المسجلة في الممارسات المحاسبية.

¹ Henry Benson، أحد شركاء مكتب Coopers & Lybrand في لندن أول من بادر بإنشاء هيئة دولية تقوم بإصدار معايير دولية يكون اعتمادها في مختلف دول العالم، وبطريقة تكون فيها المرجعيات المحلية تتقارب معها، حيث كان أول رئيس للجنة IASC.

في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 مع الهجرة الكثيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت فكرة العمل المحاسبي على المستوى الدولي إلى أمريكا متجسدة في بروز مفهوم واضح لمصطلح المعايير المحاسبية الدولية وهو مجموعة القواعد والمبادئ التي يجب اتباعها عند القيام بعمل محاسبي وكان آنذاك بالمؤتمر الدولي الأول المنعقد في مدينة سانت لويس الأمريكية عام 1904.

- في سنة 1929 بعد أزمة الكساد الكبير (العالمي) حسم الأمر في وضع هذه المعايير لأن في هذه الفترة تم اكتشاف الكثير من مظاهر الغش في صحة ومصادقية المعلومات المحاسبية مما أدى إلى انهيار السوق المالي الأمريكي Wall Street أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية.

- ازدادت مسؤولية المحاسبين اتجاه مظاهر الغش في صحة ومصادقية المعلومات المحاسبية بسبب الضغوط التي كانوا يتعرضون لها في بداية الثلاثينات من القرن العشرين قرروا انشاء هيئات ومنظمات مهنية تدافع عن حقهم مما أدى إلى ظهور هيئات محاسبية في العديد من بلدان العالم سهلت أمامهم تحقيق توحيد العالم محاسبيا عن طريق التشجيع في وضع أسس وقواعد يعتمد عليها المحاسب في أي دولة.

- ففي عام 1966 عقد اجتماع بين كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين والقانونيين AICPA ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين من أجل دراسة الطريق الكفيلة بتحقيق التنسيق المحاسبي بغرض التقليل من الاختلافات المسجلة في الممارسات المحاسبية من الدول وأهم نتائج هذا الاجتماع هي اقتراح لجنة دراسية تهتم بتحقيق التنسيق المحاسبي بين الدول.

- في فيفري 1967 برزت إلى الوجود تحت اسم المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين AISG نشرت مقالات من خلالها ضرورة توحيد العمل المحاسبي الدولي وهو الأمر الذي مهد الطريق إلى وضع أسس وقواعد تعتمد كمرجعية للعمل المحاسبي في أنحاء العالم.

- تمت مناقشة في المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة الذي عقد 1972 في مدينة سيدني الأسترالية من قبل الهيئات المحاسبية المجتمعة تنوع و اختلاف العمل المحاسبي من دولة إلى أخرى و ذلك في إطار السعي إلى إيجاد السبل والطرق التي تقضي على هذا الاختلاف، و كان من أهم نتائج هذا المؤتمر اتفاق الهيئات المحاسبية في كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا الغربية، المكسيك، هولندا، و المملكة المتحدة، أيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء هيئة محاسبية تتمحور بإعداد نماذج و قواعد محاسبية، تأسست هذه الهيئة عام 1973 تحت اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAC) و قد أصدرت أول معيار محاسبي دولي سنة 1974 و كان هذا المعيار يختص بالإفصاح عن السياسة المحاسبية يجدر الإشارة إلى أنه في المراحل الأولى من نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAC) كانت المعايير الصادرة عنها تهدف

أساساً إلى الحد من التنوع و الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية في دول الأعضاء و قد اعتبر ذلك من النقاط السلبية التي واجهت هذه المعايير في تلك الفترة، حيث شكلت إحدى أبرز العقبات أمام تحقيق التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، كما برزت مشكلة أخرى تمثلت في ضعف الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي وضعتها اللجنة من قبل أغلب الدول الأعضاء، و يعود ذلك إلى عدم شمولية هذه المعايير بالشكل الكافي، إضافة إلى مرونتها تتجه توفيرها لخيارات بديلة في بعض المجالات المحاسبية.

غير أن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سارعت إلى معالجة هذه النقائص والتعديلات في معاييرها، وقد أكدت ذلك خلال المؤتمر الدولي الثالث عشر للمحاسبة المنعقد في طوكيو سنة 1987 بهدف تشجيع الدول على تبني هذه المعايير كأساس لإعداد القوائم والتقارير المالية.

كما دعمت هذا التوجه المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO حيث وافقت عام 1995 على قبول القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية في جميع البورصات العالمية وقد بلغ عدد لجنة أعضاء المعايير المحاسبة الدولية سنة 1999 نحو 142 منظمة محاسبة تمثل 103 دول.

شهدت سنة 2001 تغيير مهما في هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC حيث تم تحويلها إلى مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB وتعود جذور هذا التغيير إلى سنة 1998 عندما قدم فريق العمل الإستراتيجي التابع للجنة IAC تقريراً أوصى بإعادة هيكلة اللجنة وفق نموذج أكثر توافقاً مع هيئات ومجالس المعايير المحاسبية.

وبناء على هذا التحول أصبحت المعايير الصادرة عن المجلس الجديد تعرف باسم معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS مما أدى تدريجياً إلى اختفاء التسمية السابقة معايير المحاسبة الدولية من الأدبيات المحاسبية لتحل محلها التسمية الجديدة IFRS.

وجدير بالذكر أن معايير الإبلاغ المالي الدولية لا تزال تستند إلى نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية حيث أن التعديلات التي أجراها المجلس لا تمس الإطار المفاهيمي وإنما تقتصر على المعايير نفسها.

وقد بلغ عدد المعايير التي تم تعديلها من قبل IASB: 15 معيار وهي 1،2،40،39،32،31،28،27،24،21،17،16،10،8.

وقد بلغ عدد المعايير التي أصدرتها كل من IASC: 41 معيار إلى غاية 2001، IASB 15 معيار إلى يومنا هذا.¹

¹ هشام دغموم، دور تطبيق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 23-26.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية – الإطار العام-

استخدمت المعايير المحاسبية الدولية من قبل عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات في إعداد قوائمها المالية والإفصاح على المعلومات المالية التي تحتويها ولهذا اكتسبت هذه المعايير الدولية الصبغة العالمية بعد أن أصبحت أكثر انتشاراً على الساحة العالمية.

إن الحديث عن المعايير المحاسبية الدولية يقودنا بالدرجة الأولى إلى محاولة إعطاء مفهوم شامل لها وخصائصها وكذا التعرف على مبادئها وأهميتها.

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية:

مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

لغة: يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (NORMA) التي تعني أداة قياس.

اصطلاحاً: تعددت وجهات النظر اتجاه التعريف فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضيق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية، يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من الأحداث الخاصة بالمركز المالي.¹

- لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (Standard) الإنجليزية، وهي تعني نموذج يوضع، يقاس على ضوءه وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته.

- يعرف المعيار حسب ISO (international standard organisation) بأنه وثيقة أعدت بإجماع مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها تعطي استعمالات متكررة ومشتركة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين.

¹ سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الإطار النظري والمؤسسي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة الجيل الاقتصادي، العدد الخامس، ص 188.

- تعني كلمة معيار القاعدة التي تم ارساؤها من طرف سلطة مؤهلة، أو عن طريق الإجماع، لتصبح في المستقبل مرجع يحل على ضوءها المشاكل المتكررة ومهما اختلفت المعايير من مجال إلى آخر فهي دائما تعبر عن المعايير أو المقاييس المعتمدة والمقبولة من طرف الجميع (الأفراد، الحكومات، الشركات، المؤسسات) القياس أو للحكم على جودة شيء معين.¹
- ومعايير المحاسبة الدولية: هي الأخرى لا تبتعد عن هذا الإطار تعتبر المرشد الأساسي لقياس الأحداث المالية التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.
- كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من المقاييس والإشارات يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات المعلومات المعبرة عن الأحداث المالية التي قامت بها الشركة.²
- من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تصدر عن هيئة رسمية بهدف بتنظيم وضبط العمل المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تسهم النظرية المحاسبية في توجيه التطبيق المهني للمحاسبة من خلال وضع الأسس العلمية التي تعنى بتحديد أساليب قياس وعرض العمليات المالية، وتتمثل الخطوة اللاحقة في تحول هذه الأسس النظرية إلى تطبيق عملي عبر اصدار المعايير المحاسبية، التي تعد نماذج ارشادية لتنفيذ العمل المحاسبي حيث تقدم تنظيما محددا لكل بند من القوائم المالية أو لكل نوع من العمليات المالية وتعتبر المعايير المحاسبية أداة ارشاد عامة توضح كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية، إذ تمثل الإطار الفكري الذي يربط بين النظرية والتطبيق العملي ومن ثم فإن تحقيق الانسجام بين الإطارين الفكري والتطبيقي يعد أمرا ضروريا لضمان التوافق بين النظرية والمعايير وكذلك بين المعايير المختلفة.

ونظرا لأهمية المعايير المحاسبية باعتبارها من أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة فإنه ينبغي أن تتصف بمجموعة من الخصائص من أبرزها ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئة المحيطة عند إعداد المعايير المحاسبية.

¹ محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى اترك لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2005، ص15.

² عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع الرياض سطيف) رسالة ماجستير قسم علوم التدبير جامعة عمار تليجي الأغواط 2005-2006، ص5.

وجوب اتسام المعايير بالواقعية بحيث لا تكون جامدة بل قابلة للتكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة المحاسبية.

- أن تمثل المعايير أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة خاصة في حال وجود بدائل متعددة لمعالجة نفس الموضوع بحيث لا يقتصر على أسلوب واحد بل تتيح أكثر من معالجة مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المعتمدة عند التطبيق.

- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها قدرتها على تحقيق الاجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية IAC والتي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.¹

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين تباين ممارسات المحاسبية الوطنية للمواضيع التي تكون مجالا لمعايير وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.

- تتميز المعايير بالمرونة نتيجة ما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها.

- هي غير إجبارية لأنها ليست صفة القانون أو التنظيم.

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد ويقصد بذلك عدم تحديد نتائج معينة بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية.

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات فليس من المعقول أن تتغير المعايير المحاسبية مع كل تغير في السياسات الحكومية.

- وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفق أهميتها النسبية فلا تصدر المعايير المحاسبية إلا للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم.²

المطلب الثالث: أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تعددها:

أولا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

¹ سعيداني محمد سعيد، وبوشاكر جلول، المرجع السابق، ص 21.

² هشام دغموم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015، ص 29

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين في مجال المحاسبة، حيث يكاد يوجد اتفاق عام بينهم على أهميتها وضرورة وجودها وفي هذا السياق قدم الباحثون العديد من المبررات التي

تأكد على دور هذه المعايير ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تستند المعايير المحاسبية إلى أسس منطقية وتمثل نقاط التقاء بين المحاسبين حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية ودول مختلفة.

- تسهم المعايير المحاسبية في ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية وإن غيابها يؤدي إلى الاعتماد على الاجتهادات الشخصية، وما يترتب على ذلك من نقص في الموضوعية عند اختيار السياسات المحاسبية.

- إن وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية يحكم عمليتي القياس والتوصيل يضمن تحقيق التوازن بين مصالح مختلفة فئات المستخدمين من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

- إن الاعتماد على المعايير المحاسبية يُعدّ أمراً بالغ الأهمية والضرورة خاصة في ظل النظريات المحاسبية الحالية عن معالجة مشكلة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية كما أن وجود هذه المعايير يساهم في توجيه المهنيين و تحديد أساليب تعاملهم في مختلف الظروف، ويشكل في الوقت ذاته خط دفاع مهما عند التعرض لتدخلات أو رقابة خارجية وحماية البيئة وغيرها ضغوطاً مماثلة مطالبة بالإفصاح عن مدى مساهمة المؤسسات في الجوانب الاجتماعية مما يدفع الجهات المعنية بوضع معايير إلى مراعات هذه المتطلبات من خلال إصدار معايير جديدة.¹

- ومن جهة أخرى فإن اختلاف آراء الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير إلى جانب تفاوت درجة الالتزام القانوني لكل منها، يفتح المجال أمام تعدد المعايير من بلد إلى آخر، وبالتالي على المستوى الدولي. كما يرى بعض الباحثين أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تعد من أهم أسباب هذا التعدد، خاصة أنها تسمح بتطبيق معالجات مختلفة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تمثل ترجمة لهذه المبادئ.

2

ثانياً: أسباب تعدد المعايير المحاسبية الدولية:

¹ شوقي طارق، محاضرات في المعايير المحاسبية الدولية، موجهة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر 2003، ص 10.

² بوبكر رزيقات، سعيداني محمد سعيد، مدى توافق نظام محاسبي مالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دراسة تحليلية تقييمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث مارس 2018، ص 09.

إن التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول يرجع أساسا إلى تعدد الأنظمة المحاسبية ومرجعيتها، والتي تتحكم فيها عدة عوامل، نذكر منها:

- **نوع النظام الاقتصادي:** ينعكس النظام الاقتصادي للبلاد على النظام المحاسبي له، حيث يختلف دور المحاسبة وفقا للنظام الاقتصادي القائم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، عن دورها في ظل اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي (الاقتصاد الموجه).¹

- **درجة التطور الاقتصادي:** تؤثر درجة التطور الاقتصادي على النظام المحاسبي القائم في البلد. حيث نجد أنه كلما زادت درجة التطور الاقتصادي، ازدادت الحاجة لأساليب وطرق محاسبية جديدة تتطلع لتلبية الاحتياجات الجديدة للفئات المستخدمة للقوائم المالية، وترشيد قراراتهم.

مصادر التمويل: يؤثر نوع المصدر التمويلي (أسواق مالية، بنوك) على توجه الأنظمة المحاسبية سواء لتلبية احتياجات المستثمرين أو المقرضين، حيث نجد أن توجه المصدر التمويلي عن طريق الأسواق المالية يعكس نظاما محاسبيا أقل تحفظا "سياسة الإفصاح الكامل"، أما إذا كان مصدر التمويل هو البنوك فيعكس نظاما محاسبيا يقوم على مبدأ الحذر، وتتصب اهتماماته لحماية المقرضين حتى ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حساباتها.²

- **النظام السياسي:** يعتبر النظام السياسي الموجه الأساسي للأنظمة المحاسبية بطريقة غير مباشرة من خلال عدة عوامل منها نوعية النظام السائد، الاستقرار السياسي...، ومن بين تأثيرات النظام السياسي على المحاسبة هي عملية استيراد وتبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى، وهذا لا يكون إلا بوجود علاقات سياسية قوية تربط بين البلدين.

- **النظام القانوني:** تهدف القوانين إلى تنظيم المجتمعات، وتحديد سلوكيات الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ومع الجماعة التي ينتمون لها، وفي هذا السياق قد تم اعتماد شكلين للنظم القانونية في المجتمع الذي هو مصدر المحاسبة:

- **القانون المدني:** فوفق هذا السياق القانوني تصبح المبادئ المحاسبية جزء من القوانين العامة للدولة، حيث في هذه الدول لا يوجد فرق بين المحاسبة الضريبية والمحاسبة المالية، فإذا تمت معالجة عملية

¹ ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 163.

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 2004، ص 115.

لأغراض ضريبية، وبطريقة معينة يجب أن تعالج ذات العملية بنفس الطريقة عند إعداد وعرض القوائم المالية.

- **القانون العام:** فوق هذا السياق القانوني تتبنى الدول مدخلا غير تشريعي، حيث يلعب المحاسبون دور رئيسي في تحديد الممارسة المحاسبية.¹

وبعد استعراضنا لأهم العوامل المحددة للأنظمة المحاسبية ومرجعياتها، ومساهمتها إلى حد كبير في تباينها واختلافها، هذا الاختلاف والتباين الذي أصبح يطرح إشكالات كبيرة بالنظر للقضايا التي يفترض أن تعالجها المحاسبة في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي مع نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع، وذلك من خلال:

- **تطور النشاطات الدولية:** أصبحت تعرف النشاطات الدولية حركية كبيرة من خلال تدفق السلع والخدمات ورأس المال من دولة إلى أخرى، ومساهمتها في خلق أسواق دولية.

- **تطور حركية الشركات الدولية النشاط:** وهي الشركات التي تمارس نشاطها من وراء حدود أكثر من دولة، والتي شهدت حركية كبيرة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وما صاحبها في ظهور عدة إشكالات محاسبية، بداية بإدارة مخاطر صرف العملات إلى ترجمة العملات الأجنبية ثم إلى محاسبة التضخم.

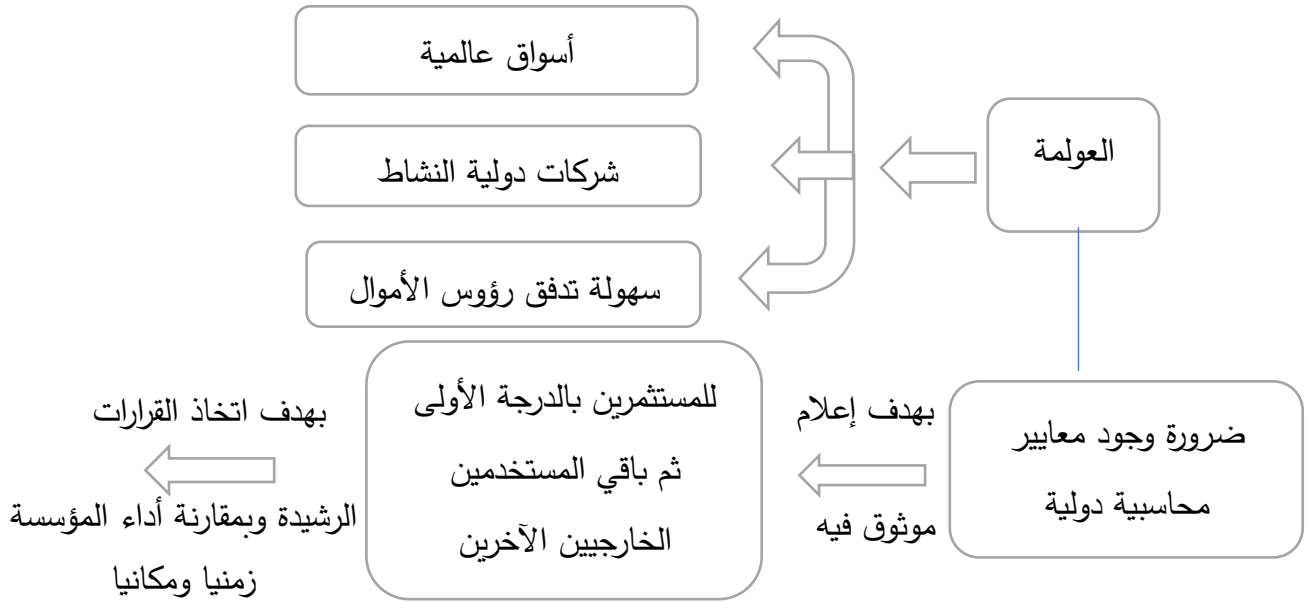
- **تطور الأسواق المالية:** وتعتبر مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي، حيث زاد الاهتمام بها تقديرا للدور الحيوي الذي تؤديه المعلومات المالية في اتخاذ القرارات في مثل هذه الأسواق.²

كل هذه العوامل ساهمت بشكل أساسي في إيجاد مرجعية محاسبية دولية، تقدم الحلول اللازمة للمشاكل التي طرحتها تعددية الأنظمة المحاسبية ومرجعياتها، ومن أجل مواكبة هذا التطور تم طرح معايير محاسبية دولية تعمل على جعل المحاسبة نظاما يتطور مع معطيات الاقتصاد العالمي، ويترتب عن تطبيقها الوصول إلى المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الذي يسمح بتحقيق المقارنات بين المؤسسات على المستوى الدولي، ويمكن من تلبية كافة احتياجات الفئات المستخدمة للمعلومات المالية، وعلى رأسهم المستثمر الذي فقد بهذا المعنى وهذا الواقع جنسيته ومحليته، ليصبح مستثمرا عالميا هدفه تحقيق العائد أينما وجد، وعليه يمكن تلخيص الأسباب المبررة لظهور المعايير المحاسبية الدولية في الشكل التالي:

¹ ثناء القباني، مرجع سابق، ص 159.

² كوتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 17-18.

الشكل رقم (01): الأسباب المبررة لظهور المعايير المحاسبية الدولية



المصدر: بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2010، ص19.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

أولا: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

تسعى كثير من الدول إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية وذلك لعدم وجود معايير محاسبية دولية وطنية أو لسبب آخر.

وهو المزايا التي يحققها تطبيق المعايير الدولية ومن أهم المزايا الناتجة عن تطبيق هذه المعايير الدولية.

- الولوج إلى الأسواق المالية:

تقوم الشركات بالمنافسة على التحول للأسواق الدولية المالية لإدراج اسمها على المستوى الدولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة من وسائل الاتصالات الحديثة ولا يمكن للشركة أن تدخل إلى الأسواق الدولية ما لم تكن ملتزمة بالمعايير.

- القابلية للمقارنة:

أي بمعنى قابلية القوائم المالية للمقارنة دون إجراء أي تغيير على القوائم المالية نظرا لتوحيد أسس إعداد القوائم المالية مما سوف يترتب على ذلك اتخاذ القرار بشكل سليم.

- تلبية المتطلبات القانونية:

كثيرا من الدول أصبحت تفرض على الهيئات والمؤسسات والشركات تطبيق المعايير الدولية، كما أن بعض الأسواق المالية تشترط أن تكون القوائم المالية للشركات المدرجة اسمها في سوق تطبيق المعايير الدولية.

- تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين:

كثيرا من المؤسسات التي تسعى إلى الحصول على تمويلات داخلية أو خارجية (فروض منح) تشترط من ممولائها أن تلتزم بالسياسات والمعايير المحاسبية الدولية.

- تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجيات المستثمرين وذلك بتوفير معلومات مفهومة وملائمة لهم وهذا ما يضمن نجاعة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ويشجع على تدفق رؤوس الأموال بين الدول.

- باعتبار المعايير المحاسبية الدولية موجهة للمؤسسات المسعرة في البورصة فهي تعمل على تشجيع ظهور وتطور الأسواق المالية ومن تم التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال بالنسبة لهذه المؤسسات.

- شكل تبني المعايير الدولية فرصة لتحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بالتفسير المحاسبي والضريبي وكذلك اعاد النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تتميز المعايير الدولية بالمرونة ومواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية حيث يتم إعادة المعايير حسب الضرورة والحاجة دون التقييد بفترة أو تواريخ محددة كما يمكن إلغاء أو تعديل هذه المعايير مما يتوافق مع تغيير الظروف المحيطة.¹

¹ DANJOU Philippe, une mise au point concernant les international Financial Reporting standards (NORMES IFRS), Février 2013, p 6.

ثانيا: انتقادات وعيوب تطبيق المعايير الدولية:

إن المعايير الدولية تحتوي الكثير من الثغرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة أحيانا كثيرة عن معالجة نقط جوهرية وهامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تتميز المعايير الدولية بكونها مبادئ عامة، ليست قواعد تفصيلية مما قد يترك مجالا واسعا لتناولها وبالتالي يمكن أن تلجأ مؤسسات من نفس البلد إلى معالجتين محاسبتين مختلفتين.
- إن المعايير الدولية تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية ونتيجة أعمال المؤسسات المسعرة في الأسواق المالية بهدف مساعدة مستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار وبالتالي فهي لا تعطي العديد من المجالات الأخرى (المحاسبة الإدارية محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية) التي قد تهم أطراف أخرى (مسيرين لشركات الحكومة وغيرها).
- لا تستفيد المؤسسات غير المسعرة في البورصة من المزايا التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في الوقت قد تتحمل فيه تكاليف كبيرة لتبني هذه المعايير.
- توجه العديد من الانتقادات بمفهوم القيمة العادلة الذي تعتمد عليه المعايير المحاسبية الدولية في تقييم العديد من العناصر الأصول والخصوم، حيث يعاب على القيمة العادلة فكرة ادخال تنبؤات مستقبلية لإعداد القوائم المالية باعتبارها تقوم على مبدأ التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من ذلك الأصل أو الخصم، كما يؤدي إلى تأثر نتائج المؤسسة بالأحداث الخارجية (تقليل الأسعار، معدلات الفائدة) أكثر من تأثر بقراراتها الداخلية ويؤدي أيضا إلى تقلب كبير في نتائج المؤسسة من سنة إلى أخرى نتيجة تقلب قيم الأصول والخصوم.
- ادخال مبدأ انخفاض قيمة الأصول الذي ينص على القيام باختبار تدني القيمة عند وجود مؤشر داخلي أو خارجي يدل على انخفاض القيمة لتحصيل أصل ما عن قيمته المحاسبية وهذا الأمر يتطلب نظام معلومات فعال ويستهلك وقتا كبيرا لتتبع قيم أصول المؤسسة إجراء مثل هذه الاختبارات.¹

¹ KHARRAT Karim, le passage aux normes internationales, de nouvelles options pour le pilotage de résultats, Manuscrit auteur, publié dans comptabilité, contrôle, audit et institutions, Tunisie 2006, p 10.

المبحث الثالث: الإفصاح المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

يُعدّ الإفصاح المالي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الدولية، باعتباره الوسيلة التي تضمن شفافية القوائم المالية وتعزيز موثوقيتها لدى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية. ومع تطور البيئة الاقتصادية وتعدّد العمليات المالية، أصبح الإفصاح المالي أكثر أهمية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تسعى إلى توحيد أسس العرض والإفصاح على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث مفهوم الإفصاح المالي وأهميته ومتطلباته في إطار المعايير المحاسبية الدولية، ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية ودعم عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: الإفصاح المالي في القوائم المالية مفهومه أهميته:

أ. مفهوم الإفصاح في القوائم المالية:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، من أهمها: يقصد بالإفصاح بصفة عامة، الإعلان عن شيء أو نشره أو الإبلاغ عن موضوع محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجهاً إلى فئة معينة ومحددة في المجتمع، وقد يكون الإفصاح تثقيفياً أو توجيهياً أو إلزامياً حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه¹.

ويقصد به كذلك عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم و التقارير المالية و ملاحقها التوضيحية، شرط أن تكون تلك البيانات و المعلومات تامة الوضوح وغير مبهمة و تتسم بالكمال و الصدق و الشفافية، وعلى أن تعرض للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة و خاصة الاستثمارية منها، وعلى أن لا تكون عملية إيضاح هذه البيانات و المعلومات مكلفة للمستفيد مما يستبعد استخدامها و بذلك تكون عديمة الجدوى للمستفيدين و المستخدمين².

وكما يعني أيضاً، على أنه إجراء تتصل من خلاله المؤسسة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها.

¹ جورج توما بيدايو، الإفصاح المالي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة غير منشورة ضمن كلية الإدارة والاقتصادية قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص29.

² جورج توما بيدايو، المرجع السابق، ص30.

فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للمؤسسة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه المؤسسة بصورة واقعية وحقيقية وأن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية¹. من خلال ما سبق، يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إبلاغ أو عرض البيانات والمعلومات المالية للنشاطات المؤسسة ويتم إيصال هذه البيانات والمعلومات في شكل القوائم والتقارير المالية، بهدف خدمة الأطراف التي لها مصالح في المؤسسة، شرط أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية بلغة مفهومة وكاملة الوضوح وصادقة وفي الوقت المناسب، ولا ينتابها أي لبس أو تضليل، بحيث يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات رشيدة تخدم الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة.

ب. أهمية الإفصاح في القوائم المالية:

تكمن أهمية الإفصاح في القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما ترجع هذه الأهمية للإفصاح في القوائم المالية للنقاط التالية²:

- ✓ يساعد الإفصاح في القوائم المالية المساهمين على بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة المؤسسة التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- ✓ يساعد الإفصاح في القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة.
- ✓ الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة.
- ✓ تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وخلافه.
- ✓ إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل.
- ✓ خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساساً كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

¹ مجدي احمد الجعيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 4.

² محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة غير المنشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية القاهرة، مصر، 2006، ص 89.

بالإضافة للنقاط السابقة، يمثل الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة للأطراف المهتمة بالمؤسسة عموماً، وفئة المستثمرين خصوصاً لنظراً لما يقدمه من معلومات تقيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، و يتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد و المعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات و المعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية، فيقبلون أو يحجمون عن التبادل بالأوراق المالية ، فالإفصاح عملية تتصل فيها المؤسسة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات و المفاضلة في الاستثمار فيها.¹

إذا تتبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم و التقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية و مفيدة و تحظى بثقة المستخدمين و تلبى احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح و زيادة أهميته.

المطلب الثاني: الإفصاح في القوائم المالية أنواعه وأهدافه وشروطه

أ -أنواع الإفصاح:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع تختلف بحسب طبيعة ونوع وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها، من هذه الأنواع نذكر:

✓ الإفصاح التام (الكامل):²

إن الإفصاح التام عن المعلومات والبيانات المحاسبية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال مدة زمنية ما، كما يجب أن تحتوي على المعلومات و البيانات الكافية لكي تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، و

¹ محمد عبد الله المهندي، ووليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الأردن، 2007، ص 259.

² محمد عبد الله المهندي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

يفترض هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو مهمة للمستثمر العادي ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث و عمليات دون تمييز، وذلك لسببين هما:

- إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة لأن المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة، وعلى ذلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها.
- إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.

✓ الإفصاح العادل:

يقصد بهذا النوع من الإفصاح المحاسبي هو أن تكون المعلومات والبيانات التي تفصح عنها المؤسسة عادلة ومتساوية لكل المستفيدين منها دون تحيز، وتقدم إليهم في نفس الوقت بشكل واحد¹، بحيث يهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.²

إن الإفصاح العادل له علاقة وثيقة بالأخلاقيات المهنية التي يجب أن تسود هذه التعاملات. ويعتبر مفهوم العدالة هو مفهوم غير محدد وثابت فهو نسبي ويختلف من وقت إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى.³

✓ الإفصاح الكافي:

يعني ضرورة الإفصاح عن حد أدنى من المعلومات والبيانات المحاسبية الواجب اظهارها في القوائم المالية لجعلها غير مضللة.⁴ ويعتبر هذا النوع من الإفصاح المحاسبي الأكثر استخداما بين الكتاب والمهتمين بالشأن المحاسبي، والذي يعتمد أساسا على توفير المعلومات والبيانات الكافية والملائمة والتي تتفق مع حاجات المستفيدين والمستخدمين لها، والتي تساعد في ترشيد قراراتهم الاستثمارية الملائمة وفي الأوقات التي يرونها مناسبة لتلك الحاجة الضرورية، وأن شيوع استخدام هذا النوع من الإفصاح جاء بسبب

¹ جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27.

² لطيف زيود، وحسان قيطيم، وفؤاد أحمد مكية نغم، دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة نشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد 1، 2007، ص 37.

³ جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27.

⁴ محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

كونه يمثل خلاصة ما جاء في الإفصاح الكامل و الإفصاح العادل، لأنه يحتوي في جوهره على كل من خصائصهما، أي يجمع بين الكمال و العدل في المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة.¹

وأن ما يعاب فيه قيام المؤسسة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة المفيدة وكذلك يضلل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات.²

✓ الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية بل الأهم ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.³

كذلك هناك تصنيفات أخرى لأنواع الإفصاح المحاسبي التي تتعلق بالأشكال والالتزامات القانونية الأخرى وتشمل على ما يلي:

✓ الإفصاح الإلزامي:

يمثل هذا النوع من الإفصاح المحاسبي على ما تقدمه المؤسسة من معلومات و بيانات وفقا لبعض المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية، أو التي تقدم بناء على قرارات و لوائح قانونية أو إدارية معينة يتم بموجبها الالتزام التام، وعادة ما تكون هناك عواقب قانونية أو إدارية ملزمة في مخالفتها. وبذلك يأتي الالتزام القانوني والشكل القانوني لهذا النوع من الإفصاح نتيجة لصدور قانون أو تعليمات ملزمة بتقديم نوع وكمية المعلومات والبيانات المحاسبية في أوقات تحدد في الغالب ولا يمكن تجاهلها، تأخذ شكل متطلبات قانونية ملزمة.⁴

✓ الإفصاح الاختياري أو الطوعي:

يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية وبالتالي فهو يمثل المعلومات

¹ جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27.

² محمد عبد الله المهندي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

³ مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

⁴ جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 29.

التي تقدمها المؤسسة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة من المؤسسة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار.¹

✓ الإفصاح الإضافي أو التكميلي:

يقصد بهذا الإفصاح قيام الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والبيانات المفصّل عنها في بعض الأحيان بطلب معلومات أو بيانات إضافية عن نشاطات المؤسسة، وخاصة عندما تكون المعلومات والبيانات المقدمة ضمن الإفصاح الإلزامي غير كافية لغرض المستفيد منها، يعزى بسبب استخدام الإفصاح الإضافي إلى قصور الإفصاح الإلزامي في تهيئة كافة ما يهم المستفيد من معلومات أو بيانات عن نشاطات المؤسسة.²

بالإضافة إلى ما تم عرضه سابقاً من أنواع للإفصاح المحاسبي قد نجد تصنيفات أخرى له تختلف في عناوينها لكنها في الواقع تتضمن نفس الجوهر لما عرضناه، ومن أمثلة ذلك تصنيف أنواع الإفصاح المحاسبي إلى الإفصاح الوقائي، والإفصاح التثقيفي، وغيرها من الأنواع الأخرى. الإفصاح الوقائي³، يمثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

¹ سعد محمد مارق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 134.

² جورج توما بيدوويد، المرجع السابق، ص 28.

³ مجدي أحمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

أما الإفصاح التتقيفي¹، فقد ظهر هذا النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلية للمؤسسة.

وهناك من يصنف أنواع الإفصاح المحاسبي إلى "الإفصاح المالي، والإفصاح غير المالي، والإفصاح الفوري (الطارئ)، والإفصاح الدوري"، نوضحهم كما يلي²:

من الواضح أن المقصود من الإفصاح المالي، هو ما يتعلق بالجوانب المالية البحتة المعروفة لدى الجميع والتي تتعلق بنشاطات المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتي تؤثر على المركز المالي بشكل مباشر، أما الإفصاح غير المالي، فهو ما يتعلق بالجوانب الأخرى غير المالية كأن يكون الإفصاح عن القضايا البيئية أو السياسات الإدارية المتعلقة بالجوانب التطويرية والتوسيعات المستقبلية وما شابه ذلك، وهناك أنواع أخرى مثل الإفصاح الفوري (الطارئ)، الناجم عن تغيرات طارئة غير متوقعة في الغالب، والإفصاح الدوري، الذي يتم عن المعلومات في أوقات دورية محدد كأن تكون شهرية أو فصلية وغيرها من الأنواع التي تستخدم من قبل بعض المهتمين بالشأن المحاسبي.

ب - الهدف من الإفصاح في القوائم المالية:

يهدف الإفصاح بالدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش و التضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للمؤسسة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو إيراد جميع المعلومات التي ينبغي أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاجها من يستخدم هذه القوائم بصفة أساسية.³

¹ مجدي أحمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

² جورج توما بيدويد، المرجع السابق، ص 29.

³ وصفي عيد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 68.

كما أن الهدف من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية هو توجيه سلوك المؤسسة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرد الإفصاح عن معلومات معينة، ففي هذا الصدد يوجد اتجاهين للإفصاح في القوائم المالية، نذكرهما كما يلي¹:

✓ الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

✓ الاتجاه المعاصر في الإفصاح:

يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون الواعين والمحليين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ت - شروط الإفصاح في القوائم المالية:

هناك شروط لا بد من توافرها ووجودها في القوائم المالية، نذكر هذه الشروط في النقاط التالية²:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم واضحاً وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.
- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.

¹ عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة بفلسطين-دراسة تحليلية تطبيقية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، بدون سنة، ص23.

² محمد نواف حمدان عابد، المرجع السابق، ص90.

- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدّي القوائم المالية حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.
- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح في القوائم المالية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على خمس مقومات نذكرها كما يلي:

أ - المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة

تحديد المستخدمين لتلبية إحتياجاتهم المتباينة من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح.¹

كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الإحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي إحتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين، وعموما فإن مستخدمي البيانات المحاسبية يتمثلون في الآتي²:

✓ **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثمارهم وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

¹ مسعود صديقي، فؤاد صديقي، انعكاسات النظام المحاسبي المالي (SFC) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، ص4.

² مجدي أحمد الجعبري، المرجع السابق، ص14، 13.

✓ **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

✓ **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

✓ **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:**

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنين التجاريين يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

✓ **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

✓ **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

✓ **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

ب - الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية:

الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المؤسسة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصّل عنها والغرض من اعدادها منذ البداية، أي لا يمكن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقا، فقد تكون الاستفادة غير محددة، أي أن هذه البيانات والمعلومات هي عامة الأغراض ولكن في كثير من الحالات يطلب الإفصاح عن البيانات والمعلومات لأغراض محددة سلفا،

وبهذا تكون العلاقة هنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصّل عنها.¹

ت - طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

بعد تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.

إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملائمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيداً على ملائمتها كالموضوعية، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى.²

إن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في عناصر قائمة المركز المالي، وعناصر قائمة الدخل، وعناصر قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضلّة والتي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر وقدرته على تحديد قيمة السهم ومستوى المخاطرة ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية³:

✓ معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:

وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقييم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

✓ معلومات مساعدة في تقييم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات:

¹ جورج توما بيداييد، المرجع السابق، ص 49.

² عبد المنعم عطا العلول، المرجع السابق، ص 33.

³ عبد المنعم عطا العلول، المرجع السابق، ص 33-35.

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

✓ معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:

يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتهما على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية، كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات، وعلى ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

✓ معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها:

يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي:

- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
- الأموال الناتجة من الافتراض أو المستخدمة في سداد القروض.
- الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم.
- مصادر واستخدام الأموال الأخرى.

✓ معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:

ويعتقد أن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية، وبقدرة المؤسسة على السداد، والهيكـل التمويـلي وترتبط بالتغيرات في أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة، الأمر الذي يتطلب

من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأنها لا تخفى شيئاً على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.

ث -أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام.¹

✓ الإفصاح من خلال القوائم المالية:

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

✓ استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدمي المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

✓ المعلومات بين الأقواس:

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين/ الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

✓ الملاحظات والهوامش:

¹ مجدي أحمد الجعبري، المرجع السابق، ص 17-18.

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش وسائل الإفصاح المهمة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.
- أو بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة المؤسسة.

✓ التقارير والجداول الملحق:

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

✓ تقرير رئيس مجلس الإدارة:

هذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي:

- الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية....الخ.
- التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها.
- خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات خلال الفترات المقبلة.
- النفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها.
- الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

✓ تقرير المراجع الخارجية:

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

• عدم إتباع المؤسسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثره الهام نسبيا.

• الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنه في الوسائل الأخرى للإفصاح.

ج-توقيت الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية:

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية، فإذا أحدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير معلومة موثوقة، حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومة كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقض منفعة المعلومة إذا لم تأت في وقتها بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب¹، وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للمؤسسة، وتختار كل مؤسسة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له أخذا في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة².

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية -دراسة اختبارية على شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة/التحليل المالي غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010، ص53-54.

² ناصر دادي عدون، ومعراج هوري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الحوكمة والإصلاح الاقتصادي 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص12.

خلاصة الفصل:

تشكل المعايير المحاسبية الدولية نتيجة تطور طويل في الفكر المحاسبي، حيث انتقلت المحاسبة من ممارسات محلية مختلفة إلى نظام دولي موحد يهدف إلى تحقيق الشفافية وقابلية مقارنة القوائم المالية على المستوى العالمي. وقد جاءت هذه المعايير استجابة لتوسع التجارة الدولية وظهور الشركات متعددة الجنسيات، مما استدعى توحيد القواعد المحاسبية. في هذا الإطار، تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973، والتي تطورت لاحقاً إلى مجلس معايير المحاسبية الدولية سنة 2001، ليصبح الجهة المسؤولة عن إصدار وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التي تخضع للتحديث المستمر لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

وتتركز هذه المعايير على إطار مفاهيمي متكامل يحدد الأسس التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية، حيث يهدف إلى توفير معلومات مالية مفيدة تساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويتضمن هذا الإطار مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، بالإضافة إلى تحديد عناصر القوائم المالية المتمثلة في الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف. كما يعتمد على مبادئ أساسية مثل مبدأ الاستمرارية ومبدأ الاستحقاق، والتي تضمن إعداد معلومات مالية دقيقة ومنسجمة.

وفي ظل هذه المعايير، يحتل الإفصاح المالي أهمية كبيرة باعتباره وسيلة أساسية لتعزيز الشفافية والمصادقية، حيث تلتزم المؤسسات بتقديم معلومات واضحة وكاملة حول سياساتها المحاسبية، والمخاطر التي تواجهها، والتقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية. ويساهم الإفصاح الجيد في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، كما يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين في البيانات المالية، ويدعم اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. وتبقى جودة الإفصاح مرتبطة بمدى التزام المؤسسات بتطبيق المعايير الدولية بشكل صحيح.

كما يساهم تبني معايير الإفصاح المالي على كفاءة التخطيط الضريبي الدولي وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التخطيط

الضريبي في ظل أسعار

التحويل الدولية

تمهيد:

إن تزايد المبادلات التجارية الدولية واتساع نشاط الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الجبائية الدولية، نتيجة اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول وسعي المؤسسات إلى تقليص أعبائها الضريبية وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد ساهم هذا الوضع في بروز التخطيط الضريبي الدولي كآلية تعتمد عليها الشركات لتنظيم معاملاتها المالية والتجارية بما يتوافق مع القوانين الجبائية السارية.

ويُعتبر موضوع أسعار التحويل الدولية من أهم المواضيع المرتبطة بالتخطيط الضريبي الدولي، نظرًا لدوره في تحديد أسعار المعاملات بين الشركات المرتبطة داخل نفس المجموعة، وتأثيره المباشر على توزيع الأرباح والوعاء الضريبي بين مختلف الدول.

ولأهمية هذا الموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المشاكل الجبائية الدولية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التخطيط الضريبي الدولي.

المبحث الثالث: استراتيجيات التخطيط الضريبي لأسعار التحويل الدولية.

المبحث الأول: المشاكل الجبائية الدولية

يشهد النظام الجبائي الدولي العديد من التحديات والإشكالات الناتجة عن اختلاف التشريعات الضريبية بين الدول وتزايد الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود. وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور مجموعة من المشاكل الجبائية التي تؤثر على تحديد الوعاء الضريبي وتوزيع الحقوق الضريبية بين الدول، مثل الازدواج الضريبي الدولي والتهرب الضريبي واستغلال الفروقات بين الأنظمة الجبائية.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم المشاكل الجبائية التي تواجه المعاملات الدولية وآثارها على الأداء الجبائي للمؤسسات والدول.

المطلب الأول: مفهوم الازدواج الضريبي وأنواعه:

أولاً: مفهوم الازدواج الضريبي وشروطه:

تم تعريف الازدواج الضريبي بناء على منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بأنه فرض ضرائب مماثلة على نفس المكلف في أكثر من دولة.

يفهم من الازدواج الضريبي، المشكلة التي قد تنشأ أساساً من إخضاع مداخيل المستثمرين لنوعية من الضرائب، ضرائب داخل الدولة وفي دولة أخرى التي يتبعها من حيث الجنسية عند القيام بتحويل عوائد مشروعاته إلى الخارج¹.

الازدواج الضريبي أن تفرض على مكلف معين ضريبة أو أكثر على نفس الوعاء الضريبي وخلال نفس الفترة².

الازدواج الضريبي هو مشكلة تعدد الضريبة على المكلف التي يتعين دفعها على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة الضرائب، وقد يحدث الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي.

وبناء على ما سبق، يتصل الازدواج الضريبي بمسألة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها حيث يسدد على المكلف الواحد الخاضع للضريبة وخلال نفس الفترة الضريبية أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية وقد يحدث على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي¹، ومن شروطه:

¹ السعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع - مدخل تحليلي معاصر -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 238.

² دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 134.

- وحدة المادة الخاضعة للضريبة: أن يكون الوعاء الضريبي الخاضع نفسه.
- وحدة الشخص المكلف بالضريبة: أن يكون المكلف بالضريبة شخص واحد سواء كان طبيعي أو معنوي.

- وحدة الضرائب المفروضة: تشابه الضرائب المفروضة على المكلف.
- وحدة الفترة الزمنية المفروضة عنها الضريبة: أن تكون فترة الاستحقاق نفسها².

ثانيا: أنواع الازدواج الضريبي:

يمكن تقسيم الازدواج الضريبي حسب المعيار المعتمد كما يلي:

الفرع الأول: أنواع الازدواج الضريبي حسب نية الشرع:

نميز هنا نوعين من الازدواج الضريبي، المقصود وغير المقصود:

• الازدواج الضريبي المقصود:

يكون الازدواج الضريبي مقصودا عندما يعتمد المشرع تحقيقه وحدوثه داخل الدولة لزيادة حصة الراتب، أو لإخفاء سعر الضريبة، أو للتمييز بين الدخل تبعا لمصدرها، أو لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فقد تقوم الدولة بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال من قبل دولة موقع الاستثمار "الدولة المضيفة" على هذه الإيرادات، وغالبا ما يكون ذلك للحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية من دولة المصدر، وبالعكس فقد تقوم الدولة المضيفة بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمر فيها إلى جانب الضريبة المفروضة في دولة موطن الاستثمارات "أي دولة المصدر"، وذلك بهدف الحد من هجرة رؤوس الأموال الأجنبية إليها³.

• الازدواج الضريبي غير المقصود:

¹ حسين عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة والضرائب والرسوم)، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص395.

² إيمان بوقرة، أطروحة دكتوراه، كيفية الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، 2018، ص16.

³ محمد براج، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014) أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص102-103.

يكون الازدواج الضريبي غير المقصود نتيجة عدم وجود سلطة عليا للتشريعات المختلفة، أو قد يحدث هذا الازدواج دون قصد مثل الازدواج الضريبي الاقتصادي¹، إذ يلاحظ علماء المالية العامة أن الازدواج الضريبي غير المقصود هو من النوع الاقتصادي لا القانوني، ومثل هذا الازدواج الاقتصادي يتحقق مثلاً عندما يتمكن أحد المكلفين بالضريبة من نقل عبئها إلى مكلف ثان، رغم أن هذا المكلف الأخير قد سبق أن دفع الضريبة من دخله².

الفرع الثاني: أنواع الازدواج الضريبي حسب النطاق:

وهنا نميز بين ازدواج ضريبي محلي أو داخلي وازدواج ضريبي دولي أو خارجي:

• الازدواج الداخلي:

هو ذلك الازدواج الذي لا يكتسي طابعاً دولياً، حيث يلزم المكلف بدفع ضريبتين أو أكثر على نفس الوعاء الضريبي خلال نفس الفترة الزمنية وداخل نفس الإقليم ويمكن التمييز بين شكلين لهذا النوع الأول يتعلق بالدول البسيطة مثل الجزائر التي تعتمد نظاماً ضريبياً موحداً يطبق على جميع المقيمين بغض النظر عن الأقاليم التي يمارسون فيها نشاطهم، أما الشكل الثاني فيرتبط بالدول الفدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد نظام ضريبي مزدوج يشمل ضرائب اتحادية تفرض على المستوى المركزي وضرائب محلية خاصة بكل ولاية³.

• الازدواج الضريبي الدولي:

يعرف على أنه فرض نفس الضريبة على نفس المادة الخاضعة وفي نفس الوقت من طرف سلطتين جبائيتين لدولتين مختلفتين بسبب نشاط المكلف داخل إقليم دولة ويقطن بدولة أخرى، أو له ممتلكات أو مداخيل داخل دولة ما دون الدولة أين يوجد مقره⁴.

يتحقق الازدواج الضريبي الدولي عندما تتحقق عناصره في نطاق أكثر من دولة واحدة، ويخضع ذلك إلى حق السيادة الذي تتمتع به كل دولة على إقليمها، فالدولة تضع نظامها الضريبي وفق تقديرها لحاجاتها والأهداف المراد تحقيقها دون النظر إلى التشريعات الأخرى¹.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2010، ص 117-118.

² فوزي عطوي، المالية العامة - النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 161-162.

³ إيمان بوقرة، مرجع سابق، ص 25.

⁴ فريد حداد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 86.

الفرع الثالث: الازدواج الضريبي حسب طبيعة الازدواج:

نميز هنا الازدواج الضريبي القانوني، والازدواج الضريبي الاقتصادي:

• الازدواج الضريبي القانوني:

يتحقق الازدواج الضريبي القانوني عندما تقوم الهيئات الجبائية داخل الدولة، أو لدولتين أو أكثر بفرض ضريبة من طبيعة واحدة على نفس المكلف، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا في نفس الفترة الزمنية، حيث يعتبر هذا المكلف إما مقيما في كلتا الدولتين، وهنا يكون من حق الدولتين أن تفرض ضريبة عليه، فيتعرض للازدواج الضريبي، أو أنه يقيم في دولة ويمارس نشاطه في دولة أخرى، فيتعرض للازدواج الضريبي أيضا من دولتين، دولة الموطن ودولة المصدر²، ويشترط لقيامه توافر عدة شروط تتمثل في وحدة الشخص المكلف بالضريبة، أي يخضع نفس المكلف بالضريبة لأدائها مرتين أو أكثر، وكذا وحدة الضرائب المفروضة، أي أن تكون الضرائب التي يخضع لها المكلف من نفس النوع أو متشابهة، زيادة على وحدة المادة الخاضعة للضريبة بمعنى أن تفرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي، وكذا خضوع المكلف للضريبة في أكثر من دولة، وكذلك وحدة الفترة الزمنية المفروضة عنها الضريبة، على اعتبار أن خضوع المكلف إلى نفس الضريبة أكثر من مرة، وعلى نفس الوعاء الضريبي في فترتين مختلفتين لا يعتبر ازدواجا ضريبيا³.

• الازدواج الضريبي الاقتصادي:

يقصد بالازدواج الضريبي الاقتصادي خضوع شخصين مختلفين لنفس نوع الضريبة أو لضرائب متشابهة أكثر من مرة على نفس الوعاء الضريبي وذلك من قبل أكثر من دولة، ويحدث هذا النوع من الازدواج عندما يقيم الشخص في دولتين فيخضع للضريبة على نفس الوعاء الضريبي ونفس النوع من الضريبة خلال نفس الفترة الزمنية مما يجعله يتحمل عبئا ضريبيا مزدوجا.

¹ يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس 2014-2015، ص 38.

² علي عزوز، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي-الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2013-2014، ص 63.

³ أيمن بوقرة، مرجع سابق، ص 17-18.

ويختلف الازدواج الضريبي الدولي الاقتصادي عن الازدواج الضريبي الدولي القانوني حيث أن المكلف بالضريبة في الحالة الأولى يكون نفسه في الدولتين بينما في الحالة الثانية يختلف المكلف بالضريبة رغم تشابه باقي الشروط والخصائص بين الحالتين¹.

ثالثاً: أسباب حدوث الازدواج الضريبي:

تعددت الأسباب التي يكفي توافر احداها لحدوث الازدواج الضريبي وهي كالتالي:

الفرع الأول: اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي:

ضابط الجنسية: ترجع مختلف هذه الضوابط إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن التبعية السياسية تقوم على مبدأ إقرار حق الدولة في فرض الضرائب على جميع رعاياها، بغض النظر عن موطنهم أو محل إقامتهم وذلك بالنسبة لكافة أموالهم ودخولهم دون اعتبار لموقعها أو مصدرها.

ضابط المصدر: أما مبدأ التبعية الاقتصادية، فيقوم على حق الدولة في فرض الضرائب على جميع المداخل التي تنشأ داخل اقليمها بغض النظر عن جنسية أو مواطن الأشخاص المستفيدين منها.

ضابط الإقامة: في حين يُقرّ مبدأ التبعية الاجتماعية بحق الدولة في فرض الضرائب على جميع المداخل التي تعود إلى الأشخاص الذين اتخذوا من الدولة موطن لهم بغض النظر عن مصدر هذه المداخل.

ولا شك أن اختلاف هذه الضوابط في تحديد نطاق الخضوع الضريبي يؤدي إلى تزامن القوانين الضريبية بين أكثر من دولة في الوقت نفسه بالنسبة لنفس الشخص أو لنفس الحال².

الفرع الثاني: تعدد ضوابط الإخضاع الضريبي:

قد تعتمد الدول أكثر من ضابط للإخضاع الضريبي من أجل تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، وهو ما قد ينشأ عنه ازدواج ضريبي دولي فإذا افترضنا دولتين تستند كل منهما إلى رابطة الإقامة والمصدر معاً، وأن مكلفاً يقيم بإحدهما ويمارس نشاطاً يحقق من ورائه دخلاً في الدول الأخرى، فلا شك أن هذا المكلف

¹ بن عبد الفتاح دحمان، بوعزة عبد القادر، التنافسية الجبائية وآثارها على نماذج من اقتصادات الدول المغربية، دفاثر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011، ص 287.

² علي عزوز، مرجع سابق، ص 66.

سيخضع للضريبة على دخله هذا في كل من دولة المصدر ودولة الإقامة وبالتالي فعلى الرغم من تطابق ضوابط الإخضاع الضريبي لدولتين إلا أن المكلف وقع في مشكلة ازدواج ضريبي دولي¹.

الفرع الثالث: اختلاف التنظيم الفني للضرائب:

إن تباين أسس التنظيم الفني للضرائب بين الدول يشكل سببا هاما لبروز ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي، ويظهر ذلك بحكم أن بعض الدول تأخذ بالنظام الشخصي الكلي في تأسيس ضرائب الدخل (الضريبة العامة على الدخل أو الضريبة العامة على الدخل الإجمالي) وبعض الدول تأخذ بالنظام النوعي (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على المداخل الفلاحية، الضريبة على المداخل العقارية....) كما تأخذ بعض الدول بنظام خاص مركب من النظامين السابقين وهذا التباين بين الدول يولد ازدواجا ضريبيا، حيث يخضع الوعاء الواحد إلى ضريبة نوعية في بلد المصدر، وكضريبة عامة في بلد الموطن².

الفرع الرابع: اختلاف تفسير المصطلحات الضريبية:

يعتبر الاختلاف في تفسير المصطلحات الضريبية من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث الازدواج الضريبي ومن أمثلة ذلك تباين التشريعات الضريبية للدول المختلفة حول مفاهيم متعددة كالإقامة مثلا، حيث يمكن أن تستند بعض الدول لتحديده إلى امتلاك الشخص لمسكن داخل أراضيها، وأن يقيم فيه بصفة أئمة، وقد تستند دول أخرى إلى فكرة أخرى غير السكن الدائم، مما يترتب على هذا التباين في مدلول وتفسير مصطلحات امكانية حدوث ازدواج ضريبي³.

رابعا: آليات معالجة مشكلة الازدواج الضريبي:

على اعتبار أن الازدواج الضريبي يتسبب في العديد من المشاكل المالية للمكلف بالضريبة ويعمل على زيادة عبئه الضريبي، مما يؤدي بهذا الأخير لاستعمال كافة الوسائل المشروعة كالتجنب الضريبي أو غير المشروعة كالتهرب الضريبي لعدم أداء ما عليه من ضرائب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجده يعمل على إعاقة المشاريع الاقتصادية وانتقال رؤوس الأموال مما يتوجب تبني وسائل لمعالجته والحد من خطورته.

¹ إيمان بوقرة، مرجع سابق، ص 22.

² علي عزوز، مرجع سابق، ص 66.

³ إيمان بوقرة، مرجع سابق، ص 23.

في هذا الإطار سنحاول تناول حلول هذه المشكلة في الفرع الأول، والاتفاقية الجزائرية الفرنسية كآلية لمكافحة مشكلة الازدواج الضريبي في الفرع الثاني كما يلي:

الفرع الأول: حلول مشكلة الازدواج الضريبي:

قصد تقادي مشكلة الازدواج الضريبي عملت الدول إلى اعتماد عدة وسائل أو آليات من شأنها الحد من هذه الظاهرة، وفي هذا السياق سنتطرق لحلول مشكلة الازدواج الضريبي على المستوى الوطني أو الداخلي، ثم حلول ذات المشكلة على المستوى الدولي أو الخارجي كما يلي:

• حلول مشكلة الازدواج الضريبي الداخلي:

عادة ما يكون الازدواج الضريبي الداخلي نتيجة عدم تنسيق بين القواعد التي تلتزمها السلطات الوطنية المختلفة في فرض الضرائب ومن ثم يتطلب الأمر العمل على التنسيق بين هذه القواعد، وهو أمر ميسور نظرا لوجود سلطة عليا داخل الدولة الواحدة سواء كانت اتحادية أو بسيطة، كما قد يكون الازدواج الضريبي الداخلي نتيجة وجود قوانين ضريبية مختلفة يؤدي تطبيقها إلى فرض الضريبة الواحدة أكثر من مرة على نفس المادة الواحدة، وفي هذه الحالة يكون العلاج بوضع قواعد قانونية في التشريع الضريبي لمنع الازدواج.¹ يمكن القول أن الدولة سواء كانت بسيطة أو مركبة، لها الحق المطلق في تعديل قوانينها حتى تجعلها متناسبة ومتماشية مع نظامها الاقتصادي وحتى تتقاضي ما يعرف بالازدواج الضريبي في إطار ما يعرف بمبدأ السيادة.

• حلول مشكلة الازدواج الضريبي الدولي:

تعمل الدول على تقادي الازدواج الضريبي من خلال وسيلتين هما:

1/ نطاق التشريع الداخلي: يمكن للدولة أن تتقاضي الازدواج الضريبي إذا ما اتخذت الحيطة اللازمة

لعدم فرض الضرائب إلا على ما يقع على أراضيها من أموال وما يتحقق داخل حدودها من أرباح، وأن تقرر الحسم من ضرائبها ما يدفع من ضرائب عن نفس الأموال أو الأرباح في الخارج.²

2/ المعاهدات الدولية: المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف هي أكثر الوسائل فعالية في تجنب

الازدواج الضريبي وحل مشكلاته العملية،³ وعادة ما تأخذ المعاهدات الدولية بعدة مبادئ تهدف إلى توزيع الاختصاص الضريبي بين الدول المتعاقدة، وأمثلة ذلك أن يكون فرض الضرائب على الدخول العقارية لدولة موقع العقار، وفرض الضرائب على أرباح الأسهم وفوائد السندات للدولة المصدرة لها، أي للدولة المدينة، وإن

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 225-226.

² عباس محمد نصر الله، النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ص 100.

³ محمد عليم باهر، المالية العامة مبادئ الاقتصاد المالي، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص 169.

كانت بعض المعاهدات قد قررت هذا الحق للدولة الدائنة، التي يقيم فيها صاحب هذه الأسهم والسندات، وكذا يكون فرض الضرائب على فوائد الديون العادية لدولة موطن دائن، أو أن يكون فرض الضرائب على أرباح المؤسسات للدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمؤسسة.¹

الملاحظ من خلال تناول الوسائل الدولية لتلافي الازدواج الضريبي أن المعاهدات الدولية تعتبر الوسيلة الأنجح والأقوى للحد من هذه الظاهرة، خاصة أنها عقدت في ظل قواعد القانون الدولي المبني على الاحترام المتبادل من جهة وكذا الزامية قواعده من جهة أخرى، وبالتالي فإن كل دولة تعقد معاهدات من هذا الشكل فإنها ملزمة بالتطبيق الفعلي لبنود المعاهدة وتكريس ما يعرف بتوزيع الاختصاص الضريبي بين الدول، إلا أنه رغم التوافق النظري بين إرادات الدول فيما يخص آليات تقادي الازدواج الضريبي لا سيما المعاهدات، نجد أن واقع العلاقات الدولية مخالف لذلك خاصة مع ما نلاحظه من انتهاكات الدول العظمى لقواعد المعاملات الاقتصادية الدولية، من خلال التدخل لحماية شركاتها على التهرب الضريبي باستعمال التصاريح الخاطئة وكذا الرفع من حجم التكاليف والنفقات.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الجبائية الجزائرية الفرنسية كآلية لمكافحة الازدواج الضريبي الدولي:

تعتبر الاتفاقيات التي تبرمها الدول في إطار علاقاتها الدولية من أهم لآليات التي تساعد على الحد من ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي، وفي هذا الإطار سنحاول التطرق للاتفاقية الجزائرية الفرنسية لمكافحة الازدواج الضريبي،² من خلال تناول أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية من أحكام سواء تعلق الأمر بالأحكام المطبقة على الدولتين، أو الأحكام الخاصة.

• الأحكام المطبقة على الجزائر:

لقد أكدت الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية الخاصة بتقادي الازدواج الضريبي في شقها الخاص بالأحكام المطبقة على الجزائر أنه يمكن تقادي الازدواج الضريبي عندما يحصل مقيم بالجزائر على مداخيل أو يملك ثروة تكون خاضعة للضريبة بفرنسا، طبقا لأحكام الاتفاقية، فإن الجزائر تقوم بخصم من الضريبة التي تحصلها من مداخيل هذا المقيم مبلغا مساويا للضريبة على الدخل المدفوعة لفرنسا، وتخضم كذلك من

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 286-287.

² المرسوم الرئاسي رقم 02/121 المؤرخ في 7 أبريل 2002 المتضمن التصديق على الاتفاقية بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية قصد تجنب الازدواج الضريبي وتقادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة والتركات الموقعة بالجزائر في 17 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24 الصادر بتاريخ 10 أبريل 2002.

الضريبة التي تحصلها من ثروة هذا المقيم مبلغا مساويا للضريبة على الثروة المحسوبة قبل إجراء الخصم والمطابقة حسب الحالة للمداخيل أو الثروة الخاضعة للضريبة الفرنسية.¹

وفي حالة إذا ما كان المتوفي لحظة وفاته مقيما بالجزائر، فإن الجزائر تقوم بإخضاع للضريبة مجمل الأملاك التي تكون جزءا من التركة، بما في ذلك الأملاك الخاضعة للضريبة بفرنسا، طبقا لأحكام الاتفاقية، ويمنح على هذه الضريبة تخفيضا بمبلغ يساوي مبلغ الضريبة المدفوعة بفرنسا، على الأملاك التي نتيجة للوفاة، وطبقا لأحكام الاتفاقية تخضع للضريبة بفرنسا، غير أن هذا التخفيض لا يمكن أن يتجاوز حصة الضريبة الجزائرية المحسوبة قبل إجراء هذا الخصم والمطابقة للأملاك التي يجب أن يمنح التخفيض بسببها، أما إذا كان متوفي لحظة وفاته غير مقيم بالجزائر، فإن الضريبة الجزائرية المطبقة على الأملاك الخاضعة للضريبة بالجزائر، طبقا لأحكام الاتفاقية يتم حسابها بمعدل مطابق لمجموع الأملاك الخاضعة للضريبة بمقتضى التشريع الداخلي الجزائري.²

• الأحكام المطبقة على فرنسا:

حسب الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا، فإنه يمكن تفادي الازدواج الضريبي من الجانب الفرنسي فيما يخص المداخيل الناتجة في الجزائر والتي تكون خاضعة للضريبة أو لا تخضع لها إلا في هذه الدولة، طبقا لأحكام هذه الاتفاقية، تؤخذ في الحسبان عند حساب الضريبة الفرنسية عندما يكون المستفيدون منها مقيمين بفرنسا، وتكون المداخيل غير معفية من الضريبة على الشركات تطبيقا للتشريع الداخلي الفرنسي، وهنا تكون الضريبة الجزائرية غير قابلة للخصم هذه المداخيل، وللمستفيد الحق في قرض ضريبي يخصم من الضريبة الفرنسية.³

كما أكدت على أن المقيم الفرنسي الذي يملك ثروة بالجزائر وتخضع للضريبة بها طبقا لأحكام الفقرة (1) و(2) من المادة 22 تخضع للضريبة بفرنسا أيضا بسبب هذه الثروة، مع إمكانية خصم قرض ضريبي يكون مساويا لمبلغ الضريبة المدفوع بالجزائر.⁴

بالنسبة للمتوفي، إذا كان متوفي لحظة وفاته مقيما بفرنسا، فإنها تقوم بإخضاع مجمل الأملاك التي تكون جزءا من التركة للضريبة، بما في ذلك الأملاك الخاضعة للضريبة في الجزائر، ويمنح على هذه

¹ المادة 24 فقرة 1-أ، المرسوم الرئاسي رقم 02/121، مرجع سابق، ص15.

² المادة 24 فقرة 1-ب، المرسوم الرئاسي رقم 02/121، مرجع سابق، ص15-16.

³ المادة 24 فقرة 2-أ، المرسوم الرئاسي رقم 02/121، مرجع سابق، ص16.

⁴ إبراهيم حراش، دور الاتفاقية الجبائية الدولية للحد من ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي مع دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية، رسالة

ماجستير لعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص136.

الضريبة تخفيضاً بمبلغ يساوي مبلغ الضريبة المدفوعة في الجزائر على الأملاك التي تخضع للضريبة في الجزائر نتيجة الوفاة وطبقاً لأحكام هذه الاتفاقية، غير أن هذا التخفيض لا يمكن أن يتجاوز حصة الضريبة الفرنسية المحسوبة قبل إجراء هذا الخصم والمطابقة للأملاك التي يجب أن يمنح التخفيض بسببها، أما إذا كان المتوفي لحظة وفاته غير مقيم بفرنسا، فإن الضريبة الفرنسية المطبقة على الأملاك الخاضعة للضريبة بفرنسا، يتم حسابها بمعدل مطابق لمجموع الأملاك الخاضعة للضريبة، بمقتضى التشريع الداخلي الفرنسي.¹

• الأحكام الخاصة:

لقد تضمنت الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية بعض الأحكام الخاصة، فتناولت الأحكام المتعلقة بالإجراءات الودية، وهي طريقة غير تقنية لتفادي الازدواج الضريبي، بحيث يمكن للدولتين المتعاقبتين اللجوء إليها في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية، من خلال التشاور بين السلطات المختصة لكلتا الدولتين والوصول بعد ذلك إلى اتفاق ودي، كما تتعلق هذه الإجراءات الودية بالحالات التي يعاني فيها أحد المكلفين من فرض ضريبة غير مطابقة لما جاء في نص الاتفاقية، حيث أحاله على السلطة المختصة للدولة التي يقيم بها، أو يحمل جنسيتها خلال السنوات الثلاث التي تلي أول أخطار بالتدابير التي تؤدي إلى فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام الاتفاقية، ثم على الدولة المستلمة للاعتراض أن تسعى إلى إيجاد حل بمفردها، وإن لم تتمكن من ذلك يمكنها الاتصال بالسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى للوصول إلى حل مناسب.²

كما أبرزت الأحكام المتعلقة بعدم التمييز التي نصت عليها المادة 26، وقد جاء فيها أنه عندما يعتبر شخص أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف الدولتين تؤدي بالنسبة له فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام الاتفاقية، فبإمكانه أن يرفع حالته إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، أو إذا كانت حالته تتمثل تدرج في إطار حالة التمييز، يمكنه أن يرفعها إلى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها خلال الثلاث سنوات الأولى التي تلي أول أخطار بفرض الضريبة.³

المطلب الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي:

يمكن أن يعرف التهرب الضريبي بأنه:

¹ المادة 24 فقرة 2-2-1، المرسوم الرئاسي رقم 02/121، مرجع سابق، ص 16.

² إيمان بوقروة، مرجع سابق، ص 141.

³ إبراهيم حراش، مرجع سابق، ص 137.

تفرض الضريبة على تصرف معين كالبيع والشراء، لكن المكلف بالضريبة رغبة منه في عدم دفع الضريبة، يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشأة لها. فتصرفه يكون سلبيا، إذ لا يقوم بواقعة البيع والشراء. فالتهرب الضريبي يعني إذا التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستوريا. فهذا الشخص لم يخالف القانون، ولكنه استفاد من الثغرات الموجودة فيه.¹

-كما يعرف التهرب الضريبي بأنه التخلص المكلف كليا أو جزئيا من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها.²

-بينما عرفه أحمد جامع بأنه: التخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أي مخالفة لنصوص التشريع الضريبي.³

ثانيا: أنواع التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع

يتخذ التهرب من الضريبة شكلين أساسيين، هما: التهرب الضريبي المشروع الذي لا يترتب عليه أي جزاء قانوني ولا يُعد مخالفة للتشريع الضريبي، والتهرب الضريبي غير المشروع الذي يُجرّمه القانون ويُعاقب عليه.⁴

الفرع الأول: التهرب المشروع (التجنب الضريبي)

يُعرف بأنه تملص المكلف قانونيًا من دفع الضريبة دون مخالفة التشريع الضريبي المعمول به. ورغم أن هذا النوع من التهرب يتسم بالمشروعية، إلا أنه يعكس في كثير من الأحيان ضعفًا في مستوى الوعي الضريبي والتحضر، إضافة إلى غياب الضمير الاجتماعي لدى بعض المكلفين.⁵

ومن نماذج التهرب المشروع:

✓ توزيع شركات الأموال للأرباح على شكل أجور ورواتب أو مخصصات لأعضاء مجلس الإدارة تقاديا للضريبة المرتفعة على الأرباح ومرورا إلى ضريبة الرواتب الأخف نوعا ما.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 169-170.

² عبد السلام محمد عبد السلام، دراسة في مقدمة علم الضريبة، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 587.

³ أحمد جامع، علم المالية (فن المالية العامة)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النشر العربية، 1975، ص 244.

⁴ مجلة بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التهرب الضريبي، سلسلة التقارير، العدد 34، دار النشر أمان، 2011، ص 14.

⁵ علاء الدين بغدادى، فعالية الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي وأثارها على الخزينة العمومية، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر، بسكرة،

2009-2010، ص 16.

- ✓ تجزئة الشركات الكبرى إلى فروع مستقلة.¹
- ✓ تطور النفقات عن طريق تضخيمها فقط.
- ✓ تواطئ المشروع مع بعض الشركات بإعفاءات ضريبية.²

الفرع الثاني: التهرب غير المشروع (الغش الضريبي)

يتضمن مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة حيث يعتمد المكلفون لإتباع بعض أساليب الغش لذلك يطلق عليه اصطلاح الغش الضريبي³، أو يقصد به تخفيض القيمة الحقيقية لبعض عناصر مطارح الضريبة أو تضخيم الأرقام التي تمثل الأعباء الواجب تخفيضها من قيمة الأرباح، لتبقى الأرباح الصافية أدنى بكثير.

الغش الضريبي يشكل صورة غير مشروعة من صور التهرب من أداء الضريبة التي تمس بخزينة الدولة، وهذه الصورة تتجلى في تزوير المستندات حيناً وفي عدم دقة القيود حيناً آخر، وهي مخالفة تضاف إلى جملة أخرى من المخالفات التي يمكن لمرتكب الغش الضريبي أن يمارسها إزاء القوانين والأنظمة التي ترعى شؤون الضرائب والرسوم في البلاد.⁴

نماذج التهرب غير المشروع:

- ✓ إدخال السلع المستوردة خفية وبأقل من قيمتها، أو إعلان قيمة أقل من القيمة الحقيقية للسلع موضوع الضريبة، أو إخفاء كل أو بعض عناصر الدخل أو الثروة الخاضعة للضريبة.⁵
- ✓ عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف وذلك عندما يهرب المكلف خارج البلاد وبالتالي يصعب على السلطات تحصيل الضريبة المترتبة عليه.⁶
- ✓ عمليات التهريب للبضائع المشمولة بقانون الجمارك تعتبر أيضاً صورة من صور التهرب الضريبي غير المشروع، كما أن أي تقييم لقيمة هذه البضاعة أثناء فرض الضريبة غير المباشرة الجمركية يعتبر أيضاً تهرباً من دفع القيمة الصحيحة للضريبة.¹

¹ عبد الله حميد الحرتسي، ومعمّر رداوية، دعم نظم المعلومات بالتكامل والتنسيق وأهميته في اتخاذ القرارات داخل الدوائر الحكومية (حالة المديرية العامة للضرائب)، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، ملتقى علمي دول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15 أفريل 2009، ص2.

² أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة النشر، ص117.

³ محمد طاقة، وهدي الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص118.

⁴ فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص275.

⁵ علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص210.

⁶ رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة (تعريفها وأشكالها) مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، سوريا،

2005-2006، ص37.

ثالثاً: أشكال التهرب الضريبي:

يحدث التهرب الضريبي الدولي غالباً باستخدام آليات الآتية:

الفرع الأول: التهرب الضريبي عن طريق الجنات الضريبية

تعد الجنات الضريبية مراكز مالية وتمويلية ذات أهمية خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، للمؤسسات الدولية عموماً، حيث توفر مجموعة من الامتيازات والمزايا الضريبية التي قد تصل في كثير من الأحيان إلى حد الإعفاء من الضرائب على بعض أنواع الدخل والأنشطة، مما يجعلها بيئة أكثر جاذبية للاستثمار.

ويقوم تنظيم عمل الشركات متعددة الجنسيات على أساس تقسيم دولي للأنشطة، حيث تتولى الشركة الأم، والتي تكون غالباً في دولة ذات نظام ضريبي مرتفع القيام بالأنشطة، غالباً ما تكون التي لا تحقق أرباحاً مباشرة مثل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونقل المعرفة التقنية، وذلك بهدف تقليل العبء الضريبي في بلدها الأصلي خاصة وأن هذه الأنشطة غالباً ما تكون معفاة أو منخفضة الضرائب.

وبصفة عامة يتم استخدام الجنات الضريبية في التهرب الضريبي الدولي قبل توزيع الأرباح أو بعده، ففي مرحلة ما قبل التوزيع يتم التلاعب بشكل صوري بالنفقات والتكاليف سواء بزيادتها أو تخفيضها، بهدف تقليل العبء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع، مقابل تضخيمه في دول الجنات الضريبية، أما بعد توزيع الأرباح، فقد تمتنع الشركات التابعة في الجنات عن تحويل الأرباح إلى الشركة الأم تجنباً للضرائب المرتفعة.²

وفي المقابل، تستفيد الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة من جذب أكبر من هذه الأرباح، مما يؤدي إلى تفاوت في توزيع الضريبة الإيرادات الضريبية بين الدول، ونتيجة لذلك يمكن أن يتم التهرب الضريبي عبر أسعار التحويل بطريقتين إما قبل توزيع الأرباح أو أثناء عملية توزيعها.³

الفرع الثاني: التهرب الضريبي الدولي عن طريق أسعار التحويل:

¹ محمد سليم وهبة، التهرب الضريبي واقع وتوصيات، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، المؤتمر الثاني للشبكة العربية، الجمهورية اليمنية، يومي 26-27 جويلية 2010، ص 6.

² عراب فاطمة الزهراء، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، مطبوع ببداغوجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2023، ص 20.

³ المرجع نفسه، ص 20.

تمثل أسعار التحويل إحدى أهم الآليات التي تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التهرب الضريبي الدولي حيث يتم تحديد الأرباح مسبقاً وفق أسعار التحويل المعتمدة في عمليات بيع وشراء السلع والخدمات بين فروع المجموعة الواحدة، وبناءً على ذلك يمكن تخفيف العبء الضريبي من خلال هذه الآليات.

ومن الناحية النظرية، يُفترض أن الأرباح التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات من مختلف عملياتها ينبغي أن تحول بالكامل إلى الشركة الأم باعتبارها المركز الرئيسي لصنع القرار والمخولة بالرقابة والتسيير، على باقي فروع المجموعة غير أن الواقع العملي قد يشهد عدم تحويل هذه الأرباح بشكل كامل إلى الشركة الأم، خاصة في الحالات التي يكون فيها معدل الضريبة في الدولة التي تعمل فيها الشركة مرتفعاً، حيث يتم الاحتفاظ بجزء معتبر من الأرباح داخل الدولة لتجنب الخضوع لضرائب مرتفعة.

يمكن أن يتم التهرب الضريبي باستخدام أسعار التحويل بطريقتين: قبل توزيع الأرباح وعند توزيع الأرباح:¹

أ- التوزيع الضريبي قبل توزيع الأرباح:

يتم أساساً عن طريق التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة سواء بالزيادة أو بالنقصان في النفقات من جانب الشركات الأم لتستفيد من التباين في الأنظمة الضريبية في الدول المختلفة، والاستفادة من النظام الضريبي الأكثر ملائمة لها ولتحقيق مصالحها.

ب- التهرب الضريبي عند توزيع الأرباح:

لا يتم التهرب الضريبي في هذه الحالة من التلاعب بالوعاء الخاضع للضريبة وإنما عبر إنشاء شركات تابعة لمجموعة متعددة الجنسيات وتعرف الشركات باسم الشركة الشارية وسيطة Sociétés écran أو شركات الأساس، مهما اختلفت تسميتها وهي يقتصر دورها على احتجاز الأرباح المحققة من شركات أخرى ثم إعادة توجيهها لاحقاً إلى الشركة الأم وفق شروط أكثر ملائمة أو تبعا لاحتياجات المجموعة، وبذلك تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من تفادي الضرائب المفروضة في بلد المنشأ، من خلال تحويل الأرباح إلى هذه الشركات الوسيطة لإعادة استثمارها في الخارج ضمن بيئة ضريبية أقل عبئاً.

¹ عراب فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 21.

وتقوم عادة إما بإعادة استثمارها محليا، أو تحويلها إلى دول أخرى ذات أنظمة ضريبية منخفضة أو تحويلها إلى الشركة الأم تحت مسميات غير حقيقية مثل نفقات معفاة من الضرائب وبذلك يقوم التهرب الضريبي عبر الجنات الضريبي أساسا على استغلال الفوارق في الضغط والعبء الضريبي بين الدول المختلفة.¹

رابعا: آليات مكافحة التهرب الضريبي

إذا كانت الأنظمة الضريبية في مختلف دول العالم تحدد قواعد التجريم والعقاب على المخالفات الضريبية وتحدد الأشخاص المؤهلين لإثبات، الجرائم الضريبية، والجهات القضائية الإدارية المختصة بالنظر في الغش الضريبي فإن التعاون الدولي يعتمد آليات في مواجهة التهرب الضريبي على النطاق الدولي أهمها التنسيق الضريبي ومعاملة المستثمر الأجنبي بمثل ما يعامل به المستثمر الوطني والشفافية الجبائية والمصرفية وتبادل المعلومات والتعاون في مجال التحصيل الضريبي.²

1-التنسيق الضريبي: يمثل التنسيق الضريبي بين مجموعة من الدول أحد أهم الوسائل القانونية المبتكرة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، ويتمثل في تنسيق النظم والتشريعات الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتقاربة الأمر الذي يساوي بين مناخ الاستثمار في تلك الدول. وإذا كانت بعض الدول تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب فإن تنسيق السياسات الجبائية يؤدي إلى تحقيق ميزات اقتصادية عديدة، أهمها تحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات المشتركة وتنميتها وفق أدوات التنسيق المتبعة.³

2-المساواة في المعاملة: تنص أغلب الاتفاقيات الجبائية الثنائية على ضمان المساواة في المعاملة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لكلا الدولتين في مجال الخضوع للضريبة، فلا يمكن تحميل المتعامل الأجنبي عبئا ضريبيا أكثر مما يتحمله حاملون الجنسية الدولة الذين يوجدون في نفس الوضعية.

3-الشفافية الضريبية: تعني الشفافية الضريبية تمكين المكلفين من الاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على مداخيلهم. وتكمن أهمية الشفافية الضريبية في أنها وسيلة ناجعة للحد من الفساد الإداري، حيث أن موظف

¹ عراب فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص22.

² طورشي بتاتة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة قسنطينة، 2012، ص43.

³ المرجع نفسه، ص43.

السلطة المالية لا يمكنه التلاعب بمقدار الضريبة، كما تخفض تكلفة فرض الضريبة الناجمة عن اعتراض المكلف على الضريبة المفروضة، وتعزز عنصر المساءلة وزيادة الثقة في الإدارة الضريبية مما يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية.

4-الشفافية المصرفية: نتيجة تزايد الأعمال الإجرامية العابرة للحدود واتساع نطاق المعاملات الالكترونية المرتبطة بتبييض العائدات الاجرامية أضحي مطلب الشفافية المصرفية ملحا لأجل حماية التعاملات الاقتصادية وتمكين الأجهزة الضريبية من تحصيل الضرائب المترتبة على الثروة والمداخيل لهذا الغرض عمدت أغلب الدول إلى سن قوانين الشفافية المصرفية وكان من أهم ما سعت إليه الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي هو ضرورة تضمين الاتفاقيات الثنائية بنودا تتعلق بالشفافية المصرفية، بل وإتاحة التداول البيانات المصرفية المتعلقة بالسحب والإيداع والأرباح والمداخيل والفوائد والمبيعات بين الإدارات الضريبية على نطاق دولي رغم المعارضة التي يلقاها هذا الخيار من عدة دول كسويسرا.¹

5-المساعدات الإدارية في المجال الضريبي: نظرا للنقائص التي اعترت أغلب الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي والحد من التهرب الضريبي عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إبرام اتفاقية المساعدات الإدارية المتبادلة في المجال الجبائي التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جوان 2011 واستوتحت أغلب نصوصها من قانون الضرائب الأمريكي (فاتكا) فكان من أهم بنودها تحديد نطاق المساعدات الإدارية المتبادلة حيث حددت المادة الأولى من الاتفاقية نطاق المساعدة المتبادلة بين الإدارات الضريبية في تبادل المعلومات الضريبية والتنقيش الضريبي المشترك والتحصيل الضريبي وتبادل البيانات. وحددت المواد 5، 6، 7 أساليب تبادل المعلومات بناء على الطلب أو بصورة تلقائية بمجرد استقادة المكلف بتخفيضات أو إعفاءات جبائية في إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية، بينما تركت المواد 9، 8 حرية الموافقة أو الرفض للتنقيش الضريبي المشترك إلى السلطات المختصة في كل دولة مراعاة في مبدأ السيادة الضريبية وإقليمية الضريبة وبالنظر لأهمية حماية المعلومات الخاصة بالمكلف وأسراره التجارية والصناعية نصت الاتفاقية الاطارية على واجب حماية خصوصيات المكلف وعدم استغلالها إلا لأغراض جبائية بحثه.

¹طورشي بناتة، المرجع السابق، ص44.

6- ضرورة فرض رقابة فعالة، وتنظيم عملية خروج الأموال ودخولها عبر حدود الدول، ومراقبة مدى الالتزام الضريبي من قبل الشركات الأجنبية وفروع الشركات عابرة القوميات العاملة في إقليم كل دولة.¹

المطلب الثالث: المنافسة الضريبية

تعنى المنافسة الضريبية بمجمل الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي من أجل تشجيع الاستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي، بتخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات الضريبية. وتمثل سياسة المنافسة الضريبية سياسة الحماية أو الدعم التي تقوم بها الدولة لحماية أو دعم صادراتها، دون مراعاة للسياسات المضادة التي يمكن أن تقوم بها الدول المنافسة لها.

أولاً: مفهوم المنافسة الضريبية:

تعددت التعاريف نذكر البعض منها فيما يلي:

تعريف Janeba.E: هي الإجراءات الضريبية التي تقوم به الدولة من جانب واحد لتشجيع الاستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي من خلال تخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات.

تعريف Philippe Dider: هي نتيجة لظاهرة العولمة وتقوم عن العلاقة بين الدولة والمستثمرين، خاصة في ظل التبادل التجاري الحر الذي يتم خارج الحدود الإقليمية للدول، مما يمكن من تحرير حركة رؤوس الأموال، ومن ثم فهي الخفض غير المرتقب لنسب الضرائب من قبل الدولة.

تعريف Marini philippe : هي الفوارق الموجودة بين الأنظمة الضريبية للدول نتيجة تنامي ظاهرة التنافسية الضريبية بينها من أجل السيطرة على مورد عالمي مهم تتمثل في تدفق رأس المال الأجنبي لأي دولة، مما يخلق تبايناً في أداء هذه الدول من الجانب الضريبي وفق التنافس الضريبي الحاصل بينها، ويؤدي إلى الصراع من أجل البقاء ويهدد الدول التي لا تملك مؤهلات وإمكانات البقاء، فتتسحب من السوق، وهذا ما حدث في دول أوروبا².

ثانياً: أنواع المنافسة الضريبية:

تعددت معايير تصنيف المنافسة الضريبية، غير أن المهم هو ربط التصنيف مما يترتب عنها من إيجابيات أو سلبيات، وعلى هذا الأساس تصنف إلى منافسة ضارة ومنافسة غير ضارة:

¹ طورشي بتاتة، المرجع السابق، ص 44.

² زواق الحواس، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، جامعة محمد بوضياف، 2021، ص 67-68.

1. **المنافسة الضريبية الضارة:** تدعى أيضاً بالمنافسة الضريبية غير المشروعة، نتيجة الضرر الذي تسببه للدول المضيفة للاستثمار أو الدول المشاركة في السوق على السواء، ويتجلى هذا الضرر بالنسبة للدول الأولى في التضحية بجزء من مواردها لأجل جذب الاستثمار الأجنبي دون الانتباه إلى المخاطر التي قد تترتب عن تلك التضحية، فيما يتعرض الصنف الثاني من الدول إلى أضرار معتبرة نتيجة عدم استقطابها للاستثمار الأجنبي من ذلك ضياع فرص الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة المرافقة للاستثمارات الأجنبية، وحرمانها من التدفقات المالية بالعملة الصعبة.

2. **المنافسة الضريبية غير الضارة:** تدعى بالمنافسة الضريبية المشروعة، وتستخدم مشروعية من عدم تسببها في أضرار للدول المعنية بها، فهي تحقق منافعاً للدول المستقبلة للاستثمار والدول المستثمرة على السواء، فهي تمكن من جذب الاستثمار الأجنبي وإقامة الشراكة في مجال الاستثمار وغيرها، وينجم ذلك من توفير مناصب الشغل وغيرها¹.

ثالثاً: أسباب المنافسة الضريبية

هناك عدة أسباب جعلت كثيراً من الدول تقبل على هذه الإجراءات الضريبية أهمها:

- ✓ منح المستثمر الاختيار بين أفضل الحوافز المشجعة للاستثمار، مما يجبر العديد من الحكومات على التخلي عن كثير من القيود الإدارية والتشريعية التي تحول دون تدفق الاستثمارات.
- ✓ أدى تسارع عولمة المبادلات والاستثمارات إلى تغيير وتعديل النظام الضريبي الوطني.
- ✓ إلغاء الحواجز غير الضريبية على المبادلات الدولية والاستثمار الدولي وتكامل الاقتصاديات الوطنية، أدى إلى اعتماد إصلاحات جبائية مركزة على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض المعدلات الضريبية، مما ينعكس على تخفيض إلى أقصى حد ممكن تلك العوائق الناتجة عن الضريبة.
- ✓ قيام المؤسسات الدولية النقدية المختلفة المتمثلة أساساً في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتشجيع البلدان على تقويم أنظمتها الضريبية ونفقاتها العمومية بغرض القيام بتصحيات إذا اقتضى الحال وتحسين المناخ الضريبي للاستثمار.

¹ ابن عبد الفتاح، ومن معه، التنافسية الجبائية وآثارها على نماذج من اقتصاديات الدول المغاربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، جوان 2011، ص 283-284.

✓ ساعدت زيادة حركة رأس المال في انتعاش الأسواق المالية بشكل عام على تشجيع البلدان على تخفيض الحواجز الضريبية أمام حركة رؤوس الأموال وتطوير أنظمتها الضريبية للتجاوب مع هذه الظواهر¹...

رابعاً: آثار المنافسة الضريبية

إن الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي تحدث آثاراً سلبية عديدة على النظم الضريبية لدول أخرى، وهذا رغم ما توفره للدولة التي تصدر هذه الإجراءات من استقطاب لرؤوس الأموال وانتعاش اقتصادي، حيث في الحقيقة عبارة عن سرقة للأوعية الضريبية لهذه الدول، ومن أهم الآثار السلبية المحتملة للمنافسة الضريبية بين الدول نجد:

1. تدمير تكامل وعدالة الهياكل الضريبية، حيث أن السلطات الضريبية الوطنية تكون عاجزة عن فرض ضرائب على رؤوس الأموال سريعة الحركة، وينتج عن ذلك إعادة توزيع العبء الضريبي من رؤوس الأموال القابلة للانتقال إلى رؤوس الأموال الأقل قدرة الانتقال، أو من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الوطنية، وهذا فإن الأقل قدرة مطلوب منه أن يدفع أكثر، وهذا إخلال بمبادئ وأسس العدالة الضريبية.

2. التأثير على السيادة الضريبية للدولة، حيث أن انتهاج سياسة ضريبية توسعية قد يؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى ذات أنظمة ضريبية مفضلة وضغط ضريبي منخفض، ما يكلفها خسارة مالية ناتجة عن فقدان المنافع التي كانت تقدمها هذه الاستثمارات من خدمات ومناصب عمل، وضياح جزء من الإيرادات الضريبية التي كانت تدفع من هذه الاستثمارات، وعلى هذا الأساس فإن إصدار أي إجراء ضريبي من قبل دولة ما يكون بالأخذ بعين الاعتبار واقع هذه الاستثمارات الأجنبية والامتيازات التي تقدمها للدولة.

3. إلحاق أضرار وخيمة على البلد الأصلي حيث أن المستثمرين يمكنهم استغلال أموالهم في دول ذات أنظمة ضريبية مفضلة لتقليل الضغط الضريبي الذي يقع على عاتقهم في بلدانهم الأصلي فهؤلاء المكلفون هم في الحقيقة رابحون بدون مقابل حيث يستمتعون بالنفقات العامة في بلدانهم الأصلي دون أن يساهموا في تمويلها.

¹ بن يحي ناجي، المنافسة الضريبية الضارة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص1.

4. إفساد الهيكل الجبائي للدول المتنافسة ضريبياً، حيث أن قدرة الشركات دولية النشاط على التهرب الضريبي له تداعياته الكبيرة على الهيكل الضريبي للدول، نظراً لما قد يحدثه التهرب الضريبي من عجز في الميزانية أو خفض في النفقات العامة¹.

المطلب الرابع: تحديات تنامي الاقتصاد الرقمي

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكراً واتجاهاً مبنياً على المعرفة والتعاملات الاقتصادية الجديدة في المجتمعات المتقدمة، وهذا بفضل تطورات قطاع الاتصالات والمعلومات التي تعتبر أداة جديدة للاقتصاد الرقمي من خلال ارتباطه بعصر الرقمنة، الذي يعتمد على التجارة الإلكترونية واستخدام شبكة الإنترنت لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول.

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، والزبائن الرقميين والشركات الرقمية، تكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: "الاقتصاد الذي أصبح يقود إلى قواعد وخصائص جديدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص".

ويعرف كذلك على أنه: "التحول المتزايد في ظل الإنترنت من الاقتصاد التقليدي يفرض عمل حدوده في ظل حدودية الموارد ورأس المال، ويقود الاستثمارات المادية إلى الاقتصاد الريادي الذي يتسم بانفجار فرص الأعمال موارد محدودة ما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإضافة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة".²

كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم

¹ مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص72.

² جعفر حسين جاسم الطائي، "مقدمة في الاقتصاد الرقمي"، دار البداية البيضاء، الجماهيرية الليبية 2009 م، ص:24.

تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري، بما يحقق المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.¹

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين، هما التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات، فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الفعلي للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية، والتجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية من خلال المعطيات عبر الإنترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة.²

وللاقتصاد الرقمي عدة تسميات يمكن إبرازها فيما يلي:

• **اقتصاد الإنترنت:** يركز هذا المصطلح بشكل أدق على أهم الشبكات المستخدمة في العالم هي الإنترنت أو شبكة الشبكات.

• **الاقتصاد الشبكي:** ويركز هذا الأخير في مفهومه على الوسائل المستخدمة في بيئة الأعمال الجديدة (البيئة الإلكترونية).

• **الاقتصاد الإلكتروني:** وهو يشير في فحواه إلى جميع المنتجات الإلكترونية الحديثة.

• **الاقتصاد الإبداعي:** وهو يشير إلى جميع الأفكار المبتكرة والتي تعكس حالة إبداعية معينة، وعموماً فهذا المصطلح يركز على دور المعرفة الضمنية والكامنة في العملية الإنتاجية.

• **اقتصاد المعرفة:** ويشير هذا المفهوم إلى الدور الفعال الذي تلعبه المعرفة "كاقتصاد" في توليد الثروة ورفع معدلات النمو.

• **الاقتصاد الافتراضي:** يشير مفهومه إلى بيئة الأعمال الإلكترونية الجديدة المتمثلة في الإنترنت، وهو يشمل على المنتجات المعرفية والخدمة الخدمية بأنواعها أو استخداماته.³

¹ فريد النجار، "الاقتصاد الرقمي"، دار الجامعية للثقافة والنشر، الإسكندرية الطبعة الأولى 2007، ص:2

² هشام الديب، توجهات ترسم مستقبل التجارة الإلكترونية، دراسة عن تأثير التجارة الإلكترونية على الملكية الفردية والأمن الإلكتروني، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2001، ص:04.

³ غدير باسم غدير، الاقتصاد المعرفي نحو نمط اقتصادي جديد، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2001، ص:76-79.

2- خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر تجمع المعلومات والمعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والبنوك بصورة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، ومن أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي وهي:

أ- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

ب- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي وذلك على مستويين داخلي ودولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستشارية.

ج- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل، ولا زالت هناك بعض القضايا التي لم تُحسم بعد في الاقتصاد الرقمي مثل:

- ما هو نصيب كل قطاع اقتصادي من التجارة الإلكترونية؟
- ما تأثير التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية على الاقتصاد الرقمي؟
- ما هو حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعائد منه على نمو التجارة الإلكترونية؟
- ماهي مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الإلكترونية؟

• ماهي نسب التجارة الإلكترونية بين (B2B) و(B2C).¹

د- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات باستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسة الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها، ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

ثانيا: مفهوم التجارة الإلكترونية وخصائصها وأنواعها:

تعتبر التجارة الإلكترونية إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنت على وجه الخصوص، التي وفرت وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات وتبادل البيانات بصورة لم تكن معروفة من قبل والتي تتميز بالسرعة والسهولة في الاستخدام وبعدها عن الصورة التقليدية المعروفة في إجراء العمليات التجارية وتوثيقها.

لقد تطور مفهوم التجارة الإلكترونية مع تطور وسائل الاتصال الإلكترونية، وازدادت تطورا مع ظهور شبكات الاتصال الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية.

1- تعريف التجارة الإلكترونية:

مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالأنشطة التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني لمعطيات خاصة بالنصوص، الأصوات، الصور، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المؤسسات والإجراءات التي تسهل وتحيط بالأنشطة التجارية كتسيير المنظمات، المفاوضات التجارية والعقود، الأطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية كأمثلة بسيطة.²

كما يمكن تعريفها على أنها : "نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين بعض الشركات، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."

¹ فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص12-13.

² إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص:4.

أ- أو هي : "القيام بالصفقات المالية بطريقة إلكترونية، ومع زيادة التجارة على شبكة الإنترنت أصبحت التجارة الإلكترونية تعني الشراء عن طريق الشبكة، ويمكن أن تتم التجارة الإلكترونية بين الأفراد وبين الشركات".¹

كما عرفت اللجنة الأوروبية (EC) : تأدية الأعمال إلكترونياً، حيث تقوم على معالجة ونقل المعلومات الرقمية، سواء أكانت نصوصاً أم صوتاً أم صورة.

2- خصائص التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص جوهرية تجعلها تختلف عن التجارة التقليدية في طبيعتها والبناء وأساسياتها، ولعل هذا الاختلاف والتفاوت يعود إلى أنها تجسد في الواقع اقتصاداً جديداً يعتمد على إنتاج كثيف للمعلومات والمعرفة.

من أهم خصائص التجارة الإلكترونية نذكر ما يلي:

أ- **عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العقد:** اعتماداً على علاقة تقنية حديثة ومتطورة يتم التلاقي بين طرفي المعاملات التجارية من خلال شبكة الاتصال، وبالرغم من أن هذا النموذج ليس جديداً حيث شهدت التجارة الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال الحديثة مثل الفاكس إلا أن ما يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعل بغض النظر عن وجود طرفي التفاعل في الوقت نفسه على الشبكة.

ب- عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات الإلكترونية:

عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات من أهم الخصائص التي تميز هذه التجارة حيث إن كافة عمليات التفاعل بين طرفي المعاملة تتم إلكترونياً وبدون استخدام أي ورق وبالتالي تصبح رسالة إلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما، إذ إن هذه التجارة لا تعتمد على عقد مكتوب وفاتورة تسليم وقبض الثمن حيث تحولت هذه الإجراءات بفضل التكنولوجيا المتقدمة إلى البيانات ومعلومات تتناسب عبر شبكات الاتصال الإلكترونية.

ج- **تغلب على الحدود الزمنية والجغرافية** التي تقيد حركة المعاملات التجارية التقليدية وتوفر الطابع الدولي بشكل متاح: ذلك أن العلاقة القانونية الناشئة عن هذه التجارة ليست محصورة مكان معين أو دولة معينة ولكنها تنساب عبر حدود الدول في حرية تامة ترفض الخضوع لأي سيطرة سياسية أو تقييد بحدود

¹ السيد عبد الخالق، "التجارة الإلكترونية والعولمة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 31-32.

جغرافية معينة، وهذه الخاصية أيضاً ما هي إلا نتيجة مترتبة على الخاصية الأولى المتمثلة في اعتماد هذه التجارة على تقنية حديثة ومتطورة.

د- اتساع مجال التجارة الإلكترونية: يدخل في مجال التجارة الإلكترونية العمليات التجارية التي تتم بين الشركات بعضها وبعض، والشركات وعملائها، والشركات والحكومة.

هـ- فكرة النشاط التجاري: وهي الركيزة الأساسية للتجارة الإلكترونية وذلك لأن هذه التجارة مثل بقية الأنشطة التجارية، عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح¹.

ثالثاً: المحاولات الدولية للحد من مشكلات الجباية الإلكترونية

إن القوة المالية التي تتمتع بها المؤسسات الرقمية العالمية جعلتها تفرض نفسها أمام المؤسسات الوطنية وتستحوذ عليها عبر إعادة شراء أسهمها، ثم توجيه استثماراتها نحو مجالات وأنشطة جديدة. وأمام الخصائص الحديثة للمؤسسات الرقمية المذكورة سابقاً، تستغل هذه المؤسسات، مثل الشركات متعددة الجنسيات، الثغرات الموجودة في الأنظمة الضريبية والقانون الضريبي الدولي، بهدف تعظيم أرباحها من خلال توطين نشاطها في البلدان التي تفرض معدلات منخفضة من الضرائب والرسوم. ومن جهة أخرى، تتسبب هذه الممارسات في خسائر جبائية كبيرة لمختلف الدول نتيجة تشتت وتآكل الوعاء الضريبي، خاصة فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

لذلك، برزت عدة جهود دولية تهدف إلى الحد من مشكلات الخسوع الضريبي للتجارة الإلكترونية، ومن بين هذه الجهود أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى محاولة هيئة فرنسا للاستراتيجية².

1- عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

أمام الصعوبات المرتبطة بإخضاع المؤسسات الرقمية للضرائب، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلى جانب مجموعة العشرين واللجنة الأوروبية، باتخاذ مبادرات تهدف إلى معالجة الثغرات

¹ أمير فرج يوسف، عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها، وأساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009،

ص19-20.

² عاشوري نعيم، أثر الاتفاقيات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية- حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017-2018، ص38.

الجبائية الدولية والعمل على تصحيحها. ولهذا أنشأت المنظمة مجموعة عمل لدراسة مشكلة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح "BEPS"، والتي وضعت أربع تحديات أساسية للجبائية الرقمية، تتمثل فيما يلي:

- إعادة تحديد العلاقة بين المؤسسة والإقليم الذي تمارس فيه نشاطها، من خلال تعديل مفهوم المنشأة الدائمة وتحويلها إلى منشأة دائمة افتراضية، أو عبر فرض اقتطاع ضريبي من المصدر لفائدة الدولة محل المعاملة.

- منح قيمة جبائية للمعطيات والمعلومات الرقمية المتبادلة بين الزبائن بشكل مجاني.

- توضيح الخصائص المرتبطة بالمعاملات الرقمية، سواء في إطار الشراء أو الإيجار أو بيع الحقوق، بهدف التمييز بين مختلف التدابير الجبائية الدولية.

- التوصل إلى تحديد مكان تحقق الاستهلاك لفرض وتحصيل الرسوم على القيمة المضافة ومختلف الرسوم المرتبطة بالاستهلاك، مع العمل على تبسيط هذه الإجراءات.

2- محاولة هيئة فرنسا للاستراتيجية

بالتعاون مع اقتصاديين من جامعات باريس وتولوز، إضافة إلى معهد مختص في تكنولوجيا الاتصال، قامت هيئة "France Stratégie" بإعداد دراسة حول إمكانية وضع إستراتيجية لتكييف النظام الجبائي مع ممارسات الاقتصاد الرقمي، دون التأثير السلبي على المزايا التي توفرها التجارة الإلكترونية بصفة عامة. وقد نتج عن هذه الدراسة الاقتراحات التالية¹:

- الإخضاع الضريبي للدخول الناتجة عن تقاطع الشبكات: ويتم ذلك عبر فرض ضريبة على الأرباح أو الدخل التي تحققها المنصات الرقمية وتحويلها إلى السلطات العمومية.

- الإخضاع الضريبي لمداخل الإشهار الرقمي: ويتم ذلك إما بفرض رسم ثابت عن كل مستخدم، مما قد يؤدي إلى تقليص عدد المستعملين، أو عبر فرض رسم على الأرضية الرقمية بحسب حجم السوق الشبكي، أو من خلال فرض رسوم على تدفق المعطيات، وهو ما قد يدفع المؤسسة الرقمية إلى مطالبة المستخدمين بتسديد اشتراكات مالية.

- التجارة الإلكترونية والتنافس الضريبي: أدى تطور التجارة الإلكترونية إلى خفض تكاليف المبادلات العابرة للحدود، الأمر الذي سمح للمنصات الرقمية بالتهرب من الضرائب. كما أن تطبيق مبدأ "بلد المصدر"

¹ عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص 39.

يزيد من حدة التنافس الضريبي بين الدول عبر تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة، بينما يخفف تطبيق مبدأ "بلد الوجهة" من هذا التنافس، لأنه يتيح للدول إمكانية رفع معدلات الرسم على القيمة المضافة¹.

¹عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص40.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التخطيط الضريبي الدولي

تعتبر عملية التخطيط الضريبي من بين المهام الأساسية للوظيفة الجبائية، وتتطلب معرفة وتحليلاً ليس فقط للمعلومات والالتزامات الجبائية للشركة، وإنما أيضاً لجميع المعطيات المالية، والمحاسبية، والقانونية، والاقتصادية، وغيرها من المعطيات المتعلقة بالبيئة المحيطة بها، والتي تؤثر على الشركة، وعلى عبئها الضريبي، وذلك حتى يتسنى للمسير الجبائي، القيام بتخطيط ضريبي سليم، ودقيق، وفعال، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، والتي من أهمها تحسين الأداء الكلي للشركة، وبصفة عامة، وأدائها الجبائي بصفة خاصة.

أما إذا كانت أنشطة الشركة تمارس على المستوى الدولي، فإن عملية التخطيط الضريبي تزداد تعقيداً، وصعوبة، وذلك لأنه يصبح من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاقتصادية، والقانونية، والتشريعات الجبائية، وقوانين الاستثمار، والتحفيزات الممنوحة، بالإضافة إلى الاطلاع على الاتفاقيات الجبائية المبرمة، وغيرها من المعطيات في أكثر من دولة.

المطلب الأول: ماهية التخطيط الضريبي

1- مفهوم التخطيط الضريبي:

يعد التخطيط أحد أهم الوظائف الإدارية التي يتوقف عليها نجاح أي نشاط اقتصادي، حيث يرى

هنري فايول أن: "التخطيط يعني التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل"¹.

فالتخطيط يقوم أولاً على عملية التنبؤ بالأحداث اللاحقة، من ثم وضع الخطط المناسبة لذلك.

أما كونت فيري أن التخطيط هو "عبارة عن التقرير المقدم بما يجب عمله، وكيف يمكن عمله، ومن الذي يقوم بالعمل، فهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه وما نرغب في الوصول إليه"².

وحسب هذا التعريف فإن التخطيط يقوم على تحديد دقيق لجميع المهام، والموارد البشرية التي تقوم بها، والكيفية التي تسمح بتنفيذها، إلى جانب كونه يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ أحمد عبد الستار الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، الإصدار الرابع، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 64.

² علي الشرقاوي، العملية الإدارية-وظائف المدير-، الطبعة الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 163.

كما تتضمن عملية التخطيط جمع البيانات وتحليلها، ودراسة نتائجها من المعلومات، حيث يمكن المسؤولين من رسم سياستهم، واصطفاء أفضل البدائل المطروحة عليهم واتخاذ أفضل القرارات¹.

وإذا كان التخطيط المالي يشمل جميع الجوانب المالية للمشروع الاقتصادي، فإن التخطيط الضريبي يشمل جميع الأنشطة القرارات التي من شأنها تخفيض الضرائب المدفوعة.

وإذا يرى كل من Scholes وWolfson أن التخطيط الضريبي يهدف إلى تعظيم الأداء من خلال البحث عن تخفيض جميع التكاليف، سواء التكاليف الجبائية أو تكاليف الصفقات².

ويتضح ذلك من خلال هذا التعريف أن التخطيط الضريبي يقوم على عملية بحث، من أجل تخفيض التكاليف، وليست بالعملية العشوائية، فهي مبنية على معلومات ودراسة، وتهدف إلى تعظيم الأداء، أي أن لهذه العملية أثر على الأداء العام للشركة.

كما يعرف أن التخطيط الضريبي على أنه عبارة عن الاستراتيجيات التي يتبعها الممول (أفراد أو منظمات أعمال) للوصول بالالتزامات الضريبية المتوقعة إلى حدها الأدنى وفي ذات الوقت تضمن الامتثال للتشريع الضريبي³ أي أن عملية التخطيط الضريبي تقوم على إعداد واتباع مجموعة من الاستراتيجيات لتخفيض الالتزامات الضريبية، دون مخالفة القوانين.

أما حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، فإن التخطيط الضريبي هو عبارة عن الإجراءات المتخذة من طرف المكلف في إطار شؤونه الجبائية المهنية، أو الشخصية، بهدف تخفيض عبئه الضريبي⁴. فالهدف من التخطيط الضريبي حسب هذه المنظمة هو تخفيض العبء الضريبي.

2-المصطلحات المستخدمة للدلالة على التخطيط الضريبي

يعود أصل مصطلح التخطيط الضريبي إلى المصطلح المستخدم لدى الأنجلوسكسونيين والمتمثل في TAX PLANNING، أما لدى الفرنكفونيين فتعددت المصطلحات المستخدمة فيوجد من يستخدم مصطلح

¹ غيداء وليد درويش، أثر استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية على تحسين عملية التخطيط المالي في جامعة البلقاء التطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2017، ص20.

² Myron Sholes et al **Taxes and business strategy ; A planning approach** global edition 2015 p p :19-20.

³ نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مدخل لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع، جويلية 2013، مصر، ص:12.

⁴ Assemblée Nationale de la République Française l'optimisation fiscale des entreprises dans un contexte international rapport d'information n :1423 10/07/2013 p :23.

PLANIFICATION FISCALE، أو OPTIMISATION FISCALE، كما يستخدمون أيضا مصطلح GESTION FISCALE للدلالة على التخطيط الضريبي.

أما باللغة العربية، فهناك من يستخدم الإستراتيجية الجبائية للدلالة على التخطيط الضريبي، أو مصطلح التسيير الجبائي، ويعود سبب استعمال الباحثة لمصطلح التخطيط الضريبي عن غيره، باعتباره الأقرب للمصطلح الأصلي الإنجليزي Tax planning.

3- أهمية ومبادئ التخطيط الضريبي:

حيث تكمن أهمية التخطيط الضريبي فيما يلي¹:

◀ يعمل التخطيط الضريبي على الوصول بالالتزامات الضريبية إلى أدنى المستويات، وبالتالي يساعد الشركات على توفير الأموال اللازمة للاستثمار والنمو بحيث يصبح التخطيط الضريبي أهم مصادر رأس المال العامل.

◀ يساعد التخطيط الضريبي على تخفيض العبء الضريبي بطرق قانونية، لذلك فهو يحقق للمكلف الفرصة الكاملة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية على أساس سليم.

◀ يعمل التخطيط الضريبي على زيادة قدرة الشركات على استغلال أصولها بكفاءة، وضمان سهولة الرقابة من خلال تحليل الانحرافات، والعمل على تصحيحها بأفضل الطرق.

◀ يساعد التخطيط الضريبي الشركات بشكل عام، وتلك المدرجة في السوق المالي بشكل خاص، من العمل على توجيه استثماراتها في المجالات التي تحقق وفورات ضريبية.

كما يركز التخطيط الضريبي على المبادئ التالية²:

- التعرف على الضرائب: نظرا لكون تخفيض العبء الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين أداء وقيمة المؤسسة، فإنه من الضروري أن يتعرف المديرون والمسؤولون عن الوظيفة الجبائية، على أساسيات الضرائب الواجبة الدفع، وكيفية تطبيقها، من أجل ممارسة وظائفهم بفعالية.

¹ جبر إبراهيم الداعور، جميل حسن النجار، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة غزة، فلسطين، 2017، ص 52-53.

² ميمون عماد الرشيد، ولهي بوعلام، دور التخطيط الضريبي في الاستفادة من التحفيزات الجبائية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات -دراسة حالة مؤسسات اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012-2018-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد رقم 06، العدد 02، 2021، ص: 67.

-تحديد المسائل الضريبية: أن السيرين الذين بإمكانهم تحديد وفهم المسائل الضريبية، تكون لهم القدرة على إيجاد الحلول المناسبة، أفضل من مستشاري الضرائب، وذلك راجع لاكتشاف السيرين للمشكلة عند نشأتها.

-الضرائب والقرارات التشغيلية: تعتبر الضرائب كالضريبة على الدخل والضرائب على الملكية والرسوم على رقم الأعمال أحد أهم النفقات التي تتحملها الشركات خاصة في الدول الرأسمالية، والتي تؤثر على القرارات التشغيلية باعتبارها تستند بشكل عام إلى التدفقات النقدية بعد الضرائب. -الضرائب والتدفق النقدي: أن الضرائب التي تتحملها الشركات تكون ملزمة بدفعها وفق رزنامة تحددها السلطات الضريبية المختصة مما يستدعي مراعاة تلك الرزنامة عند القيام بالتخطيط الضريبي خاصة وأن ذلك يؤثر على التدفق النقدي.

المطلب الثاني: أساسيات حول التخطيط الضريبي

1-مقارنة بين التخطيط الضريبي والتجنب والتهرب الضريبيين:

من المهم بمكان في هذا المجال أن نفرق بين كل من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي، حيث وإن تشابهت هذه المفاهيم من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والمتمثل في تخفيض قيمة الضريبة ومنه العبء الضريبي على المكلف، تبقى تختلف في العديد من النقاط، وسنتطرق فيما يلي إلى تعريف كل من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي:

يتمثل التجنب الضريبي في استخدام المكلف لأساليب مشروعة في تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه دون اللجوء لأية عملية مخططة¹. ويتضح من خلال هذا التعريف أن التجنب الضريبي يكون فيه احترام للقوانين، بهدف تخفيض الضريبة، غير أنه يختلف عن التخطيط الضريبي بسبب غياب عملية التخطيط المسبق، وإنما يمارسه المكلف بطريقة تلقائية.

أما التهرب الضريبي فهو عبارة عن التلاعب الذي يتم بواسطة الممولين لتخفيف العبء الضريبي بالطرق غير القانونية². أي أن التهرب الضريبي يختلف عن التخطيط الضريبي، في عدم احترامه للقواعد والقوانين الضريبية.

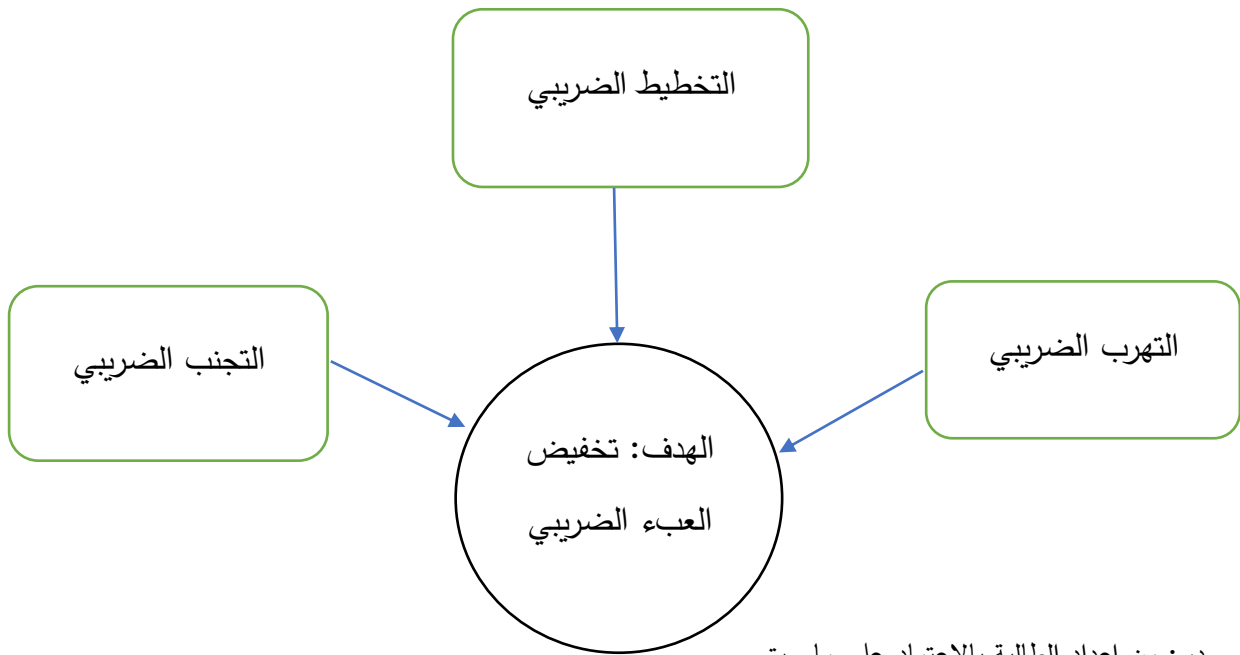
¹ John Graham Campbell Harvey The theory and practice of corporate finance : Evidence from the Field Journal of Financial Economics N :602001 p :07.

² نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص:06.

وبالتالي فعندما نتحدث عن الممارسات المشروعة لتخفيض الضريبة المستحقة من طرف المكلف فإننا نتحدث إما عن التخطيط الضريبي أو التجنب الضريبي، أما إذا كانت تلك الممارسات فيها تعد على القانون فنكون بصدد تهرب ضريبي.

ومما سبق فإن كل من التخطيط الضريبي، والتجنب الضريبي، والتهرب الضريبي يتشابه في الهدف المرجو تحقيقه والمتمثل في تخفيض العبء الضريبي كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (02): يمثل وجه التشابه بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

2-مزايا ومساوئ التخطيط الضريبي:

يسمح التخطيط الضريبي بتحقيق مجموعة من المزايا نذكر منها:¹

- زيادة قدرة الشركة على استخدام أصولها بكفاءة من خلال وضع خطط شاملة للالتزامات الضريبية والمالية على حد سواء.
- ضمان اطلاع الشركة على مختلف القوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة بصفة دورية،
- تحقيق أهداف الدولة بخصوص تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية
- ضمان سهولة الرقابة على سير وعمل الخطة الضريبية من خلال تحليل الانحرافات وتصحيحها.

¹ محمد علي محفوظ، التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص30.

ومن مساوئ التخطيط الضريبي ما يلي:

إن ممارسة الشركات للتخطيط الضريبي، وخاصة في شكله العدواني، والذي يسمح بتخفيض الضريبة إلى أدنى المستويات، ويكون فيه خرق القانون، يؤدي إلى استنزاف الخزينة العامة للدول مصدر الدخل، من الضرائب التي كانت من المفروض تحصيلها من هذه الشركات، ويكون التأثير كبيرا خاصة على اقتصاديات الدول النامية التي هي بحاجة ماسة إلى تلك التحصيلات الضريبية لإنشاء البنى التحتية والمشاريع العامة والنهوض باقتصاداتها.

أما من جانب الشركات، فيمكن أن يتسبب التخطيط الضريبي في اختيارها للاستثمار في مجالات ذات عائد منخفض، أو ذات مخاطرة مرتفعة، نظرا للتحفيزات أو الإعفاءات التي تمنحها الدولة المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار فيها¹، وهنا يمكن أن يتسبب التخطيط الضريبي في ارتفاع الفرصة البديلة كما يمكن أن يضر التخطيط الضريبي العدواني بسمعة الشركة في السوق.

3-دوافع وخصائص التخطيط الضريبي:

3-1 دوافع التخطيط الضريبي:

إن الدافع الأساسي وراء قيام الشركات بالتخطيط الضريبي هو الاستفادة من الاختلافات الموجودة بين القوانين الضريبية للدول، و الثغرات الموجودة في تلك القوانين و كذا الاستفادة من الإعفاءات والتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدول على حدى، أو في إطار اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، خاصة في ظل انتشار الاقتصاد الرقمي، الذي سمح بظهور أساليب وطرق جديدة للمعاملات والصفقات، مما يسمح لتلك الشركات بتحقيق وفورات ضريبية وعوائد مالية، من شأنها الرفع من صافي الربح بعد الضريبة، والرفع من أداء وقيمة المؤسسة، إلى جانب الرفع من قدرتها التنافسية².

3-2 خصائص التخطيط الضريبي:

يتسم التخطيط الضريبي بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي³:

- عملية التخطيط الضريبي لا بد أن تعد مقدما ويحدد لها جدول زمني،

¹ رمضان صديق، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص31.

² علي جلابة، بن اعمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة Apple-، مجلة التواصل في

الاقتصاد والقانون، المجلد 26، العدد 4، 2020، ص95.

³ علي جلابة، بن اعمارة منصور، المرجع السابق، ص95.

- يجب أن يكون الهدف الوحيد من هذه العملية هو التخطيط الضريبي وليس التهرب الضريبي،
- يجب أن تعد عملية التخطيط الضريبي بقدر من المرونة حتى يضمن لها الاستمرار،
- يجب الأخذ في الاعتبار تكاليف ومنافع التخطيط الضريبي، وقياس القيمة المضافة بصفة مستمرة لتقييم أداء الخطط وتحسينها بصفة مستمرة،
- المعرفة بالقوانين والتشريعات الضريبية ومتابعة تطورها،
- الاهتمام بالأثر الضريبي بوصفه أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر على إنتاج الشركة واستثمارها.

المطلب الثالث: التخطيط الضريبي الفعال والتخطيط الضريبي الدولي

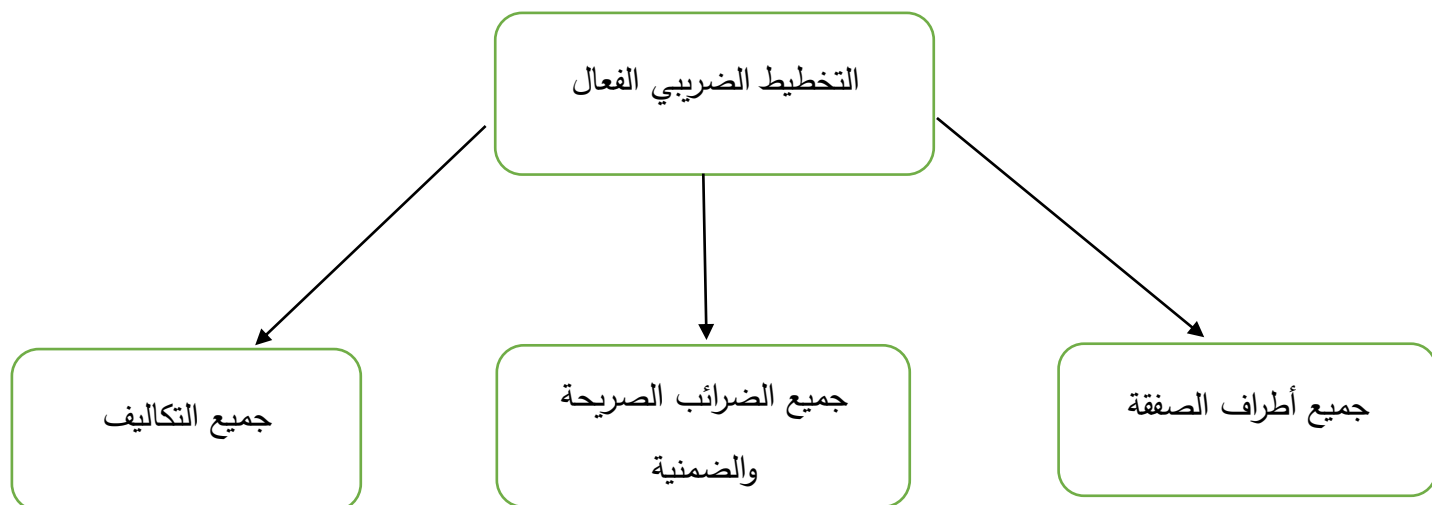
1-المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال:

- أن المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال، وفق منظور التخطيط الشامل تتمثل فيما يلي¹:
- يتطلب التخطيط الضريبي الفعال إشراك جميع أطراف الصفقة، Scholes و Wolfson اعتبر كل من فعلى المخطط أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار الضريبية للصفقة المقترحة وبالنسبة لجميع الأطراف، أي بنهج شامل ومتعدد الأطراف وليس بنهج أحادي الطرف.
- يتطلب التخطيط الضريبي الفعال من المخطط أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الضرائب، سواء كانت صريحة أو ضمنية. حيث عند اتخاذ قرارات الاستثمار أو التمويل مثلا، لا نحتسب فقط الضرائب الصريحة التي تدفع مباشرة للمصالح الضريبية، وإنما الضمنية منها.
- يقوم التخطيط الضريبي الفعال على قيام المخطط بالأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف التي تتحملها الشركة، واعتبار الضرائب واحدة منها. وقد تتطلب بعض الخطط الضريبية المقترحة، إعادة هيكلة تكون مكلفة للشركة، من أجل تنفيذها.

ومما سبق يمكن تمثيل العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال فيما يلي:

¹Myron Scholes et al, Op. cit, pp :19,20.

الشكل رقم (03): المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال.



Source : Myron Scholes et al, Op, pp :19,20.

2-التخطيط الضريبي الدولي.

من المهم بمكان أن نسلط الضوء على التخطيط الضريبي الدولي باعتباره شكلا أكثر توسعا وتعقيدا من التخطيط الضريبي الذي يتم على مستوى محلي فقط¹

بافتراض عدم وجود اختلافات بين الأنظمة الضريبية للدول، فإن قرار الاستثمار ومكان تواجده يحكمه معدل العائد على الاستثمار²، غير أنه في ظل تبني الدول أنظمة وتشريعات ضريبية، متباينة فإن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى للاستفادة من هذا التباين، من خلال الاستثمار وممارسة أنشطة في مناطق جغرافية تفرض ضرائب منخفضة، لغرض تخفيض فاتورتها الضريبية، فيصبح بذلك عامل الضريبة أحد محددات الاستثمار.

¹ Fatouhi Kawla, Wafa Ghardallou, International tax planning techniques: A review of littérature, journal of applied accounting research, vol21, num02, april2020, p :330.

² Stephene Sorbe, Asa Johansson, International tax planning fixed Investment, OECD economics department working papers N 85, OECD Publishing, 2017, p: 6.

ويقصد بالتخطيط الضريبي الدولي مجموعة الأساليب والأدوات القانونية المستخدمة من طرف الشركات التي تمارس أنشطة في أكثر من دولة، والتي يكون الهدف منها الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول والأقاليم ذات الضغط الضريبي منخفض¹.

كما يسمح التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الاتفاقيات الجبائية الثنائية أو متعددة الأطراف، كإجراءات الاتفاقية التي تسمح بتفادي الازدواج الضريبي الدولي، إلى جانب التعرف على الثغرات القانونية المتواجدة في مختلف التشريعات الضريبية للدول مصدر الدخل أو الإقامة.

وتتميز الأساليب والتقنيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في إطار تخطيطها الضريبي بتعقدها، باعتبار تلك الشركات تدخل ضمن الاختصاصات الضريبية لعدة دول، وهذا ما يتطلب منها الفهم الجيد لأنظمتها وتشريعاتها الضريبية، إلى جانب المعرفة التامة بشبكة الاتفاقيات الجبائية سارية المفعول، كما تتميز هذه الأساليب بتطورها بصفة مستمرة، من طرف موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على مواكبة المستجدات القانونية والاقتصادية.

وغالبا ما يطلق اصطلاحا على تلك الأساليب بالاستراتيجيات، نظرا لكونها خططا تستمر لفترات زمنية متوسطة أو طويلة، إلى جانب الأهمية التي تكتسيها، فبناءها يعتمد مجموعة من القرارات الهيكلية والحيوية بالنسبة للشركة، كاختيار نوع ومكان الاستثمار.

في تقريرها حول تسرب الأساس الضريبي (OECD) وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتحويل الأرباح، أن استراتيجيات التخطيط الضريبي تسمح باستغلال الثغرات المتواجدة في بنية النظام الضريبي الدولي من أجل تحويل الأرباح صوريا إلى المناطق ذات الضغط الضريبي المنخفض على الأنشطة الاقتصادية².

¹ What is international tax planning a consulting, from: www.internationalwealth.info/en/tax-planning-en/what-is-international-tax-planning-and-counseling/, consulté 2026/05/04.

² www.oecd.org/tax/aggressive/, consulé le : 2026/05/04.

المبحث الثالث: استراتيجيات التخطيط الضريبي لأسعار التحويل الدولية

يُعد اختيار أسعار التحويل الدولية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية المناسبة، بما يساهم في تحقيق أكبر قدر من الأرباح. ولهذا أصبحت أسعار التحويل الدولية من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام واسع لدى مختلف دول العالم، حيث قامت العديد من الدول بوضع قواعد جديدة لتنظيم أسعار التحويل، كما اتخذت إجراءات صارمة بشأن اتفاقيات التسعير التحويلي. وتؤثر سياسات أسعار التحويل بشكل كبير في الحصيلة الضريبية الناتجة عن التعريفات الجمركية والضرائب المفروضة على أرباح الشركات. وبما أن أغلب دول العالم تعتمد في أنظمتها الخاصة بأسعار التحويل على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى هذه المبادئ، إضافة إلى الاستراتيجيات المعتمدة في تحديد أسعار التحويل سواء من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو السلطات الضريبية في مختلف الدول.

المطلب الأول: المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تحديد أسعار

التحويل

تحظى أسعار التحويل باهتمام كبير من قبل السلطات الضريبية في مختلف دول العالم، ويرجع ذلك إلى حساسية التحويلات الربحية التي قد تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بين فروعها الدولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر جبائية لتلك الدول. لذلك تعمل الإدارات الضريبية على مراقبة هذه التحويلات وفق المبادئ التوجيهية المحددة لأسعار التحويل الدولية، وفي المقابل تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إدارة مخاطر الرقابة الجبائية المتعلقة بأسعار التحويل بما يتوافق مع أهدافها الإستراتيجية.¹

أولاً: ارتباط الشركات وأسعار التحويل الدولية

يقصد بأسعار التحويل الدولية كل تدفق نقدي يحدث بين فروع الشركات وتجمعاتها، والمتعلق بعمليات شراء وبيع الممتلكات، وتأدية الخدمات، والإتاوات، والفوائد، والأتعاب، وكذلك التنازل عن القيم المعنوية مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والخبرة الفنية وغيرها. فعلى سبيل المثال، تُعد مصاريف المقر نوعاً من أسعار التحويل عندما تكون مرتبطة بمصاريف مشتركة لإدارة الشركات التابعة لنفس المجموعة. وبالتالي فإن

¹ Najib Gharbi, LE CONTRÔLE FISCAL DES PRIX DE TRANSFERT, collection finances publiques, L'harmattan, Paris, p434.

أسعار التحويل المطبقة بين الشركات المرتبطة تؤثر بصورة مباشرة على تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة، سواء من خلال رفع أو تخفيض قيم المبادلات أو التحويلات.

1- مفهوم ارتباط الشركات:

يُقصد بارتباط الشركات وجود علاقة ذات طابع قانوني أو اقتصادي بين شركتين أو أكثر، ويتم ذلك من خلال مساهمة شركة في رأس مال شركة أخرى بطريقة تسمح لها بتوجيهها أو مراقبتها. ويُعد نموذج تجمع الشركات من أبرز صور هذا الارتباط. ففي الجزائر مثلاً، يجسد نظام الارتباط في شكله الجبائي كل كيان اقتصادي يتكون من شركتين أو أكثر تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وتُعرف إحداها بالشركة الأم، بينما تتحكم في شركات أخرى تُسمى الشركات التابعة أو الأعضاء. ولا تُعتبر هذه الشركات تابعة إلا إذا كانت الشركة الأم تمتلك بشكل مباشر أكثر من 90% من رأس المال الاجتماعي، سواء كان هذا التملك كلياً أو جزئياً من طرف الشركات الأعضاء. وبهذا يتجسد الارتباط الاقتصادي في قدرة الشركة الأم على فرض نوع من التبعية الاقتصادية على الشركات التابعة، ومن مظاهر ذلك العقود المبرمة، وحقوق التصنيع، وعقود المقاوله من الباطن وغيرها.

2- أسعار التحويل في ظل اعتماد مبدأ المنافسة الكاملة:

قد يؤدي ارتباط الشركات بالصورة المشار إليها أعلاه إلى عدم الالتزام بقانون العرض والطلب فيما يخص المبادلات التجارية بينها، وذلك بهدف الاستفادة من اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول، فترفع الأسعار أو تُخفض وفق المصلحة. لذلك يهدف مبدأ سعر المنافسة الكاملة إلى إلزام الشركات بتطبيق أسعار السوق كما لو كانت غير مرتبطة ببعضها البعض. ووفقاً لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن أسعار التحويل هي: "سعر تحويل الممتلكات المادية، أو الأصول غير المادية (المعنوية)، أو تقديم الخدمات بين شركات تابعة للمجموعة نفسها، والمقيمة في دول مختلفة". ويستثني هذا التعريف المبادلات التي تتم بين شركات مستقلة، وكذلك العمليات التجارية التي تتم بين شركات المجموعة نفسها داخل حدود الدولة الواحدة. وبالتالي، فإن وجود علاقة ارتباط بين الشركات يُعد شرطاً أساسياً لاعتماد أسعار التحويل الدولية.

ثانيًا: طرق تقييم أسعار التحويل الدولية

يعتمد توزيع الوعاء الضريبي للشركات متعددة الجنسيات بين الدول التي تتواجد بها الفروع المرتبطة على مبدأ المنافسة الكاملة، والذي يشمل مجموعة من الأساليب لتحديد سعر التحويل. ومن بين الطرق التي أوصت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يمكن تقسيمها إلى قسمين كما يلي:¹

1- الطرق التقليدية المعتمدة على تقييم المعاملات:

تعتمد هذه الطرق على تقييم الصفقات كما لو أنها تمت بين مؤسسات مستقلة غير مرتبطة، ويمكن تلخيصها في الأساليب التالية:

أ- طريقة المقارنة بأسعار السوق:

تُعرف هذه الطريقة أيضًا بطريقة "السعر الحر القابل للمقارنة"، حيث تقوم على مقارنة أسعار السلع أو الخدمات أو الأصول المحولة في صفقة محددة بالسعر الذي يُطبق في معاملة حرة مماثلة وفي ظروف مشابهة، أي وفق سعر السوق. ويتم من خلال هذه المقارنة التحقق مما إذا كان السعر المعتمد بين كيانات الشركة متعددة الجنسيات مماثلًا للسعر الذي كان سيُطبق لو تم التعامل مع عميل مستقل غير مرتبط بالشركة، أي وفق مبدأ "التسعير للغير" أو "التسعير على أساس التعامل المستقل".

"التسعير للغير" أو "الأبعاد". وتكمن الصعوبة التي تواجهها السلطات الضريبية، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، في تحديد منتج مماثل بشكل كامل يُعتمد عليه كأساس لسعر السوق. ولهذا السبب يُلجأ غالبًا إلى سعر سوق مقارن معدل أو غير محدد بصورة دقيقة..

ب- طريقة سعر إعادة البيع للغير:

تهدف هذه الطريقة إلى تحديد السعر الذي يُباع به المنتج لموزع تابع داخل نفس المجموعة، وذلك بالاستناد إلى السعر الذي يبيع به موزعون مستقلون خارج المجموعة. ويتم تخفيض سعر إعادة البيع بما يعادل الهامش الإجمالي لإعادة البيع. وما يتبقى بعد خصم هامش إعادة البيع يمكن اعتباره، بعد إجراء تعديل يراعي التكاليف الأخرى المرتبطة بشراء المنتج (كالرسوم الجمركية مثلاً)، سعرًا مناسبًا للغير أو للأبعاد.

¹ Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, Direction Générale des Impôts, les prix de transfert-Guide à l'usage des PME-, France, 2006, p24.

ت- طريقة إضافة هامش ربح لسعر التكلفة:

تعتمد هذه الطريقة على تحديد تكلفة الخدمة أو السلعة المباعة لمؤسسة تابعة أو مرتبطة، ثم إضافة هامش ربح مناسب إليها. ويتم تقدير هذا الهامش استناداً إلى المنافسة الكاملة سواء داخل المؤسسة أو خارجها. ويُصح باستخدام هذه الطريقة خصوصاً عند تبادل المنتجات نصف المصنعة بين المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض. كما تُستخدم طريقة "التكلفة زائد" لتحديد التكاليف التي يتحملها مورد منتج مادي ضمن صفقة محددة بين كيانات شركة متعددة الجنسيات، مع إضافة تكلفة ملائمة تحقق ربحاً معقولاً وفق وظائف المورد وظروف السوق، وبذلك يتم الوصول أيضاً إلى سعر يندرج ضمن "التسعير للغير أو للأبعاد".¹

2- اتفاقيات تقاسم التكاليف:

هي اتفاقية تُبرم بين شركتين أو أكثر لتقاسم التكاليف والمخاطر المرتبطة بالبحث والتطوير للأصول غير المادية، وذلك مقابل ما تحققه هذه الأصول من منافع عند تطويرها. ويمكن اعتماد هذا الاتفاق كوسيلة لإعادة توزيع التكاليف والمخاطر بصورة أكثر كفاءة من الناحية الضريبية، إضافة إلى تفادي سداد إتاوات أو حقوق مالية لصالح الشركة الأخرى. ولهذا تخضع الشركات المرتبطة في مثل هذه الاتفاقيات لرقابة السلطات الضريبية لضمان عدم إساءة استخدامها.

للتحقق من عدم استخدامها للتهرب من دفع الضرائب، وذلك من خلال التأكد من توافق اتفاق تقاسم التكاليف المبرم بين فروع الشركة الواحدة أو الشركات المرتبطة مع مبدأ المنافسة الكاملة.²

3- الطرق المعتمدة على أساس تسوية خضوع الأرباح:

بصفة عامة، قد يتعارض مبدأ المنافسة الكاملة مع تحديد السعر المقارن بسعر السوق فيما يتعلق بتبادل الأصول المعنوية بين الشركات المرتبطة، نظراً لصعوبة تقييم هذه الأصول ومقارنتها بمثلثاتها المتداولة في السوق، كالعلامات التجارية، بسبب استمرار تطويرها. لذلك أصبح الاعتماد على أساس هوامش الربح المحققة أمراً ضرورياً، ويمكن وفق هذا الأساس التمييز بين طريقتين أساسيتين:

¹ Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, op. cit., p24.

² OECD, Principes de l'OECD applicables en matière de prix de transfert à l'intention des entreprises Multinationales et des administrations fiscales, Op.cit., p245.

✓ طريقة تحديد الهامش الصافي لأرباح الصفقة

يتم تحديد هذا الهامش بالاعتماد على المبيعات أو التكاليف أو الأصول، أو على هامش ربح سبق تحقيقه، مع الاستناد إلى بعض النسب مثل نسبة الاستغلال إلى رقم الأعمال أو الهامش الإجمالي إلى تكاليف الاستغلال. وبعد ذلك تتم مقارنة الهامش الصافي المحقق مع الهامش الذي يتم تحقيقه في السوق الحر الخارجي المستقل، أو مع الهوامش الصافية التي تحققها مؤسسات أخرى قامت بصفقات مماثلة.

✓ طريقة تقاسم الأرباح الخاضعة

تتمثل هذه الطريقة في تحديد الربح المشترك الذي ينبغي توزيعه بين الأطراف المشاركة في الصفقة المحددة السعر، أي بين الشركات المرتبطة، ثم توزيع تلك الأرباح بين فروع الشركة متعددة الجنسيات على أساس اقتصادي سليم، وذلك من خلال إجراء تقدير تقريبي للأرباح المتوقع تحقيقها في إطار اتفاق يُبرم مع عميل مستقل لا ينتمي إلى الشركة متعددة الجنسيات

المطلب الثاني: أسس وآثار تحديد سعر التحويل

يتضمن دليل القيادة للشركات متعددة الجنسيات الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعض المبادئ المعتمدة في تثبيت سعر التحويل. ويقوم أحد هذه المبادئ على تطبيق السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين طرفين مستقلين مع افتراض وجود سوق، بينما يعتمد المبدأ الآخر على التكلفة الإضافية، وذلك بإضافة مبلغ معين إلى سعر التكلفة، ويمكن تسمية هذا المبلغ بالإضافة أو العلاوة. ويتمثل هذا المبلغ في هامش ربح محدد، الأمر الذي يستلزم أن تتحمل الشركات المختلفة جزءاً من المصروفات العامة للمجموعة الدولية للشركات، إلى جانب نفقات البحث والتطوير. كما يمكن استخدام معايير أخرى لاحتساب تكاليف التحويل في حال تعذر تطبيق المبادئ السابقة. وعليه فإن التدفقات النقدية المتجهة من الفرع نحو الشركة الأم تتأثر بصورة واضحة بتغير الأسعار المنققة عليها.

أولاً: أهداف التخطيط لأسعار التحويل الدولية

يهدف التخطيط لأسعار التحويل الدولية إلى تقليل الضرائب والحقوق الجمركية وتوزيع المخاطر الأجنبية، فضلاً عن دعم الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية. لذلك ينبغي أن يسهم نظام أسعار التحويل الفعّال في تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق الوفورات الضريبية وتعزيز القدرة التنافسية

يتم تحقيق الوفورات الضريبية وتعزيز القدرة التنافسية من خلال اختيار أسعار التحويل المناسبة التي تمكن الشركات متعددة الجنسيات من تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الضريبية الناتجة عن تخفيض الضرائب على الأرباح، وكذلك الضرائب المفروضة على توزيعات الأرباح الخاصة بالمساهمين الأجانب. كما يؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية عبر زيادة حجم المبيعات للشركات أو الفروع التابعة، وبالتالي تحقيق أرباح أعلى للشركة الأم من خلال تصدير السلع والمنتجات إلى الشركات التابعة في الدول الأجنبية بأسعار تحويل منخفضة لا تستطيع الشركات المنافسة تقديمها بنفس المستوى.¹

2- الحد من بعض المخاطر الاقتصادية في الدول الأجنبية

إذا كانت الدولة الأجنبية تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، فإنها غالبًا ما تسعى إلى الحد من التدفقات النقدية الخارجة بالعملة الأجنبية الصعبة. لذلك تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تفضيل بيع السلع والخدمات للشركات التابعة الأجنبية مع تسريع تحويل الأموال إلى الشركة الأم. أما إذا كانت الدولة الأجنبية تعاني من معدلات تضخم مرتفعة أو من عدم استقرار سياسي، فإن ذلك يقود إلى رفع أسعار تحويل السلع والخدمات إلى الشركة التابعة.

ويمكن تلخيص أبرز الأهداف التي يحققها التخطيط لأسعار التحويل الدولية على المستويين المحلي والدولي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أهداف أسعار التحويل

الأهداف المحلية	الأهداف الدولية
استقلالية أكثر للأقسام، حوافز أكبر للمديرين، تقييم أداء أفضل، تحقيق اتساق أفضل للأهداف.	ضرائب أقل، معدلات جمارك أقل، مركز تنافسي أحسن، علاقات حكومية أفضل.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص746.

¹ عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص74.

ثانياً: محددات وضع أسعار التحويل من طرف الشركات متعددة الجنسيات

توجد مجموعة من العوامل التي تتحكم في اختيار أسعار التحويل لدى الشركات متعددة الجنسيات، خاصةً لتحقيق الانسجام بين إستراتيجية الشركة وهيكلها التنظيمي في ظل القيود الجبائية والمالية المحيطة بها. لذلك لا توجد طريقة واحدة مثالية لتحديد أسعار التحويل مع الحفاظ على توافق الأهداف، إذ تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على عدة أساليب لتحديد أسعار تحويل السلع والخدمات المتبادلة بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي، ومن أبرز الطرق الشائعة ما يلي:¹

1-تحديد أسعار التحويل على أساس سعر السوق

تفترض هذه الطريقة وجود سعر سائد للمنتجات أو الخدمات في السوق الخارجي، ثم يتم تحويلها من أحد الفروع إلى فرع آخر داخل الشركة الأم، مع تخفيض السعر السوقي الفعلي وتحقيق هامش ربح مناسب. ورغم الانتقادات التي وُجّهت لهذه الطريقة، فإنها ما تزال تُعد من أفضل أساليب تحديد أسعار التحويل، ويرجع ذلك إلى توافقها مع الأهداف الربحية، إضافة إلى توفير ظروف مشابهة لظروف السوق بين الأقسام كما لو كانت مستقلة فعلياً، مما يعزز القدرة التفاوضية ومعرفة أوضاع السوق الحقيقية.

2-تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة

يتم في هذه الطريقة تحديد أسعار التحويل انطلاقاً من أدنى تكلفة مضافاً إليها التكاليف الإضافية الخاصة بالقطاع البائع. وتمثل هذه التكاليف الإضافية تلك التي ينبغي تحميلها فقط على القطاع المشتري لإنتاج السلع أو الخدمات.

وتشمل هذه التكاليف عادةً التكاليف المتغيرة المتعلقة بالإنتاج وتسويق السلع أو الخدمات، كما يمكن اعتماد التكاليف المتغيرة كأساس لتحديد أسعار التحويل مع إضافة هامش ربح مناسب.

وتُضاف إلى هذه التكاليف هوامش ربح، بحيث تمثل التكاليف الكلية جميع التكاليف المتغيرة مضافاً إليها تكاليف الإنتاج الثابتة غير المباشرة، سواء المتعلقة بالإعداد أو الإنتاج أو التسويق للسلع والخدمات.

ورغم أن أسلوب التكلفة يُعد من الطرق السهلة لتحديد أسعار التحويل نسبياً، إلا أن له بعض العيوب، من أبرزها غياب القناعة الكافية لدى مديري الشركات بشأن ضرورة التحويلات بين الأقسام المختلفة. لذلك فإن اعتماد التكلفة كأساس لتحديد أسعار التحويل قد ينعكس سلباً على أرباح الشركة بصورة عامة.

¹ عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص75.

ومن العيوب الأخرى لهذا الأسلوب غياب الحوافز لدى الأقسام للسيطرة على التكاليف، إذ أظهرت الخبرة أن التكاليف التي لا تتعرض لضغوط تنافسية عند نقطة التحويل غالبًا ما تؤدي إلى الإسراف وضعف الكفاءة.¹

3- تحديد أسعار التحويل على أساس تفاوضي:

تعتمد هذه الطريقة على وجود تفاوض بين الفروع المشتريّة والفروع البائعة بهدف التوصل إلى أسعار تحويل مقبولة للطرفين بصورة متبادلة، ويُستخدم هذا الأسلوب في تحديد أسعار التحويل في الحالتين الآتيتين:

- عند عدم وجود سوق خارجي، وبالتالي غياب سعر سوقي ملائم
- عندما تمتلك الفروع البائعة فائضًا من السلع أو الخدمات غير المستغلة، فيكون من الأنسب تحويل المنتج أو الخدمة إلى فرع آخر وفق أسعار تحويل تفاوضية.

4- تحديد أسعار التحويل في ظل سوق احتكار القلة

توجد عدة نماذج لتحليل سلوك المنتج في سوق احتكار القلة، وتختلف طريقة التسعير بحسب النموذج المعتمد. ووفقًا لنموذج السوق لـ "برتراند"، تُعد السلع غير متماثلة وتختلف خصائصها من مشروع إلى آخر، كما تختلف مرونة الطلب عليها، ويتم تحديد كمية الإنتاج التي تحقق أعلى ربح ممكن، وهي الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية في حالة توازن المشروع. ثم تُوزع تلك الكمية بين المنتجين والمشروعات الموجودة في السوق، بحيث يبيع كل منتج سلعته بسعر قد يختلف عن أسعار المنافسين تبعًا لمرونة الطلب على السلعة. فالمنتج أو المشروع الذي يكون الطلب على سلعته أقل مرونة يستطيع رفع السعر الذي يدفعه المستهلكون مقارنة بالمنتجين الآخرين ذوي السلع الأكثر مرونة في الطلب.

وفي ظل اللامركزية في قرارات الإنتاج والتسعير على مستوى الفروع، وفي حالة المنافسة مع مؤسسات أخرى، فإن أسعار التحويل المثلى لا تبقى مساوية للتكلفة الحدية للإنتاج بالنسبة للفرع المصدر، حتى مع إهمال معدلات الضرائب والحقوق الجمركية. ووفقًا لنموذج "كورنو Cournot"، قد يكون من مصلحة الشركة متعددة الجنسيات تخفيض أسعار التحويل لفروعها الخارجية بهدف تمكينها من بيع حصة أكبر من إنتاجها. أما في حالة المنافسة وفق نموذج "برتراند Bertrand"، فإن تخفيض أسعار التحويل يدفع المؤسسات المنافسة الأخرى إلى خفض أسعارها أيضًا، مما يزيد من حدة المنافسة.

¹ عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص 75.

استنادًا إلى ما سبق، فإن أسعار التحويل تتكيف مع متطلبات السوق والتشريعات الضريبية والجمركية والمخاطر السياسية، لذلك يصعب تحديد أسعار تحويل موحدة بين مجموعات الشركات متعددة الجنسيات أو بين الشركات الدولية. وتُعدّ المقارنة بأسعار السوق من أكثر الطرق ملاءمة، لأنها تتسجم مع متطلبات التسعير التي تفرضها مختلف دول العالم، كما أنها تقلل من إمكانية تهرب الشركات متعددة الجنسيات من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المحلية. كذلك تعتمد أسعار السوق في احتساب تكاليف الفرص البديلة عند بيع المنتجات داخليًا بدلًا من بيعها لأطراف خارجية، بما يضمن تقييمًا عادلًا لأداء الفروع والشركات التابعة الأجنبية المرتبطة بها. فكل من البائع والمشتري يستطيعان بسهولة قبول قوى السوق المتمثلة في “العرض والطلب”، والتي تستند إليها الأسعار السوقية للسلع والخدمات المقدمة. ومن جانب آخر، قد تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على أسعار تحويل محسوبة على أساس التكلفة، لما تتميز به من مرونة نسبية، إذ يمكن إدخال تعديلات على مختلف عناصر التكلفة، إضافة إلى إمكانية تعديل هامش الربح، وبالتالي يسهل تغيير أسعار التحويل بما يتوافق مع المتطلبات الإدارية لتلك الشركات.¹

ثالثًا: الآثار المترتبة عن تحديد أسعار التحويل الدولية

عندما تضم المجموعة شركات متعددة الجنسيات، فإن هناك مجموعة من الأهداف التي يمكن مراعاتها، ويتمثل أبرزها في تعظيم قيمة المجموعة وزيادة الحصة السوقية للمنتج، إلى جانب تحقيق وفورات الحجم وتحسين جودة المنتج وصلاحيته. كما تؤثر أسعار التحويل في تقييم نتائج الفروع وتحفيز مسؤولي الفروع الأجنبية. ويرى بعض الباحثين أن تحديد أسعار التحويل يرتبط بوجود سوق تنافسية للمنتج أو غيابها؛ ففي حال وجود سوق منافسة ينبغي أن تعكس أسعار التحويل سعر السوق، أما في حالة عدم وجود سوق فيجب أن تعتمد على التكلفة الحدية للإنتاج. وبوجه عام، تميل أغلب الشركات إلى اعتماد سياسة هامش ربح معياري مع اتباع سياسات تسعيرية أكثر مرونة.²

1- أثر أسعار التحويل والضريبة

عند اختلاف معدلات الضرائب بين الدول، فإن الدخل الموحد يتأثر بصورة واضحة، ولذلك يُفصّل . مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . تطبيق أسعار تحويل منخفضة إذا كان معدل الضريبة في الدولة المضيفة للفروع أقل من معدل الضريبة في دولة الشركة الأم، وذلك بهدف زيادة صافي الدخل الموحد. وتقتض هذه

¹ عاشوري نعيم، مرجع سابق، ص76.

² أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص

المبررات وجود حرية كافية للشركة الأم في تحديد أسعار التحويل. كذلك، كلما ارتفعت أسعار التحويل ساعد ذلك على تحويل مبالغ مالية أكبر نحو الشركة الأم.

2- تحديد أسعار التحويل على الحقوق الجمركية:

يوجد تعارض أحياناً بين السلطات الضريبية والمصالح الجمركية في هذا المجال، إذ تُفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة يؤدي إلى زيادة قيمة الرسوم الجمركية، والعكس صحيح. ومن ثم فإن سياسة أسعار التحويل تؤثر بصورة كبيرة في مقدار الرسوم الجمركية. وفي بعض الدول التي تعتمد قيمة الواردات أساساً لتحديد الرسوم، يصبح من الضروري خفض أسعار التحويل بهدف زيادة حجم المبيعات¹.

3- أثر أسعار التحويل على نتائج الفروع

تظهر مشكلة تقييم النتائج (الأداء) بالنسبة للفروع الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للفروع المحلية. وكما أشرنا سابقاً، فإن اختلاف أسعار التحويل ينعكس أثره على الدخل التشغيلي وصافي الدخل بعد الضرائب، أي أن نسب الربحية تتأثر بتغير أسعار التحويل، مما يؤدي إلى تأثير الربحية الاقتصادية (صافي الدخل ÷ إجمالي الموجودات)، فإن الربحية المالية (صافي الدخل ÷ حقوق الملكية) تتغير هي الأخرى بسعر التحويل.

4- أثر أسعار التحويل على الشركات المشاركة

في حالة عدم سيطرة الشركة الأم سيطرة كاملة على الفرع، أو عندما تكون الشركة مشاركة مع شركة محلية، فإنه من المؤكد أن أسعار التحويل لا يمكن تحديدها بصورة منفردة من قبل الشركة الأم. ويرجع ذلك إلى أن أهداف المساهمين الأقلية قد تختلف عن أهداف الشركة الأم التي تسعى إلى تعظيم قيمة مجموعة الشركات متعددة الجنسيات.

5- أثر أسعار التحويل على مراقبة أسعار الصرف

إذا كانت القيود التي تفرضها أسعار الصرف تؤدي إلى خفض المشتريات من الخارج، فإنه يمكن تطبيق أسعار تحويل منخفضة بالنسبة للفروع الخارجية الموجودة في تلك الدولة. وفي حال وجود قيود في بلد ما

¹ سيد أحمد أمين لطفي، مرجع سابق.

على إعادة الأرباح إلى الوطن الأم، فإن أسعار التحويل الخاصة بالصادرات قد تكون منخفضة. كما أن دراسة تحويلات الأموال من قبل الشركات متعددة الجنسيات تؤكد أن انتقال التدفقات المالية غالبًا ما يكون معقدًا، نتيجة وجود الحواجز الجمركية، ومتطلبات الحماية، وتحديد حصص الأرباح المحولة، إضافة إلى رقابة أسعار الصرف والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال. وتزداد هذه الصعوبات تعقيدًا عندما لا تمارس الشركة الأم رقابة كاملة على فروعها.¹

¹ سيد أحمد أمين لطفي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني:

يتناول الفصل الثاني موضوع التخطيط الضريبي في ظل الأسعار الدولية، من خلال إبراز الإطار العام الذي يحكم التفاعلات الجبائية بين الدول والشركات متعددة الجنسيات في بيئة تتسم بالعلومية وتطور المبادلات الاقتصادية. حيث تم التطرق إلى أهم المشاكل الجبائية الدولية التي تؤثر على فعالية الأنظمة الضريبية، والمتمثلة في الازدواج الضريبي الذي يتقل كاهل المؤسسات، والمنافسة الضريبية بين الدول التي تؤدي إلى تفاوت في معدلات الضرائب بهدف جذب الاستثمارات، إضافة إلى التحديات الناتجة عن تنامي الاقتصاد الرقمي الذي صعب عملية فرض وتحصيل الضرائب، إلى جانب تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي في ظل تعقد المعاملات المالية الدولية.

كما تناول الفصل مفاهيم التخطيط الضريبي الدولي باعتباره أداة قانونية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات لتقليل العبء الضريبي عبر الاستفادة من الفروقات بين التشريعات الضريبية للدول، مع التأكيد على كونه يختلف عن التهرب الضريبي غير المشروع، لأنه يتم في إطار قانوني ومنظم.

وفي جانب آخر، تم التطرق إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي المرتبطة بأسعار التحويل الدولية، باعتبارها من أهم الأدوات التي تعتمدها الشركات في توزيع الأرباح والتكاليف بين فروعها. كما تم شرح المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي تعتمد مبدأ السعر المحايد لضبط عمليات التسعير بين الشركات التابعة، بهدف منع التلاعب بالأرباح وتحقيق عدالة ضريبية بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل أسس وأهداف وضع أسعار التحويل، وكذا محددات تحديدها من طرف الشركات متعددة الجنسيات، والتي ترتبط باعتبارات ضريبية واقتصادية وتنظيمية تهدف في النهاية إلى تحسين الأداء المالي وتقليل العبء الضريبي.

ويخلص الفصل في مجمله إلى أن التخطيط الضريبي في ظل الأسعار الدولية يعد أداة استراتيجية مهمة للشركات متعددة الجنسيات، إلا أنه يطرح في المقابل إشكالات جبائية معقدة تتطلب تنسيقاً دولياً لضمان عدالة التوزيع الضريبي بين الدول.

من جهة أخرى يؤدي تبني المعايير الإفصاح المالي في ظل المعايير الدولية المحاسبية إلى ظهور استراتيجيات أخرى للتخطيط الضريبي من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وهذا ما سوف ندرسه في الجانب الميداني من خلال حالة شركة إعمار العقارية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

حول التخطيط الضريبي لشركة

إعمار العقارية

تمهيد:

انطلاقاً مما أرسته الفصول النظرية السابقة من أطر مفاهيمية راسخة، إذ تناول الفصل الأول منها دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الإفصاح المالي وضمان جودة المعلومات المحاسبية، فيما كشف الفصل الثاني عن الأبعاد الاستراتيجية للتخطيط الضريبي في ظل آليات الأسعار التحويلية الدولية وما تفرزه من تحديات على مستوى الرقابة والامتثال الضريبي، جاء هذا الفصل الثالث ليُجسّد الانتقال من الإطار النظري المجرد إلى الواقع التطبيقي الملموس، من خلال إجراء دراسة ميدانية معمّقة في شركة إعمار العقارية بوصفها نموذجاً تطبيقياً بارزاً في قطاع العقارات.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون شركة إعمار العقارية كياناً اقتصادياً ضخماً يعمل في بيئة مالية وضريبية بالغة التعقيد، مما يجعلها حقلاً خصباً لاختبار مدى انعكاس تبني المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات التخطيط الضريبي فعلياً على أرض الواقع. وعليه، فقد قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة ومتسلسلة؛ يُقدّم المبحث الأول لمحة شاملة عن الشركة ويستعرض إطارها المحاسبي والضريبي المعتمد، لتتضح من خلاله الركائز التي يقوم عليها نظامها المالي. ثم يأتي المبحث الثاني ليتناول بالتحليل والدراسة أثر تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة على استراتيجيات التخطيط الضريبي المتبعة لدى الشركة، وما يُفرزه هذا المعيار من فروقات زمنية ذات أبعاد ضريبية دقيقة. وفي المبحث الثالث يُسلّط الضوء على أثر تطبيق المعيار IAS 40 الخاص بالعقارات الاستثمارية وتقييمها بالقيمة العادلة، وما ينجم عن ذلك من تداعيات مباشرة على الوعاء الضريبي وخيارات التخطيط المتاحة أمام الشركة.

ثم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة إعمار العقارية وتحليل الإطار المحاسبي والضريبي المعتمد لديها

المبحث الثاني: أثر تبني المعيار IAS12 (الضرائب المؤجلة) على التخطيط الضريبي لشركة إعمار

المبحث الثالث: أثر تبني المعيار IAS40 (تقييم الأصول بالقيمة العادلة) على التخطيط الضريبي

لشركة إعمار.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة إعمار العقارية

المطلب الأول: نبذة عن شركة إعمار العقارية

أولاً: تعريف شركة إعمار العقارية

شركة إعمار العقارية هي شركة تطوير عقاري تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي تحت الرمز. وهي من أبرز شركات التطوير العقاري وأكبرها في العالم بصافي قيمة أصول يبلغ 177.5 مليار درهم إماراتي (48.3 مليار دولار أميركي)¹، وتدير الشركة عملياتها في العديد من الأسواق العالمية وتقدم باقة متكاملة من الخدمات التطويرية والإدارية. وتدير الشركة عملياتها في ست قطاعات من خلال 60 شركة نشطة، ولديها حضور قوي في 36 سوقاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتعتبر إعمار العقارية إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في الإمارات العربية المتحدة، ويعرف عنها اضطلاعها بمشاريع عملاقة مثل برج خليفة، وهو أطول مبنى في العالم.²

ثانياً: تاريخ تأسيس شركة إعمار العقارية وانتشارها الدولي

تُعد شركة إعمار العقارية واحدة من أبرز الشركات العالمية في مجال التطوير العقاري، وقد اكتسبت مكانة مرموقة بفضل مشاريعها الضخمة ومساهماتها الفعالة في إعادة تشكيل المشهد العمراني الحديث، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وتتميز الشركة بنموذج أعمال متكامل يجمع بين التطوير العقاري، الاستثمار، وإدارة الأصول العقارية والفندقية.

أولاً: تاريخ تأسيس الشركة ونشأتها

تأسست شركة إعمار العقارية سنة 1997 في دولة الإمارات العربية المتحدة، من طرف مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع عقاري حديث يواكب التحولات الاقتصادية والعمرانية التي شهدتها الدولة خلال تلك الفترة.

¹ <https://www.emaar.com/ar/about-emaar>, consulté le : 04/05/2026.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/>, consulté le : 04/05/2026.

وقد انطلقت الشركة برؤية إستراتيجية تقوم على إنشاء مشاريع عقارية متكاملة ذات طابع عالمي، بدل الاقتصاد على مشاريع سكنية تقليدية. وسرعان ما استطاعت إعمار أن تفرض نفسها كفاعل رئيسي في السوق العقاري الإقليمي والدولي، بفضل تبنيها لمفهوم "التطوير العمراني المتكامل" الذي يشمل السكن، التجارة، الترفيه، والسياحة ضمن مشاريع واحدة.¹

ومع مرور الوقت، توسعت الشركة بشكل كبير وأصبحت من بين أكبر شركات التطوير العقاري المدرجة في الأسواق المالية العالمية، مما ساعدها ذلك على تعزيز قدرتها التمويلية وتنوع مصادر استثماراتها.

ثانياً: النشاط الرئيسي للشركة

يتمثل النشاط الأساسي لشركة إعمار العقارية في تطوير وإدارة المشاريع العقارية المتكاملة، وهو نشاط واسع يشمل عدة قطاعات فرعية مترابطة، أهمها:

التطوير العقاري السكني: ويشمل إنشاء وبيع الوحدات السكنية بمختلف فئاتها (فاخرة، متوسطة، اقتصادية).

التطوير التجاري: من خلال إنشاء المراكز التجارية والمجمعات الإدارية والمكاتب وتأجيرها أو بيعها.

القطاع الفندقي والسياحي: ويشمل تطوير وإدارة الفنادق والمنتجعات السياحية الفاخرة.

إدارة الأصول العقارية: والتي تتمثل في تأجير العقارات وإدارتها وتقديم خدمات الصيانة والتشغيل.

المشاريع العمرانية المتكاملة: مثل إنشاء مدن ومجمعات حضرية متكاملة توفر بيئة معيشية واقتصادية متكاملة.²

ويعكس هذا التنوع في الأنشطة اعتماد الشركة على نموذج أعمال متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات قصيرة الأجل (مثل بيع العقارات) والإيرادات طويلة الأجل (مثل الإيجارات وإدارة الأصول).

ثالثاً: الانتشار الدولي للشركة

اعتمدت شركة إعمار العقارية منذ نشأتها على استراتيجية توسع دولي مدروسة، مكّنتها من التحول إلى شركة متعددة الجنسيات ذات حضور قوي في عدة أسواق عالمية.

¹ Op. Cit.

² Emaar Properties, Op. Cit.

وقد توسعت الشركة في عدد من الدول، من بينها: المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الهند، تركيا، باكستان، إضافة إلى استثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والآسيوية.

ويعكس هذا التوسع الدولي سياسة تنوع المخاطر الجغرافية وتقليل الاعتماد على سوق واحد، كما يسمح للشركة بالاستفادة من الفرص الاستثمارية في الأسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء. كما ساهم هذا الانتشار في تعزيز مكانة العلامة التجارية "إعمار" وجعلها مرجعاً عالمياً في مجال التطوير العقاري الفاخر والمشاريع الضخمة.¹

رابعاً: مكانة الشركة في السوق العقاري

تتمتع شركة إعمار العقارية بمكانة إستراتيجية مرموقة ضمن كبرى شركات التطوير العقاري على المستوى العالمي، حيث تُصنف ضمن الشركات الرائدة في هذا القطاع بفضل حجم استثمارات، تنوع مشاريعها، وقوة علامتها التجارية.

وقد ساهمت مشاريعها العملاقة مثل برج خليفة ودبي مول في ترسيخ مكانتها كأحد أهم المطورين العقاريين في العالم، كما عززت من صورتها كشركة قادرة على تنفيذ مشاريع ذات طابع عالمي ومعايير هندسية متقدمة.

إضافة إلى ذلك، تتميز الشركة بقوة مالية معتبرة واستقرار نسبي في نتائجها المالية، إلى جانب قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والدولية، مما جعلها من أبرز الفاعلين في سوق العقارات الفاخرة والمشاريع العمرانية الكبرى.

كما تعتمد إعمار على إستراتيجية تنافسية تقوم على الابتكار، الجودة، والتوسع المستمر، وهو ما مكنها من الحفاظ على موقعها الريادي رغم شدة المنافسة في القطاع العقاري العالمي.²

المطلب الثاني: الهيكل المالي والتنظيمي لشركة إعمار العقارية

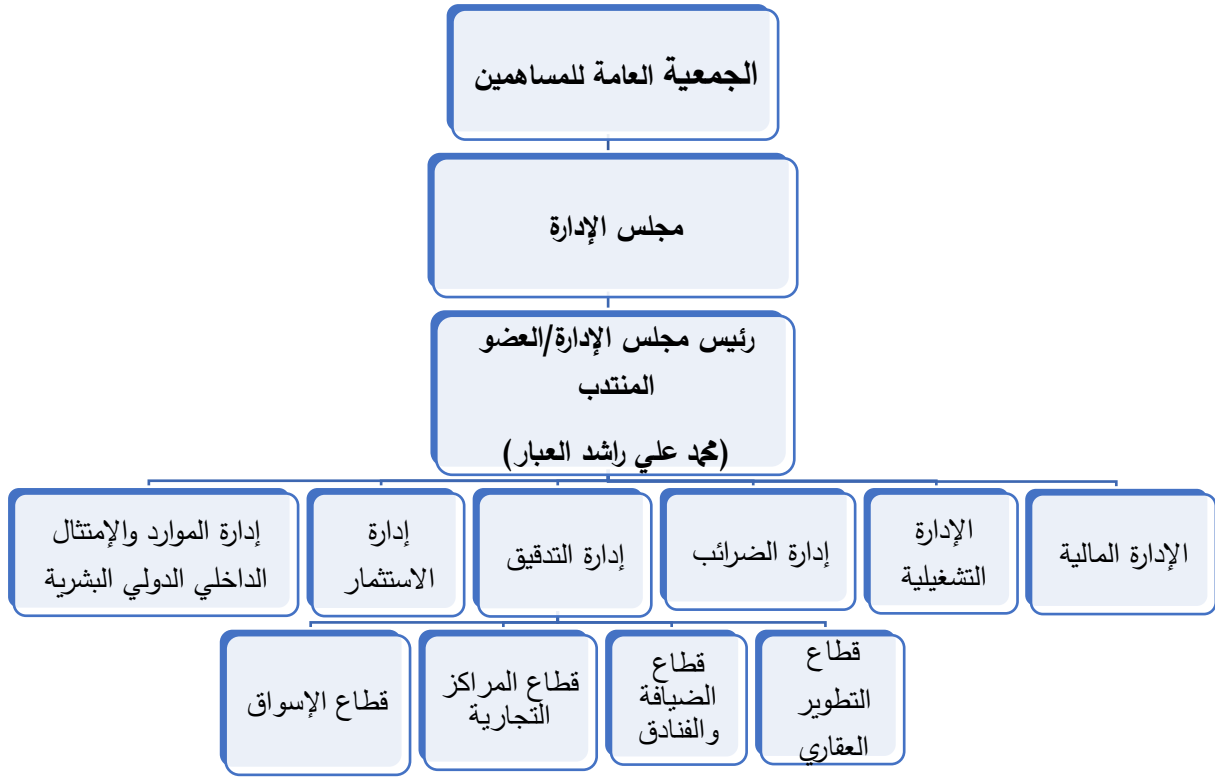
تصدر الهيكل التنظيمي لشركة إعمار العقارية الجمعية العمومية التي تنتخب مجلس الإدارة، ويرأس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي الذي يشرف على عدة قطاعات وظيفية رئيسية تشمل: قطاع التطوير

¹Emaar Properties, Op.Cit.

²Ibid.

العقاري، قطاع التجزئة والترفيه، قطاع الضيافة والفندقة، قطاع الخدمات المالية، فضلاً عن الإدارات الداعمة (المالية والقانونية والموارد البشرية)، كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لشركة إعمار العقارية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع شركة إعمار العقارية.

➤ شرح مكونات الهيكل التنظيمي:

- 1- الجمعية العامة للمساهمين: تمثل أعلى سلطة في الشركة، وتقوم بالمصادقة على القوائم المالية وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- 2- مجلس الإدارة: يتولى وضع الإستراتيجية العامة ومراقبة الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية الكبرى يضم مجلس الإدارة عددا من الأعضاء المستقلين والتنفيذيين.
- 3- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: يقود الشركة استراتيجياً ويشرف على تنفيذ خطط النمو والتوسع الدولي.

4-الإدارة المالية: تختص بإعداد القوائم المالية، إدارة السيولة، التخطيط المالي، والرقابة على الأداء المالي¹.

5-إدارة الضرائب والامتثال: تُعد من أهم الإدارات، إذ تتولى:

التخطيط الضريبي الدولي، تطبيق قواعد أسعار التحويل، إدارة الالتزامات الضريبية، الاستفادة من الاتفاقيات الضريبية الدولية، ضمان الامتثال للتشريعات المحلية والدولية.

6-إدارة التدقيق الداخلي: تراقب فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.

7- إدارة الاستثمار الدولي: تشرف على الشركات التابعة والمشاريع الخارجية وتدرس الهياكل القانونية والضريبية للاستثمارات الدولية.

8-إدارة الموارد البشرية: تدير شؤون الموظفين وسياسات التوظيف والتدريب.

9- القطاعات التشغيلية: تشمل: التطوير العقاري، الفنادق والضيافة، المراكز التجارية، الأسواق الدولية.

➤ شرح الهيكل المالي للشركة:

يركز الهيكل المالي للشركة على كيفية تنظيم الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع العقارية الضخمة، بما يتماشى وطبيعة نشاطها الاستثماري طويل الأجل.

أولاً: أهم الفروع من الناحية المالية

تتمتع شركة إعمار العقارية بتنوع في وحداتها التشغيلية التي تساهم في توليد التدفقات المالية، ومن أبرزها:

قطاع التطوير العقاري السكني: يمثل المصدر الأساسي للإيرادات من خلال بيع الوحدات السكنية.

قطاع المشاريع التجارية: يشمل تطوير المراكز التجارية والمكاتب وتأجيرها أو بيعها.

قطاع الضيافة والفندقة: يساهم في الإيرادات من خلال إدارة الفنادق والمنتجعات.

¹ Emaar Properties, Op.cit.

قطاع إدارة الأصول العقارية: يحقق دخلاً مستمراً من الإيجارات والخدمات العقارية.¹ هذا التنوع في القطاعات يسمح بتوزيع المخاطر المالية وتحقيق تدفقات نقدية مستقرة نسبياً.

ثانياً: مصادر التمويل

تعتمد شركة إعمار العقارية على مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وذلك لضمان تمويل مشاريعها الضخمة، وتشمل:

التمويل الذاتي: الناتج عن الأرباح المحتجزة وإعادة استثمارها في المشاريع.

القروض البنكية طويلة الأجل: تستخدم لتمويل المشاريع العقارية الكبرى ذات الدورة الطويلة.

إصدار السندات والصكوك: كأداة لتمويل المشاريع دون زيادة رأس المال مباشرة.

الشراكات الاستثمارية: مع مستثمرين محليين ودوليين لتقاسم التمويل والمخاطر.

هذا التنوع في مصادر التمويل يعكس سياسة مالية تعتمد على التوازن بين التمويل الذاتي والدين الخارجي.

ثالثاً: طبيعة الإيرادات

تتميز إيرادات شركة إعمار العقارية بالتنوع والاستمرارية، حيث تتوزع على عدة مصادر رئيسية:

إيرادات بيع العقارات: وتشكل الجزء الأكبر من الدخل السنوي.

إيرادات الإيجار: الناتجة عن تأجير العقارات التجارية والسكنية.²

إيرادات الخدمات العقارية: مثل إدارة الممتلكات والصيانة.

إيرادات الضيافة: الناتجة عن الفنادق والمنتجعات التابعة للشركة.

تعتمد الشركة على إيرادات دورية وغير دورية، مما يمنحها قدرة على تحقيق توازن مالي بين المشاريع قصيرة وطويلة الأجل.

ثانياً: أهم الشركات التابعة لشركة إعمار العقارية

تضم مجموعة إعمار في هيكلها عدة شركات تابعة ومرتبطة، أبرزها: إعمار مول (مشغل أكبر مراكز التسوق)، وإعمار الدولية للاستثمار، وأداء للخدمات، ودار الأركان (المملكة العربية السعودية). هذا الهيكل المتشعب يُضفي على عمليات الشركة طابعاً دولياً يستوجب تخطيطاً ضريبياً متطوراً.

:Emaar Development PJSC.1

¹ Emaar Propreties, Op. Cit.

² Emaar Propreties, Op.Cit.

الذراع الرئيسية للتطوير العقاري داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتولى تطوير المشاريع السكنية والتجارية الكبرى مثل Downtown Dubai و Dubai Hills Estate

2. Emaar Malls Management LLC :

تتولى إدارة وتشغيل الأصول التجارية ومراكز التسوق التابعة للمجموعة، وعلى رأسها The Dubai Mall

Dubai Marina Mall ، Dubai Hills Mall.

3. Emaar Hospitality Group :

شركة متخصصة في إدارة الفنادق والمنتجعات والمطاعم الفاخرة، وتشرف على علامات مثل Rove Hotels ، Vida Hotels and Resorts ، Address Hotels Resorts.

4. Emaar International LLC :

تشرف على الاستثمارات والمشروعات الدولية للمجموعة في الأسواق الخارجية.

5. Emaar Investment Holdings LLC :

تدير الاستثمارات المالية والإستراتيجية للمجموعة.

6. Emaar Retail Group LLC :

تختص بأنشطة التجزئة وإدارة العلامات التجارية.

7. Emaar Community Management LLC :

تقدم خدمات إدارة المجمعات السكنية والمرافق.

8. Emaar Technologies LLC :

توفر خدمات تقنية المعلومات والتحول الرقمي لبقية شركات المجموعة.

9. Amlak Finance PJSC :

شركة خدمات مالية وتمويل عقاري تمتلك فيها إعمار حصة إستراتيجية.

ثالثاً: أهم الشركات التابعة الدولية

10. Emaar Egypt for Development SAE (مصر) :

تتولى تطوير مشاريع عقارية كبرى في جمهورية مصر العربية مثل مراسي وأب تاون كايرو .

11. Emaar India Limited (الهند) :

تدير مشاريع سكنية وتجارية في عدة مدن هندية .

12. Emaar Middle East LLC (السعودية) :

تدير استثمارات ومشروعات المجموعة في المملكة العربية السعودية.

13. Emaar Properties Gayrimenkul Geliştirme A.Ş (تركيا) :

شركة متخصصة في التطوير العقاري داخل تركيا .

جدول رقم (02): يبين الأنشطة الرئيسية لأهم الشركات التابعة:

الشركة التابعة	النشاط الرئيسي
Emaar Development PJSC	التطوير العقاري في الامارات
Emaar Malls Management LLC	إدارة المراكز التجارية
Emaar Hospitality Group	الفنادق والضيافة
Emaar International LLC	إدارة الاستثمارات الدولية
Emaar Technologies LLC	خدمات التكنولوجيا
Emaar Egypt for Development	التطوير العقاري في مصر
Emaar India Limited	التطوير العقاري في الهند
Emaar Middle East LLC	الاستثمار والتطوير في السعودية

المبحث الثاني: دور تبني المعيار IAS12 (الضرائب المؤجلة) على التخطيط الضريبي لشركة إعمار.

يُعدّ المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - (IAS 12) ضرائب الدخل (الركيزة الأساسية التي تُنظّم الإفصاح عن الضرائب الجارية والمؤجلة في القوائم المالية الموحدة. ومنذ دخول قانون ضريبة الشركات الاتحادي الإماراتي حيز التنفيذ في الأول من يونيو 2023 بمعدل 9% على الأرباح التجارية التي تتجاوز 375,000 درهم، أصبحت شركة إعمار العقارية شركة مساهمة عامة. وشركاتها التابعة أمام واقع ضريبي جديد يستلزم استيعاباً دقيقاً لمبادئ IAS 12 واستثمارها في التخطيط الضريبي الدولي.

المطلب الأول: بيانات الدخل الموحد للمجموعة وتحليل الأثر الضريبي (2023-2024)

أولاً: قائمة الدخل الموحدة

جدول رقم (03): قائمة الدخل الموحدة لشركة إعمار العقارية شركة مساهمة عامة وشركاتها التابعة.

البيان	(ألف د.إ.) 2024	(ألف د.إ.) 2023	التغيير المطلق (ألف د.إ.)	نسبة التغيير %
الإيرادات	35,504,920	26,749,821	+8,755,099	+32.7%
تكلفة الإيرادات	(15,124,366)	(9,884,497)	+5,239,869	+53.0%
إجمالي الربح	20,380,554	16,865,324	+3,515,230	+20.8%
الدخل التشغيلي الآخر	654,199	553,239	+100,960	+18.2%
المصاريف التشغيلية الأخرى	(239,422)	(228,059)	+11,363	+5.0%
مصاريف البيع والعمومية الإدارية	(3,232,282)	(2,785,958)	+446,324	+16.0%
إهلاك الممتلكات والمعدات	(625,135)	(616,380)	+8,755	+1.4%
إهلاك العقارات الاستثمارية	(801,584)	(780,383)	+21,201	+2.7%
الدخل التمويلي	2,102,446	1,603,570	+498,876	+31.1%

تكاليف التمويل	(940,914)	(1,039,466)	-98,552	-9.5%
الدخل الآخر الصافي	1,596,321	2,508,201	-911,880	-36.4%
حصة نتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	5,597	236,975	-231,378	-97.6%
خسائر الانخفاض في القيمة	—	(1,255,499)	-1,255,499	—
الربح قبل الضريبة	18,899,780	15,061,564	+3,838,216	+25.5%
مصرف ضريبة الدخل	(1,450,707)	(232,414)	+1,218,293	+524.3%
صافي الربح للسنة	17,449,073	14,829,150	+2,619,923	+17.7%
المنسوب لأصحاب الشركة الأم	13,513,938	11,629,238	+1,884,700	+16.2%
المنسوب لحقوق الأقلية	3,935,135	3,199,912	+735,223	+22.9%
ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)	1.53	1.32	+0.21	+15.9%

المصدر: القوائم المالية الموحدة المراجعة لشركة إعمار، 31 ديسمبر، 2024، ص10.

تُظهر القائمة نمواً استثنائياً في الإيرادات بنسبة 32.7% ليبلغ 35.5 مليار درهم في 2024، في حين قفز مصرف ضريبة الدخل من 232.4 مليون درهم إلى 1,450.7 مليون درهم بزيادة نسبتها 524.3%، وهو أثر مباشر للنظام الضريبي الاتحادي الجديد وتطبيق الضريبة التكميلية الداخلية (Domestic Minimum Top-up Tax) في إطار قواعد Globe لمبادرة Pillar Two بحد أدنى 15%.

ثانياً: حساب معدل الضريبة الفعلي وتحليل الانتقال من المعدل الاسمي

جدول رقم (04): حساب ومقارنة معدل الضريبة الفعلي 2023-2024

البند	2024 (ألف د.إ)	2023 (ألف د.إ)	ملاحظات
الربح قبل الضريبة	18,899,780	15,061,564	قائمة الدخل
الضريبة المحسوبة بالمعدل الاسمي 9%	1,700,980	1,355,541	بالتطبيق الكامل للمعدل

الاتحادي			
الشركة الأم معفاة جزئياً في 2023	(1,200,000)	(620,000)	تعديل: دخل الكيانات غير الخاضعة للضريبة في الامارات
معدلات ضريبية أعلى خارج الإمارات	+180,000	+420,000	تعديل أثر الضريبة في دول أجنبية (مصر، المملكة، تركيا..)
	(103,127)	(50,273)	تعديل: فروق دائمة وإعفاءات
قائمة الدخل	232,414	1,450,707	مصروف ضريبة الدخل الفعلي المُثبت
=مصروف الضريبة / الربح قبل الضريبة	1.54%	7.68%	معدل الضريبة الفعلي (ETR)
قانون ضريبة الشركات الاتحادي	0% قبل يونيو (2023)	9%	معدل الضريبة الاسمي الإماراتي
أثر التخطيط الضريبي والإعفاءات	—	1.32% أقل	الفجوة بين المعدل الفعلي والاسمي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية الموحدة لشركة إعمار العقارية 2024.

يتضح من الجدول أن معدل الضريبة الفعلي لعام 2024 بلغ 7.68% مقارنة بالمعدل الاسمي 9%، وهو ما يُجسّد أثر التخطيط الضريبي عبر: (أ) استخدام الإعفاءات الممنوحة لمناطق المعالجة الحرة، (ب) التوزيع الاستراتيجي للأرباح بين الكيانات التابعة في دول متعددة بمعدلات ضريبية مختلفة، (ج) استغلال الفوارق الزمنية بين الاعتراف المحاسبي والجبائي المنصوص عليها في IAS 12

المطلب الثاني: التزامات الضريبة المؤجلة وصافي رصيدها (IAS 12)

أولاً: حركة الضريبة المؤجلة خلال 2023-2024

جدول رقم (05): حركة صافي رصيد التزامات الضريبة المؤجلة.

2023	2024	البند
------	------	-------

(ألف د.إ.)	(ألف د.إ.)	
820,000*	1,248,000*	رصيد الافتتاح (بداية السنة) - صافي التزامات الضريبة المؤجلة
380,000*	480,000*	الضريبة المؤجلة المرحّلة عبر قائمة الدخل (+)
(28,000)*	(52,000)*	الضريبة المؤجلة المرحّلة عبر الدخل الشامل (-) (OCI) الآخر
(12,000)*	(36,000)*	أثر تحويلات العملة الأجنبية (+/-)
—	120,000*	الاعتراف الأولي — (مصر) Albro أثر اقتناء شركة (+)
1,248,000*	1,760,000*	رصيد الختام (نهاية السنة) - صافي التزامات الضريبة المؤجلة
1,500,000*	2,100,000*	منها: التزامات ضريبة مؤجلة (Deferred Tax Liabilities)
(252,000)*	(340,000)*	منها: أصول ضريبة مؤجلة (Deferred Tax Assets)

* المستنبطة من الإيضاحات الختامية للتقارير المالية الموحدة لإعمار (2024 لم يُفصح عن النوتة التفصيلية بشكل

منفصل في النسخة المتاحة من التقرير، والأرقام محسوبة استناداً إلى Note 9 note 11

تنشأ التزامات الضريبة المؤجلة في إعمار أساساً من الفروق الزمنية التالية وفق: IAS 12

1. الفارق بين القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية ووعائها الضريبي (Tax Base) ، لا سيما في ظل نموذج التكلفة المعتمد وفق IAS 40.

2. الاعتراف بالإيرادات وفق نسبة الإنجاز (IFRS 15) مقابل الاعتراف الجبائي عند استلام المستحقات .

3. الفوارق الناشئة عن الاستهلاك المحاسبي مقابل الاستهلاك الضريبي المقبول .

4. أثر الضريبة على إعادة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية (FVOCI).

ثانياً: تحليل مصادر الضريبة المؤجلة حسب نوع الأصل/الالتزام

جدول رقم (06): تفصيل التزامات الضريبة المؤجلة حسب المصدر (2024 تقديرية).

المصدر	مؤجلة .التزامات ض (ألف د.إ)	أصول ض .مؤجلة (ألف د.إ)	الصافي (ألف د.إ)
فروق اعتراف الإيرادات IFRS (15 الإنجاز مقابل الجبائي)	850,000	—	850,000
فروق الإهلاك محاسبي vs ضريبي	420,000	—	420,000
إعادة قياس القيمة العادلة للاستثمارات (FVOCI)	310,000	—	310,000
خسائر ضريبية مرحّلة من كيانات أجنبية	—	(200,000)	(200,000)
مخصصات غير مقبولة ضريبياً (مخصص ديون مشكوك)	—	(80,000)	(80,000)
أثر اقتناء Albro North) (Coast مصر)	320,000	—	320,000
بنود أخرى	200,000	(60,000)	140,000
الإجمالي	2,100,000	(340,000)	1,760,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية الموحدة 2024.

يُلاحظ أن الفجوة الزمنية بين الاعتراف المحاسبي بالإيرادات وفق IFRS 15 والاعتراف الجبائي تُشكّل المصدر الأكبر لالتزامات الضريبة المؤجلة (850 مليون درهم تقريباً)، إذ تعترف الشركة بجزء من الإيرادات العقارية خلال فترة الإنشاء (Over Time) في حين أن الوعاء الضريبي لا يُعترف به إلا عند التسليم وفق التشريع الضريبي الإماراتي. هذا ما يُعرف في الأدبيات المحاسبية بـ"الفجوة الزمنية (Timing Gap) التي يُعالجها IAS 12 من خلال الاعتراف بالضريبة المؤجلة.

المطلب الثالث: الأثر الضريبي لمعايير IFRS 15 و IAS 24 في إطار التخطيط الضريبي

أولاً: معيار IFRS 15 وأسعار التحويل بين الشركات التابعة

اعتمدت مجموعة إعمار معيار IFRS 15 في الاعتراف بإيرادات بيع العقارات، سواء في الإمارات أو في الشركات التابعة في مصر (إعمار مصر)، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والهند. ويترتب على ذلك منظومة معقدة من أسعار التحويل تؤثر مباشرة على التوزيع الضريبي الدولي:

جدول رقم (07): بيانات الإيرادات حسب القطاع الجغرافي — 2024 (تقديرية من الإيضاحات).

القطاع / الشركة التابعة	نوع العقد (IFRS 15)	الإيراد (ألف د.إ.)	المعدل الضريبي المحلي	أثر التحويل الضريبي
تطوير العقارات — الإمارات (إعمار ديفيلوبمنت)	Over Time (نسبة الإنجاز)	23,500,000	9%	ضريبة مؤجلة عالية
مراكز التسوق والتأجير — الإمارات	Point in Time / إيجار	5,600,000	9%	جارية مباشرة
إعمار مصر (شركة تابعة)	Over Time	2,200,000 *	22.5%	فروق دائمة عالية
إعمار الدولية (المملكة، الهند، تركيا...)	مختلط	4,200,000 *	متباين (15%-25%)	Pillar Two خضوع
عمليات التسويق والمقاولات الداخلية	خدمات بين الشركات	محمية بالسعر المحايد	9%	مبدأ الطول المناسب
إجمالي الإيرادات الموحدة	—	35,504,920	7.68% (فعلي)	—

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية الموحدة لإعمار 2024

يُطبق مبدأ السعر المحايد (Arm's Length Principle) على المعاملات بين الكيانات داخل مجموعة إعمار وفق ما أفصحت عنه الشركة في الإيضاح رقم 33 المتعلق بمعاملات الأطراف ذات الصلة

(IAS 24) فعقود المقاولات التي يُبرمها المركز الرئيسي في دبي مع الشركات التابعة في مصر والهند تشتمل على رسوم الإدارة وعقود الخدمات المشتركة، ويُشكّل تسعيرها بصورة سليمة ضماناً ضريبية وأداةً للتخطيط الضريبي عبر توزيع الوعاء الخاضع للضريبة بين الولايات القضائية المختلفة.

ثانياً: الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة (IAS 24) والأثر الضريبي

جدول رقم (08): ملخص معاملات الأطراف ذات الصلة — 2024 / (IAS24/33)

طبيعة المعاملة	الطرف ذو الصلة	المبلغ التقريبي (ألف د.إ)	الأثر الضريبي وفق IAS 12
بيع عقارات لأطراف ذات صلة	شركات مشاركة / مديرون	غير مُقدّرة بالنص	تُعترف بها بالسعر المحايد
رسوم إدارية المركز الرئيسي تابعة	إعمار مصر، إعمار الدولية	تندرج ضمن الدخل الآخر	تؤثر على توزيع الوعاء الضريبي
عقود إنشاء وتوريد بين كيانات المجموعة	شركات التطوير الداخلية	ضمن تكلفة الإيرادات	تضرب وفق نسبة الإنجاز IFRS 15
قروض وتسهيلات بين الشركات التابعة	كيانات المجموعة	ضمن الدخل التمويلي 2.1 مليار	فوائد بمعدل سوقي IAS 24
توزيعات أرباح من الشركات التابعة	إعمار ديفيلوبمنت ش.م.ع.	ضمن الدخل الآخر الصافي	معفاة من الضريبة في الإمارات

المصدر: الإفصاح رقم 33 من القوائم المالية الموحدة لإعمار 2024.

يُقرّ IAS 24 بضرورة الإفصاح الكامل عن طبيعة معاملات الأطراف ذات الصلة وشروطها للتحقق من مطابقتها لمبدأ السعر المحايد (Arm's Length) ، وفي سياق التخطيط الضريبي الدولي لمجموعة إعمار. تُسهم هذه المعاملات في ترحيل الأرباح إلى الكيانات المقيمة في الإمارات (ذات المعدل الضريبي الأدنى 9%) مقارنةً بالشركات التابعة في مصر (22.5%) أو تركيا (25%)، مما يُخفّض المعدل الضريبي الفعلي على مستوى المجموعة.

المطلب الرابع: العلاقة بين الضريبة المؤجلة والقيمة العادلة (العقارات الاستثمارية IAS40)

أولاً: السياسة المحاسبية لإعمار في العقارات الاستثمارية

تُطبق مجموعة إعمار نموذج التكلفة (Cost Model) في قياس العقارات الاستثمارية وفق IAS 40 ، لا نموذج القيمة العادلة. غير أن الشركة تستعين بالقيمة العادلة لتقييم مخزون التطوير (Development Properties) وللأختبارات الداخلية لاسترداد القيمة الدفترية. وتحفظ الشركة بعقارات استثمارية ضخمة تشمل مراكز تسوق دبي مول، وعقارات ساحة دبي، وبرج خليفة، وغيرها.

جدول رقم (09): بيانات العقارات الاستثمارية والأثر الضريبي - 2024 (بآلاف الدراهم).

البند	2024 (ألف د.إ.)	2023 (ألف د.إ.)	الأثر في IAS 12
إجمالي العقارات الاستثمارية) القيمة الدفترية)	30,500,000*	29,800,000*	الوعاء الضريبي أقل → ض. مؤجلة
القيمة العادلة التقديرية (خبراء مستقلون)	55,000,000*	52,000,000*	الفجوة 24.5 = مليار
الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة	24,500,000*	22,200,000*	مصدر ض. مؤجلة محتملة
الاستهلاك المحاسبي لعام 2024	(801,584)	(780,383)	قائمة الدخل — إيضاح 18
الاستهلاك الضريبي المقبول (تقديري 5%)	(1,250,000)*	(1,190,000)*	فارق زمني → ض. مؤجلة
صافي الفارق في الاستهلاك) ضريبي أكبر)	(448,416)*	(409,617)*	أصل ضريبي مؤجل مؤقت
الإهلاك المتراكم المحاسبي	(8,200,000)*	(7,400,000)*	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإيضاح رقم 18 من القوائم الموحدة لإعمار * 2024 أرقام تقديرية مستنبطة من إجمالي القيمة الدفترية وملاحظات التقرير

في حال انتقلت إعمار إلى نموذج القيمة العادلة وفق الخيار المتاح في IAS 40 ، ستتسأ التزامات ضريبة مؤجلة ضخمة تعكس الفجوة بين القيمة العادلة والوعاء الضريبي للأصول. هذا ما يؤثر مباشرة على التخطيط الضريبي، إذ يُحجم المديرون الماليون في شركات العقارات الخليجية عن اعتماد نموذج القيمة العادلة في IAS 40 خشية تضخم الالتزامات الضريبية المؤجلة وتدهور المؤشرات المالية.

ثانياً: إعادة قياس القيمة العادلة لحصة قائمة مسبقاً والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات

تجلى هذا الأثر بوضوح في عملية استحواذ إعمار على شركة Albro North Coast for Development S.A.E في مصر خلال ديسمبر 2024، إذ أعادت المجموعة قياس حصتها القائمة البالغة 25% بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ على النسبة المتبقية البالغة 75%. وقد نتج عن هذا القياس المعد الربح غير نقدي بلغ 229.2 مليون درهم اعترف به ضمن "الدخل الآخر الصافي" في قائمة الدخل (إيضاح 8).

جدول رقم (10): الأثر المالي والضريبي للاستحواذ على Albro North Coast ديسمبر 2024.

البند	المبلغ (ألف د.إ)	المعيار المطبق	الأثر الضريبي
إعادة قياس الحصة القائمة (25%) بالقيمة العادلة	229,161	IFRS 3 / IAS 28	معترف به في الدخل
حقوق أقلية مكتسبة عند الاستحواذ	66,292	IFRS 3	—
احتياطي القيمة العادلة المحوّل للأرباح المبقة	—	IFRS 9 / IAS 12	إعادة تبويب دون أثر ضريبي
ضريبة مؤجلة محتملة على الفجوة المؤقتة	120,000*	IAS 12	التزام ضريبي مؤجل جديد
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	224,464	IFRS 9	ض. مؤجلة عبر

(OCI)			OCI (52,000)*
تحويل احتياطي القيمة العادلة إلى الاحتياطيات	(246,400)	IFRS 9	لا أثر ضريبي عند التحويل

المصدر: من إعداد الطالبة من إيضاح 8 و 2.1 من القوائم الموحدة لإعمار 2024

يُجسّد الجدول السابق آلية استغلال الفجوة الزمنية بين الاعتراف المحاسبي والاعتراف الجبائي: فالربح الناتج عن إعادة قياس القيمة العادلة (229.2 مليون درهم) يُعترف به محاسبياً فور الاستحواذ وفق IFRS 3، بينما لا تُحتسب ضريبته إلا عند التحقق الفعلي للتدفق النقدي، مما يؤخّر الأثر الضريبي ويمثّل أداة مشروعة للتخطيط الضريبي في إطار IAS 12.

المطلب الخامس: تأثير Pillar Two والضريبة التكميلية الداخلية على المجموعة

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القرار الوزاري رقم 142 لعام 2024 القاضي بتطبيق الضريبة التكميلية الداخلية (Domestic Minimum Top-up Tax) بمعدل 15% على الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو. وتقع مجموعة إعمار ضمن نطاق تطبيق هذه الضريبة استناداً إلى إيراداتها التي تجاوزت هذا الحد في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (11): أثر Pillar Two على مجموعة إعمار العقارية.

المعيار / الحكم	التفاصيل	الأثر على التخطيط الضريبي
الحد الأدنى العالمي للضريبة	15% (Globe Rules – OECD)	سقف للتخطيط الضريبي
القرار الإماراتي رقم 142/2024	تطبيق فعلي اعتباراً من 1 يناير 2025	أثر مباشر على مصروف 2025
إجمالي إيرادات إعمار 2024	35.5 مليار د.إ (≈ 9.7 مليار €)	يتجاوز الحد المطلوب 750 مليون €
الضريبة التكميلية المحتملة (Top-up Tax)	= الفجوة بين ETR و 15%	إن كان $ETR < 15\%$ في أي ولاية

الكيانات الأجنبية الأعلى مخاطرة	إعمار مصر، الهند، باكستان	معدلات ضريبية محلية < 15% محتملاً
إفصاح IAS 12 المطلوب	الاعتراف بالضريبة التكميلية عند الدفع	لا يُعترف بأصول/التزامات مؤجلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم الموحدة لإعمار والتشريعات الإماراتية

تجدر الإشارة إلى أن تعديلات IAS 12 الصادرة في مايو 2023) والمتعلقة بـ (Pillar Two تُعفي المجموعات مؤقتاً من الاعتراف بأصول والتزامات ضريبة مؤجلة ناشئة عن هذه القواعد، وتوجب الإفصاح في الإيضاحات فقط عن الانكشاف المحتمل. وقد أفصحت مجموعة إعمار عن ذلك في إيضاح رقم 11 من تقريرها الموحد لعام 2024.

خلاصة المبحث الثاني

جدول رقم (12): ملخص تحليلي لأثر تبني IAS 12 على التخطيط الضريبي لإعمار.

المؤشر الضريبي	2024	2023	الأثر والتوجه
الربح قبل الضريبة (ألف د.إ.)	18,899,780	15,061,564	نمو 25.5%
مصروف ضريبة الدخل (ألف د.إ.)	1,450,707	232,414	قفز بـ 524% بسبب تطبيق الضريبة الاتحادية
صافي الربح (ألف د.إ.)	17,449,073	14,829,150	نمو 17.7%
معدل الضريبة الفعلي (ETR)	7.68%	1.54%	ارتفع لكن أقل من المعدل الاسمي 9%
صافي التزامات الضريبة المؤجلة (تقدير)	1,760,000	1,248,000	ارتفاع بسبب + IFRS 15 الاستحواذات
الفجوة IFRS 15 (توقيت إيرادات)	ضخمة	كبيرة	مصدر رئيسي للضريبة

المؤجلة			
أثر IAS 40 عدم اعتماد نموذج ق. عادلة)	إيجابي	إيجابي	حماية من تضخم ض. مؤجلة
معاملات (IAS 24 أطراف ذات صلة)	مُفصح عنها	مُفصح عنها	مبدأ السعر المحايد مُطبَّق
Pillar Two — Top-up Tax	بدأ 2025	لا ينطبق	يُقيّد هامش التخطيط مستقبلاً

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية الموحدة لإعمار 2024.

نستخلص من خلال هذا المبحث أن تبني مجموعة إعمار العقارية للمعايير المحاسبية الدولية، وفي مقدمتها IAS 12 ، أفرز فرصاً ومخاطر ضريبية متوازنة. فمن ناحية، وقّرت الفجوات الزمنية الناشئة عن تطبيق IFRS 15 هامشاً للتخطيط الضريبي من خلال تأجيل التدفقات الضريبية. ومن ناحية أخرى، فرضت متطلبات الإفصاح الواردة في IAS 24 و IAS 12 شفافية عالية تُحدّ من التوظيف العدواني لآليات تحويل الأرباح. ومع دخول منظومة Pillar Two حيز التنفيذ، باتت المجموعة أمام تحديات جديدة تستلزم إعادة هيكلة إستراتيجية للتخطيط الضريبي الدولي.

المبحث الثالث: دور تبني المعيار IAS40 على التخطيط الضريبي لشركة إعمار

تمهيد:

يُعدّ معيار المحاسبة الدولي رقم 40 من أكثر المعايير إثارةً للجدل في سياق التخطيط الضريبي الدولي للشركات العقارية، إذ يمنح المنشأة خياراً جوهرياً بين نموذجي القياس: نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة. وقد أفرز هذا الخيار تداعيات ضريبية بالغة الأهمية، لا سيما في ظل تطبيق دولة الإمارات العربية المتحدة ضريبة الشركات الاتحادية اعتباراً من عام 2023. وتمثل شركة إعمار العقارية نموذجاً تطبيقياً استثنائياً لدراسة هذه التداعيات، كونها تمتلك محفظة ضخمة من الأصول العقارية الاستثمارية الموزعة عبر ولايات ضريبية متعددة.

المطلب الأول: الإطار النظري لـ IAS40 وأثره الضريبي

أولاً: نموذج القياس وفق IAS40

وفق نموذج القيمة العادلة، تُعاد قياس العقارات الاستثمارية في نهاية كل فترة تقارير، وتُثبت التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة فور حدوثها. أما وفق نموذج التكلفة، فتُقاس العقارات الاستثمارية بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة، مع الإفصاح عن القيمة العادلة.¹

وقد أفرز هذا الخيار معادلةً ضريبيةً دقيقة:

جدول رقم (13): نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة

البند	نموذج القيمة العادلة	نموذج التكلفة
الأثر على الربح المحاسبي	ارتفاع (مكاسب غير محققة)	انخفاض (الإهلاك يخفض الربح)
الوعاء الضريبي المحتمل	أعلى في حالة الارتفاع	أدنى بفعل الإهلاك
الأصول الضريبية المؤجلة	أقل أهمية	أكبر
التخطيط الضريبي	معقد	أكثر قابلية للتنبؤ

¹ <https://www.ifrs.org/> , consulte le 17/05/2025.

ثانياً: موقف إعمار من اختيار السياسة المحاسبية

تتبنى شركة إعمار العقارية سياسة نقل العقارات من قائمة العقارات الاستثمارية إلى العقارات التطويرية عند تغيير الاستخدام فحسب، وذلك عند الشروع في التطوير بنية البيع، وتُجرى هذه التحويلات بالقيمة الدفترية للعقارات.¹ وهذا يعني أن الشركة تعتمد نموذج التكلفة لقياس عقاراتها الاستثمارية، مع الإفصاح عن القيمة العادلة وفق متطلبات المعيار.

هذا الخيار الاستراتيجي يحمل دلالةً ضريبيةً عميقة: فبدلاً من إدراج مكاسب ارتفاع قيم العقارات ضمن الربح المحاسبي والخضوع للضريبة عليها (كما لو كانت تتبع نموذج القيمة العادلة)، تكتفي إعمار بالاعتراف بالإهلاك تكلفةً، مما يُخفف الوعاء الضريبي المحاسبي.

المطلب الثاني: تحليل بيانات العقارات الاستثمارية من القوائم المالية الموحدة-2023) 2024)

أولاً: الإهلاك على العقارات الاستثمارية

أظهرت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة أن إهلاك العقارات الاستثمارية بلغ 801,584 ألف درهم عام 2024 مقارنةً بـ 780,383 ألف درهم عام 2023.²

وقد تمثل ذلك في البيانات التالية:

جدول رقم (14): الإهلاك على العقارات الاستثمارية

السنة	الإهلاك العقارات الاستثمارية (ألف درهم)	الإهلاك الأصول الثابتة (ألف درهم)	إجمالي الإهلاك
2022	692,077	577,091	1,269,168
2023	780,383	616,380	1,396,763
2024	801,584	625,135	1,426,719

¹ Emaar Propreties, Op.cit.

² Ibid.

الأثر الضريبي للإهلاك: يُمثل الإهلاك خصماً فعلياً من الوعاء الضريبي. فمع معدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات البالغ 9%، فإن إهلاك العقارات الاستثمارية وحده لعام 2024 يعني توفيراً ضريبياً نظرياً يبلغ:

$$801,584,000 \times 9\% = 72,142,560 \text{ درهماً}$$

ثانياً: الإنفاق على العقارات الاستثمارية

بلغت المبالغ المنفقة على العقارات الاستثمارية خلال عام 2024 نحو 747,000 ألف درهم، مقارنةً بـ 594,556 ألف درهم في 2023،¹ وهو ما يعكس توسعاً استثمارياً ملحوظاً في هذه الفئة من الأصول.

ثالثاً: الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة – التحليل الضريبي

تتبنى إعمار نموذج التكلفة، لكن المعيار يلزمها بالإفصاح عن القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية. وبالاستناد إلى القيم المعلنة في التقارير المالية وتقارير المُثَمِّنِينَ الخارجيين المعتمدين، يمكن إبراز الفجوة التالية:

جدول رقم (15) : الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة

البيان	2023 (ألف درهم تقريبي)	2024 (ألف درهم تقريبي)
القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية	~37,000,000	~38,500,000
القيمة العادلة المفصح عنها	~55,000,000+	~60,000,000+
الفجوة غير المعترف بها	~18,000,000	~21,500,000+

الدلالة الضريبية: لو أن إعمار اختارت نموذج القيمة العادلة، لكانت هذه المكاسب غير المحققة (الفجوة) قد أُدرجت في الربح المحاسبي، وربما خضعت للضريبة. وبتبنيها نموذج التكلفة، تتفادى إعمار الاعتراف بهذه المكاسب في بيانات الدخل، وبالتالي تحول دون تضخم الوعاء الضريبي بمكاسب غير محققة.

¹ Emaar Propreties, Op.cit.

المطلب الثالث: الأثر على قائمة الدخل - تحليل مقارن بالأرقام الفعلية (2022-2024)

أولاً: ملخص قائمة الدخل الموحدة

أظهرت القوائم المالية الموحدة لإعمار العقارية المؤشرات التالية¹:

جدول رقم (16): مؤشرات قوائم الدخل المالية الموحدة لشركة إعمار العقارية

البيان	2022 (ألف درهم)	2023 (ألف درهم)	2024 (ألف درهم)
الإيرادات	24,925,674	26,749,821	35,504,920
تكلفة الإيرادات	(12,338,362)	(9,884,497)	(15,124,366)
مجمّل الربح	12,587,312	16,865,324	20,380,554
إهلاك الممتلكات والمعدات	(577,901)	(616,380)	(625,135)
إهلاك العقارات الاستثمارية	(692,077)	(780,383)	(801,584)
دخل تمويلي	1,057,330	1,603,570	2,102,446
تكاليف تمويلية	(981,389)	(1,039,466)	(940,914)
الربح قبل الضريبة	8,477,008	15,061,564	18,899,780
مصرف ضريبة الدخل	(338,161)	(232,414)	(1,450,707)
صافي الربح	8,138,847	14,829,150	17,449,073

ثانياً: تحليل القفزة في مصرف الضريبة بين 2023 و 2024

قفز مصرف ضريبة الدخل من 232,414 ألف درهم عام 2023 إلى 1,450,707 ألف درهم عام 2024،² أي بزيادة بلغت 524.5% خلال سنة واحدة. ويُعزى هذا القفز الجوهرى إلى عاملين رئيسيين:

¹ <https://www.dfm.ae/ar>, consulte le :17/05/2025.

² Emaar Propreties, Op.cit.

1- دخول ضريبة الشركات الإماراتية حيز التطبيق الكامل في 2024: دخل القانون الاتحادي لضريبة الشركات رقم 47 لسنة 2022 بمعدل 9% حيز التطبيق لأول فترة ضريبية كاملة خلال عام 2024 لمعظم المنشآت، بعد أن كانت الشركة تستفيد جزئياً من الإعفاءات في 2023.

2- الضرائب الأجنبية: تعمل إعمار عبر ولايات ضريبية متعددة (مصر، الهند، باكستان، المغرب، تركيا، السعودية)، وتخضع الشركات التابعة في هذه الدول لمعدلات ضريبية مغايرة.

المطلب الرابع: حساب معدل الضريبة الفعلي (Effective Tax Rate) وتحليله

أولاً: حساب معدل الضريبة الفعلي

$$\text{معدل الضريبة الفعلي} = \text{مصرف ضريبة الدخل} \div \text{الربح قبل الضريبة} \times 100$$

جدول رقم (17): حساب معدل الضريبة الفعلي

السنة	الربح قبل الضريبة (ألف درهم)	مصرف الضريبة (ألف درهم)	معدل الضريبة الفعلي %
2022	8,477,008	338,161	3.99%
2023	15,061,564	232,414	1.54%
2024	18,899,780	1,450,707	7.67%

ثانياً: تفسير انخفاض المعدل عام 2023 وارتفاعه عام 2024

انخفاض 2023 (1.54%): يعكس استفادة إعمار من الإعفاءات المرحلية لضريبة الشركات الإماراتية إبان مرحلة الانتقال، إضافة إلى بدء تطبيق الضريبة في منتصف الفترة لبعض الكيانات، كما أسهم تحقيق دخل استثنائي غير خاضع للضريبة بلغ 2,508,201 ألف درهم (مدرج في " صافي الإيرادات الأخرى") في توسيع قاعدة الربح دون توسيع مقابل في الوعاء الضريبي.

ارتفاع 2024 (7.67%): يعكس التطبيق الكامل لضريبة الشركات الإماراتية 9%، وتوسع الأنشطة الدولية الخاضعة لمعدلات ضريبية مرتفعة. غير أن المعدل الفعلي ظل دون حاجز الـ 9% القانوني بفضل جملة من أدوات التخطيط الضريبي التي يمكن ربطها مباشرة بتطبيق IAS 40.

ثالثاً: الفجوة بين المعدل الفعلي والمعدل القانوني - دور 40 IAS

الفجوة بين معدل الضريبة الفعلي (7.67%) والمعدل القانوني الإماراتي (9%) تبلغ 1.33 نقطة مئوية. على أساس ربح خاضع للضريبة بقيمة المجموعة في الإمارات تقريباً، هذه الفجوة تمثل وفراً ضريبياً جوهرياً يمكن عزوه جزئياً إلى الآليات الآتية التي تتيحها سياسة نموذج التكلفة وفق: IAS 40

1-الإهلاك كخضم ضريبي حقيقي : قدّمت الشركة إهلاكاً على عقاراتها الاستثمارية بـ 801,584 ألف درهم عام 2024. في حال القبول الضريبي بهذا الخضم، فإن الأثر الصافي لخفض الوعاء الضريبي (بمعدل 9%) يصل إلى 72.1 مليون درهم وفراً سنوياً.

2-تجنب الخضوع الضريبي على مكاسب القيمة العادلة : لو اتجهت إعمار نحو نموذج القيمة العادلة وسجلت مكاسب افتراضية بنحو 3.5 مليار درهم (كتقدير محافظ لارتفاع قيم الأصول في سوق دبي خلال 2024) ، لبلغ أثرها الضريبي على معدل الضريبة الفعلي ارتفاعاً يعادل 315 مليون درهم إضافية.

3-الفارق الزمني وأثر الضريبة المؤجلة : نموذج التكلفة يُولّد فروقاً مؤقتة أصغر حجماً بين القيمة الضريبية والمحاسبية للأصول، مما يُبقي رصيد الضريبة المؤجلة في نطاق معقول لا يُثقل الميزانية.

المطلب الخامس: التخطيط الضريبي الدولي عبر 40 IAS استراتيجيات إعمار

أولاً: التوزيع الجغرافي للأصول الاستثمارية وأثره الضريبي

تعمل إعمار في ولايات ضريبية ذات معدلات متباينة. ويُتيح تصنيف الأصول بين "عقارات استثمارية" و"عقارات تطويرية" هامشاً من التخطيط:

جدول رقم (18): التوزيع الجغرافي للأصول الاستثمارية

نوع الأصول السائدة	معدل الضريبة التقريبي	الولاية الضريبية
تطويرية واستثمارية	9 %	الإمارات (خارج المناطق الحرة)
تطويرية	22.5 %	مصر
تطويرية	25 % - 30 %	الهند
مختلطة	25 %	تركيا
تطويرية وتجارية	20 %	المملكة العربية السعودية

تعمل الشركات التابعة في الولايات ذات المعدلات المرتفعة على تعظيم الإهلاك المسموح به على عقاراتها الاستثمارية، لخفض الربح الخاضع للضريبة المحلية. وهذا ما يجعل اختيار نموذج التكلفة وفق IAS 40 أداة تخطيطية متسقة على المستوى الدولي.

ثانياً: التحويلات بين العقارات الاستثمارية والتطويرية

تُجري إعمار التحويلات بين العقارات الاستثمارية والعقارات التطويرية بالقيمة الدفترية، وذلك حين يبدأ التطوير بهدف البيع¹. هذه الآلية تمنح الشركة مرونةً تخطيطيةً:

عند تحويل عقار من الفئة الاستثمارية إلى التطويرية بالقيمة الدفترية (الأدنى من السوق عادةً)، لا تنشأ مكاسب خاضعة للضريبة في مرحلة التحويل.

المكسب الحقيقي لا يُحقّق ضريبياً إلا عند البيع الفعلي، حيث يُعترف بإيراد البيع وفق IFRS 15، مما يمنح الشركة السيطرة الزمنية على توقيت التحقق الضريبي.

ثالثاً: تكاليف الاقتراض ذات الصلة بالعقارات الاستثمارية

بلغت تكاليف التمويل 940,914 ألف درهم عام 2024 مقارنةً بـ 1,039,466 ألف درهم عام 2023،² ويُرسمَل جزء من هذه التكاليف ضمن قيمة الأصول قيد الإنشاء وفق IAS 23، مما يُرجى الاعتراف به كمصروف ويُخفض الأعباء الضريبية الآتية.

المطلب السادس: سيناريو مقارن أثر تبني نموذج القيمة العادلة على المعدل الضريبي

الفعلي

لاستيعاب عمق الأثر الضريبي، يُقدّم السيناريو التالي القائم على بيانات 2024:

الافتراض: لو كانت إعمار تتبع نموذج القيمة العادلة، وسجّلت مكاسب إعادة تقييم تُقدّر بـ 3,000,000 ألف درهم (تقدير محافظ في ضوء ارتفاع سوق دبي 20% خلال 2024):

جدول رقم (19): مقارنة أثر تبني نموذج القيمة العادلة على المعدل الضريبي

البيان	نموذج التكلفة (الفعلي)	نموذج القيمة العادلة (افتراضي)
--------	------------------------	--------------------------------

¹ Emaar Propreties, Op.cit.

² <https://www.emaar.com/en>, consulte le :17/05/2026.

الربح قبل الضريبة	18,899,780	21,899,780 ألف درهم
إضافة: إهلاك محذوف	-	801,584+ ألف درهم
مكاسب القيمة العادلة	صفر	3,000,000+ ألف درهم
الربح قبل الضريبة	18,899,780	22,700,00~ ألف درهم
الضريبة المقدرة (9% UAE فقط)	1,450,707	2,043,000~ ألف درهم
الفارق الضريبي المتوفر	-	592,000~ ألف درهم
معدل الضريبة الفعلي	7.67%	9,0+%~

الخلاصة: يوضح السيناريو أن اختيار إعمار لنموذج التكلفة تحت IAS 40 أتاح لها توفيراً ضريبياً ضامناً يُقدَّر بنحو 592 مليون درهم إضافية كانت ستُدفع لو اعتمدت نموذج القيمة العادلة في ظل نفس الإقليم الضريبي.

المطلب السابع: الإفصاح والشفافية - مدى الامتثال لمتطلبات IAS 40

يُلزم IAS 40 الشركات المتبنية لنموذج التكلفة بالإفصاح عن القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية. وقد وُقِّت إعمار بهذا الالتزام من خلال:

تعيين مُثَمِّنِينَ خارجيين مؤهلين: تستعين المجموعة بمُثَمِّنِينَ مؤهلين معيّنين من قبل الإدارة لتقييم القيمة لجزء جوهري من عقاراتها، وتنطوي عملية التقييم على حكم مهني مهم في تقدير الافتراضات الأساسية التي تشمل إيجارات السوق، والدخل الإيجاري المستقبلي، ومعدلات الإشغال، ومعدلات الخصم، ومعدلات الرسملة¹.

اختبار الانخفاض في القيمة: تُحدد الشركة في كل تاريخ تقرير ما إذا كانت ثمة أدلة موضوعية على انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية، وتُثبت خسارة الانخفاض حين تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ القابل للاسترداد.

الإفصاح عن السياسة المحاسبية: وُقِّرت إعمار إفصاحاً كافياً عن سياستها في القياس والتحويل بين الفئات، مما يُعزز ثقة المستثمرين والجهات الضريبية في سلامة التصنيف.

¹ Emaar Properties, Op.cit.

خلاصة المبحث الثالث:

يمكن تلخيص أثر تبني IAS 40 على التخطيط الضريبي لإعمار في المحاور التالية:

أولاً: السياسة المحاسبية كأداة تخطيط: أفضى اختيار إعمار لنموذج التكلفة بدلاً من القيمة العادلة إلى تجنب الاعتراف بمكاسب غير محققة ضمن الربح الضريبي، في وقت يشهد فيه سوق دبي ارتفاعات قيمة استثنائية.

ثانياً: الإهلاك كوفر ضريبي حقيقي: وصل إهلاك العقارات الاستثمارية إلى 801,584 ألف درهم عام 2024¹، محققاً وفراً ضريبياً يقترب من 72 مليون درهم في ظل الضريبة الإماراتية 9%.

ثالثاً: المعدل الفعلي المُحسّن: انتهى معدل الضريبة الفعلي لعام 2024 عند 7.67% رغم تطبيق معدل قانوني 9%، وهو فارق يُحقق بالتراكم وفراً بعشرات الملايين من الدراهم.

رابعاً: السيطرة الزمنية على التحقق الضريبي: من خلال آلية التحويل بين العقارات الاستثمارية والتطويرية بالقيمة الدفترية، تحتفظ إعمار بسيطرة كاملة على توقيت الاعتراف بالمكاسب، وبالتالي على الالتزامات الضريبية المقابلة.

خامساً: الأثر التراكمي متعدد الأطراف: تتشابه تداعيات IAS 40 مع أحكام IAS 12 (الضرائب المؤجلة) و IFRS 15 (توقيت الإيراد) لتُشكّل نسيجاً متكاملًا من التخطيط الضريبي الدولي يميّز إعمار عن نظيراتها في القطاع .

¹ <https://www.emaar.com>, consulte le 18/05/2025.

خلاصة الفصل الثالث:

سعى هذا الفصل إلى تجسيد الأطر النظرية التي أرستها الفصول السابقة على واقع تطبيقي ملموس، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية معمّقة في شركة إعمار العقارية، التي تمثّل نموذجاً بارزاً في قطاع العقارات الإقليمي والدولي، وتتميز ببيئة مالية وضريبية بالغة التعقيد تجعلها حقلاً خصباً لاختبار الانعكاسات الفعلية لتبني المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات التخطيط الضريبي.

وفي إطار المبحث الأول، تبين أن شركة إعمار العقارية تحتل مكانة رائدة في السوق العقاري، مستندة إلى هيكل تنظيمي متكامل وقاعدة أصول عقارية ضخمة ومتنوعة جغرافياً. وقد أظهرت الدراسة أن الشركة تعتمد معايير التقارير المالية الدولية IFRS إطاراً محاسبياً شاملاً، مما يُعزز مستوى الشفافية والإفصاح في قوائمها المالية، ويمنحها مصداقية عالية أمام المستثمرين والجهات الرقابية على حدٍ سواء. كما كشفت الدراسة أن الإطار الضريبي المعتمد لدى الشركة يتسم بالتعقيد جراء تشعب نشاطها ومحافظة الاستثمارية، غير أن إدارتها تُوظّف هذا التعقيد توظيفاً استراتيجياً من خلال بناء منظومة ضريبية قائمة على الامتثال الكامل مع استثمار المزايا التي يتيحها النظام الضريبي المعمول به.

وانتقالاً إلى المبحث الثاني، أثبتت الدراسة أن تبني الشركة للمعيار المحاسبي الدولي IAS 12 المتعلق بضرائب الدخل قد أفرز جملةً من الفروقات الزمنية المؤقتة، الناجمة أساساً عن تباين قواعد الاعتراف بالإيرادات والمصاريف بين الإطار المحاسبي والإطار الضريبي، وهو ما تجلّى في نشوء أصول وخصوم ضريبية مؤجلة ذات أثر مباشر على الوعاء الضريبي للشركة عبر الدورات المالية المتعاقبة. وقد برز بوضوح أن الإدارة المالية تحسن توظيف هذه الفروقات المؤقتة بوصفها أداةً للتخطيط الضريبي الاستراتيجي، إذ تعتمد إلى إدارة توقيت الاعتراف بالالتزامات الضريبية بما يُحسن التدفق النقدي ويُخفّف من حدة الضغط الضريبي الآني، دون المساس بمبدأ الامتثال القانوني، مما يُجسّد الدور المحوري الذي يؤديه هذا المعيار في ترشيد القرار الضريبي وتعظيم الكفاءة المالية على المدى البعيد.

أما على صعيد المبحث الثالث، فقد كشفت الدراسة أن تطبيق المعيار IAS 40 الخاص بالعقارات الاستثمارية وتقييمها وفق نموذج القيمة العادلة يُشكّل ركيزةً محوريةً في منظومة التخطيط الضريبي للشركة. ذلك أن إعادة تقييم المحفظة العقارية الضخمة بالقيمة العادلة يُولّد مكاسب وخسائر غير محققة تُسجّل في قائمة الدخل الشامل، مما يُفضي إلى نشوء فروقات ضريبية مؤقتة إضافية تتفاعل مع أحكام IAS 12 في إطار متكامل ومتشابه. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا الخيار المحاسبي لا يُعدّ مجرد استجابة لمتطلبات

الإفصاح، بل يرقى إلى مستوى أداة إستراتيجية تُمكن الإدارة من إدارة قاعدتها الضريبية بمرونة واقتدار، لا سيما في ظل تذبذب أسعار العقارات وما يترتب عليه من تغيّرات متلاحقة في القيم الدفترية للأصول، مما يُتيح هامشاً حقيقياً من المناورة في التحكم بحجم الأعباء الضريبية وتوقيت الاعتراف بها ضمن الحدود المشروعة.

وتأسيساً على ما تقدّم، يمكن القول إن الدراسة الميدانية لشركة إعمار العقارية أكّدت بصورة جليّة أن المعايير المحاسبية الدولية لا تقتصر وظيفتها على ضبط الإفصاح المالي وتوحيد أساليب القياس المحاسبي، بل تتجاوز ذلك لتغدو في يد المختص الضريبي الواعي أداةً فاعلةً للتخطيط الضريبي الاستراتيجي. فالتفاعل العضوي القائم بين معياري IAS 12 و IAS 40 في ظل البيئة التشغيلية لشركة إعمار يُجسّد بامتياز كيف يمكن للإلتقان الفعلي لهذه المعايير وتوظيفها بوعي ودراية أن يُسهم في تعظيم الكفاءة الضريبية، وتحسين التدفقات النقدية، وتقليص العبء الضريبي في حدود ما يُجيزه القانون، مما يؤكد أن التخطيط الضريبي الرشيد في كبرى الشركات العقارية لا ينفصل بحال عن مستوى الاستيعاب الحقيقي للإطار المحاسبي الدولي والقدرة على استثماره استثماراً أمثل.

خاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية التي استكشفت العلاقة الجدلية بين تبني المعايير المحاسبية الدولية والتخطيط الضريبي الدولي، يتضح بجلاء أن هذه العلاقة ليست طارئة ولا ثانوية، بل هي بنيوية وعميقة، تتشابك فيها خيوط المحاسبة والضريبة والإستراتيجية في نسيج واحد متكامل. وقد كشفت دراسة حالة شركة إعمار العقارية بما قدّمته من أرقام فعلية وتحليلات دقيقة أن الاختيارات المحاسبية وفق المعايير الدولية ليست مجرد خيارات تقنية محايدة، بل هي قرارات إستراتيجية ذات تداعيات ضريبية قابلة للقياس الكمي.

أولاً: ملخص النتائج

أثبتت الدراسة جملةً من النتائج الجوهرية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. المعايير المحاسبية الدولية ودورها في الإفصاح المالي: أسهمت المعايير الصادرة عن مجلس ASB في توحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية على المستوى الدولي، غير أن مرونتها في إتاحة خيارات بديلة كما في IAS 40 منحت الشركات هامشاً من الاجتهاد يُفضي إلى سياسات ضريبية متباينة.

2. أثر IAS 12 على التخطيط الضريبي: أفرز تطبيق معيار الضرائب المؤجلة لدى إعمار فروقاً مؤقتة بين القيم المحاسبية والضريبية للأصول والخصوم، ولدت أصولاً ضريبية مؤجلة تمثل وفراً ضريبياً مستقبلياً. وقد مكّنت هذه الفروقات الشركة من إدارة الالتزامات الضريبية بصورة زمنية مدروسة، مع ضمان الشفافية عبر الإفصاح الكامل في الإيضاحات المالية.

3. أثر IAS 40 على الوعاء الضريبي: يُعدّ هذا المحور من أبرز مخرجات الدراسة؛ إذ أثبتت الأرقام الفعلية أن اختيار إعمار لنموذج التكلفة بدلاً من القيمة العادلة أتاح لها خصماً ضريبياً سنوياً يقترب من 72 مليون درهم، فضلاً عن تجنّب الخضوع الضريبي على مكاسب إعادة التقييم غير المحققة التي كانت ستبلغ في سيناريو القيمة العادلة نحو 3.5 مليار درهم، ما كان سيُفضي إلى عبء ضريبي إضافي يقارب 315 مليون درهم.

4. المعدل الضريبي الفعلي وأدوات التحسين: رغم دخول ضريبة الشركات الإماراتية 9% حيز التطبيق الكامل في 2024، انتهى المعدل الضريبي الفعلي لإعمار عند 7.67% فقط، وهو فارق يُعزى جزئياً إلى سياسات التخطيط الضريبي المستندة إلى IAS 40، مما يُمثل وفراً تراكمياً بعشرات الملايين من الدراهم.

5. السيطرة الزمنية على التحقق الضريبي: منحت آلية التحويل بين العقارات الاستثمارية والتطويرية بالقيمة الدفترية المنصوص عليها في IAS 40 شركة إعمار سلطةً على توقيت الاعتراف بالمكاسب، مما يُحوّل التخطيط الضريبي من رد فعل إلى فعل استباقي.

ثانياً: اختبار الفرضيات

تأكدت الفرضيات الأربع التي انطلقت منها الدراسة:

- الفرضية الأولى: تحققت؛ إذ أسهمت المعايير الدولية في توحيد الإفصاح وتعزيز جودته.
- الفرضية الثانية: تحققت جزئياً؛ إذ وُفّر IAS 12 أدوات تخطيط زمني عبر الضرائب المؤجلة، وإن ظلت المنفعة مشروطة بتطبيق الضريبة الوطنية.
- الفرضية الثالثة: تحققت بقوة؛ وأثبتت الأرقام أن نموذج التكلفة وفق IAS 40 وُفّر وفراً ضريبياً كمياً ملموساً.
- الفرضية الرابعة: تحققت؛ بمعدل فعلي 7.67% مقابل معدل قانوني 9%.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه هذه الدراسة، يُوصى بما يلي:

على مستوى الشركات العقارية:

- اعتماد تحليل ضريبي معمّق قبل الاختيار بين نموذجي التكلفة والقيمة العادلة وفق IAS 40 ، إذ إن كل نموذج ينطوي على محفظة مختلفة من المنافع والمخاطر الضريبية.
- بناء نظم معلومات مالية قادرة على رصد الفروقات الزمنية بين القيم المحاسبية والضريبية وإدارتها بصورة استباقية.
- تكثيف التنسيق بين إدارات المحاسبة والضرائب والاستثمار لضمان تكامل القرارات المحاسبية مع الأهداف الضريبية الإستراتيجية.

على مستوى الجهات التنظيمية والأكاديمية:

- توجيه المزيد من الدراسات المقارنة حول أثر تبني IFRS على الإيرادات الضريبية في الدول العربية التي تشهد إصلاحات ضريبية متسارعة.
- دراسة مدى ملاءمة المعايير الدولية للبيئات الاقتصادية العربية، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة في الأسواق العقارية ذات التقلبات الحادة.
- الإسراع بتطوير توجيهات ضريبية تشريحية تُوضح كيفية التعامل مع سياسات التقييم المحاسبي في سياق تطبيق قانون ضريبة الشركات الإماراتي.

رابعاً: آفاق البحث المستقبلي

- تبقى هناك مساحات بحثية خصبة لم تطلها هذه الدراسة، أبرزها:
- دراسة أثر تطبيق Pillar Two (الحد الأدنى العالمي للضريبة 15%) على شركات كإعمار تعمل في ولايات ضريبية متعددة.
 - مقارنة أثر IAS 40 على التخطيط الضريبي في شركات عقارية من دول مختلفة ذات بيئات ضريبية متباينة.
 - تحليل مدى انعكاس تبني IFRS 17 (عقود التأمين) على الشركات المالية العقارية كأمالك المرتبطة بإعمار.
- وخلاصة القول، تؤكد هذه الدراسة أن المعايير المحاسبية الدولية ليست مجرد أطر فنية جامدة، بل هي منظومة حية تتفاعل مع بيئتها الاقتصادية والضريبية وتُشكل مسارات القرار الاستراتيجي للشركات. وقد كانت شركة إعمار العقارية بجسامة أصولها وتشعب ولاياتها الضريبية نموذجاً فريداً لفهم هذه التفاعلات، وما تُخلفه من آثار قابلة للقياس والتحليل والاستشراف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد جامع، علم المالية (فن المالية العامة)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النشر العربية، القاهرة، 1975 .
2. أمير فرج يوسف، عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها، وأساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
3. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
5. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
6. جعفر حسين جاسم الطائي، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية البيضاء، الجماهيرية الليبية، 2009.
7. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعياريها، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
8. حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة والضرائب والرسوم)، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.
9. دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
10. رمضان صديق، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
11. السعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع - مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
12. السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

13. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
14. عباس محمد نصر الله، النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.
15. عبد السلام محمد عبد السلام، دراسة في مقدمة علم الضريبة، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1968.
16. عبد المنعم عطا العلول، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، غزة، فلسطين، 2007.
17. علي الشرقاوي، العملية الإدارية - وظائف المدير -، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
18. علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
19. غدير باسم غدير، الاقتصاد المعرفي نحو نمط اقتصادي جديد، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2001.
20. فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الدار الجامعية للثقافة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
21. فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
22. فوزي عطوي، المالية العامة - النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
23. كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
24. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
25. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

26. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
27. محمد علتم باهر، المالية العامة مبادئ الاقتصاد المالي، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب، مصر، 1998.
28. محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
29. الأطروحات والرسائل الجامعية:
30. إبراهيم حراش، دور الاتفاقية الجبائية الدولية للحد من ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي مع دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
31. إيمان بوقرة، كيفية الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.
32. جبر إبراهيم الداعور، جميل حسن النجار، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، فلسطين، 2017.
33. جورج توما بيداويد، الإفصاح المالي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012.
34. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010.
35. رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة) تعريفها وأشكالها(، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، سوريا، 2005-2006.

36. طورشي بتانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
37. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى المعلوماتي للقوائم المالية) دراسة حالة مجمع الرياض سطيف)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2005-2006.
38. عاشوري نعيم، أثر الاتفاقيات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية - حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017-2018.
39. علاء الدين بغدادي، فعالية الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي وآثارها على الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009-2010.
40. علي عزوز، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي - الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014 .
41. غيداء وليد درويش، أثر استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية على تحسين عملية التخطيط المالي في جامعة البلقاء التطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2017.
42. فريد حداد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2011-2012 .
43. محمد براهيم، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2014-2015.

44. محمد علي محفوظ، التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
45. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2006.
46. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
47. هشام دغموم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2015.
48. يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015.
49. المجلات والدوريات والمقتنيات العلمية:
50. بن عبد الفتاح دحمان، بوعزة عبد القادر، التنافسية الجبائية وآثارها على نماذج من اقتصادات الدول المغاربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 5، جوان 2011.
51. بوبكر رزيقات، سعيداني محمد سعيد، مدى توافق نظام محاسبي مالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دراسة تحليلية تقييمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.
52. بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2010.

53. سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة الجيل الاقتصادي، الجزائر، العدد الخامس.
54. عبد الله حميد الحرثي، معمر رداوية، دعم نظم المعلومات بالتكامل والتنسيق وأهميته في اتخاذ القرارات داخل الدوائر الحكومية) حالة المديرية العامة للضرائب(، ملتقى علمي دولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل. 2009
55. علي جلابة، بن اعمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة-Apple ، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، المجلد 26 ، العدد 4 ، 2020.
56. مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية) سابك (شركة مساهمة سعودية، مجلة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المجلد 20 ، العدد 1 ، المملكة العربية السعودية، 2011.
57. مجلة بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التهرب الضريبي، سلسلة التقارير، العدد 34، دار النشر أمان، 2011.
58. محمد سليم وهبة، التهرب الضريبي واقع وتوصيات، ورقة بحثية، المؤتمر الثاني للشبكة العربية/تعزير النزاهة ومكافحة الفساد، الجمهورية اليمنية، يومي 26-27 جويلية 2010.
59. ميمون عماد الرشيد، ولهي بوعلام، دور التخطيط الضريبي في الاستفادة من التحفيزات الجبائية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات - دراسة حالة مؤسسات اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر، 2021.
60. ناصر دادي عدون، معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق :الحكومة والإصلاح الاقتصادي، سوريا، 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008.

61. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مدخل لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، القاهرة، مصر، العدد السابع، جويلية 2013.
62. الاتفاقيات، القوانين والمطبوعات البيداغوجية:
63. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة النشر.
64. أحمد عبد الستار الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، الإصدار الرابع، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013.
65. بن يحي ناجي، المنافسة الضريبية الضارة، مطبوعة محاضرات، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
66. زواق الحواس، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، مطبوع بيداغوجي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021.
67. شوقي طارق، محاضرات في المعايير المحاسبية الدولية، موجهة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2003.
68. عراب فاطمة الزهراء، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، مطبوع بيداغوجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2023.
69. فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، مطبوعة علمية، الدار الجامعية للثقافة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
70. المرسوم الرئاسي رقم 121-02 المؤرخ في 24 محرم عام 1423 الموافق 7 أفريل سنة 2002، المتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية قصد تجنب الازدواج الضريبي وتقادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد

- المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة والتركات الموقعة بالجزائر في 17 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، الصادر بتاريخ 10 أفريل 2002.
71. مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة محاضرات، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019.
72. مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة محاضرات، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019.
73. هشام الديب، توجهات ترسم مستقبل التجارة الإلكترونية، دراسة عن تأثير التجارة الإلكترونية على الملكية الفردية والأمن الإلكتروني، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2001.
74. ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (Foreign References)

1. Books & Reports:

75. Assemblée Nationale de la République Française, *L'optimisation fiscale des entreprises dans un contexte international*, Rapport d'information n° 1423, Paris, 10/07/2013.
76. Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, *Les prix de transfert: Guide à l'usage des PME*, Direction Générale des Impôts, France, 2006.
77. Najib Gharbi, *Le contrôle fiscal des prix de transfert*, Collection Finances Publiques, L'Harmattan, Paris.
78. OECD (OCDE), *Principes de l'OCDE applicables en matière de prix de transfert à l'intention des entreprises multinationales et des administrations fiscales*, OECD Publishing, Paris.
79. Myron Scholes, et al., *Taxes and Business Strategy: A Planning Approach*, Global Edition, Pearson Education, 2015.

80. Articles & Working Papers:

81. DANJOU Philippe, "Une mise au point concernant les International Financial Reporting Standards (Normes IFRS)", Février 2013.
82. Fatouhi Kawla, & Wafa Ghardallou, "International tax planning techniques: A review of literature", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 21, No. 02, April 2020.
83. John Graham, & Campbell Harvey, "The theory and practice of corporate finance: Evidence from the field", *Journal of Financial Economics*, No. 60, 2001.
84. KHARRAT Karim, "Le passage aux normes internationales, de nouvelles options pour le pilotage de résultats", Manuscrit auteur, publié dans *Comptabilité, Contrôle, Audit et Institutions*, Tunisie, 2006.
85. Stephene Sorbe, & Asa Johansson, "International tax planning fixed investment", *OECD Economics Department Working Papers*, No. 85, OECD Publishing, 2017.

ثالثاً: مواقع الإنترنت (Websites)

1- المواقع باللغة العربية

86. سوق دبي المالي (DFM) ، الموقع الرسمي <https://www.dfm.ae/ar> .
87. شركة إعمار العقارية، الموقع الرسمي نبذة عن الشركة .
<https://www.emaar.com/ar/about-emaar>
88. موسوعة ويكيبيديا العربية، مقالة: شركة إعمار العقارية https://ar.wikipedia.org/wiki/إعمار_العقارية .

إعمار العقارية

2-المواقع باللغة الأجنبية:

89. Emaar Properties PJSC, Official Website Investor Relations & Financial Reports. <https://properties.emaar.com/en/investor-relations/emaar-properties-pjsc/reports-presentations/>
90. International Wealth Website: What is international tax planning and consulting, available at: <https://www.internationalwealth.info/en/tax-planning-en/what-is-international-tax-planning-and-counseling/> (*Consulté le: 04/05/2026*)
91. OECD Official Website: Aggressive Tax Planning International Framework, available at: <https://www.oecd.org/tax/aggressive/> (*Consulté le:04/05/2026*)

الملاحق

الملحق رقم 01: القوائم المالية لشركة إعمار العقارية سنة 2024.

Emaar Properties PJSC and its Subsidiaries

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS (continued)

As at 31 December 2024

34 FINANCIAL RISK MANAGEMENT OBJECTIVES AND POLICIES (continued)

c) Liquidity risk (continued)

Financial liabilities	Within 1 year AED '000	1 to 5 years AED '000	Over 5 years AED '000	Total AED '000
<i>As at 31 December 2023</i>				
Interest-bearing loans and borrowings	1,566,406	2,010,731	-	3,577,137
Retentions payable	920,566	611,035	-	1,531,601
Lease liabilities	155,011	516,907	191,742	863,660
Payable to non-controlling interests	-	247,505	-	247,505
Sukuk	3,056,863	3,511,480	3,948,016	10,516,359
Other liabilities	8,011,201	5,409,674	361,506	13,782,381
Total undiscounted financial liabilities	13,710,047	12,307,332	4,501,264	30,518,643

d) Capital management

Capital includes equity attributable to the equity holders of the Company. The Group's policy is to maintain a strong capital base so as to maintain investor, creditor and market confidence and to sustain future development of the business. The primary objective of the Group's capital management strategy is to ensure that it maintains a strong credit rating and healthy capital ratios in order to support its business and maximise shareholder value.

The Group monitors capital using a gearing ratio, which is net debt divided by total capital plus net debt. The Group's policy is to keep the gearing ratio below 50%. The Group includes within net debt, interest bearing loans and borrowings and sukuk less cash and cash equivalents. Capital includes total equity attributable to the owners of the Company less the net unrealised gains/ (losses) reserve. At 31 December 2024, the Groups' gearing ratio is negative 89% (2023: negative 38%). The Board of Directors seeks to maintain a balance between the higher returns that might be possible with higher levels of borrowings and the advantages and security afforded by a sound capital position.

The Board of Directors also monitors the return on capital, which the Group defines as net operating income attributable to owners of the Company divided by total shareholders' equity, excluding minority interests. The Board of Directors also monitors the level of dividends to shareholders, the return on capital to shareholders or issuance of new shares to maintain or adjust the capital structure.

No changes were made in the objectives, policies or processes for managing capital during the years ended 31 December 2024 and 31 December 2023.

Neither the Company nor any of its subsidiaries is subject to externally imposed capital requirements other than the statutory requirements in the jurisdictions where the Group entities are incorporated.

Financial instruments comprise financial assets and financial liabilities.

Financial assets of the Group include bank balances and cash, trade and unbilled receivables, investment in securities, loans and advances, other receivables and due from related parties. Financial liabilities of the Group include customer deposits, interest-bearing loans and borrowings, sukuk, accounts payable, retentions payable and other payable.

The fair values of the financial assets and liabilities are not materially different from their carrying value unless stated otherwise.

35 SUBSIDIARIES WITH MATERIAL NCI

Financial information of subsidiaries of the Group that have material non-controlling interest (NCI) are provided below:

	Principal place of business	NCI holding 2024	NCI holding 2023
Emaar Development PJSC	UAE	19.84%	19.84%
Emaar Misr for Development SAE	Egypt	26.21%	11.26%
Emaar India Limited	India	22.99%	22.99%

Emaar Properties PJSC and its Subsidiaries

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS (continued)

As at 31 December 2023

34 FINANCIAL RISK MANAGEMENT OBJECTIVES AND POLICIES (continued)

c) Liquidity risk (continued)

Financial liabilities	Within 1 year AED '000	1 to 5 years AED '000	Over 5 years AED '000	Total AED '000
<i>As at 31 December 2022</i>				
Interest-bearing loans and borrowings	1,755,468	4,290,077	110,963	6,156,508
Retentions payable	1,098,066	522,477	-	1,620,543
Lease liabilities	151,009	502,100	431,651	1,084,760
Payable to non-controlling interests	-	258,720	-	258,720
Dividend payable	285,644	-	-	285,644
Sukuk	364,977	6,429,228	4,087,131	10,881,336
Other liabilities	11,959,784	5,613,368	181,097	17,754,249
Total undiscounted financial liabilities	15,614,948	17,615,970	4,810,842	38,041,760

d) Capital management

Capital includes equity attributable to the equity holders of the Company. The Group's policy is to maintain a strong capital base so as to maintain investor, creditor and market confidence and to sustain future development of the business. The primary objective of the Group's capital management strategy is to ensure that it maintains a strong credit rating and healthy capital ratios in order to support its business and maximise shareholder value.

The Group monitors capital using a gearing ratio, which is net debt divided by total capital plus net debt. The Group's policy is to keep the gearing ratio below 50%. The Group includes within net debt, interest bearing loans and borrowings and sukuk less cash and cash equivalents. Capital includes total equity attributable to the owners of the Company less the net unrealised gains/ (losses) reserve. At 31 December 2023, the Groups' gearing ratio is negative 38% (2022: negative 6%). The Board of Directors seeks to maintain a balance between the higher returns that might be possible with higher levels of borrowings and the advantages and security afforded by a sound capital position.

The Board of Directors also monitors the return on capital, which the Group defines as net operating income attributable to owners of the Company divided by total shareholders' equity, excluding minority interests. The Board of Directors also monitors the level of dividends to shareholders, the return on capital to shareholders or issuance of new shares to maintain or adjust the capital structure.

No changes were made in the objectives, policies or processes for managing capital during the years ended 31 December 2023 and 31 December 2022.

Neither the Company nor any of its subsidiaries is subject to externally imposed capital requirements other than the statutory requirements in the jurisdictions where the Group entities are incorporated.

Financial instruments comprise financial assets and financial liabilities.

Financial assets of the Group include bank balances and cash, trade and unbilled receivables, investment in securities, loans and advances, other receivables and due from related parties. Financial liabilities of the Group include customer deposits, interest-bearing loans and borrowings, sukuk, accounts payable, retentions payable and other payable.

The fair values of the financial assets and liabilities are not materially different from their carrying value unless stated otherwise.

35 SUBSIDIARIES WITH MATERIAL NCI

Financial information of subsidiaries of the Group that have material non-controlling interest (NCI) are provided below:

	Principal place of business	NCI holding 2023	NCI holding 2022
Emaar Development PJSC	UAE	19.84%	19.84%
Emaar Misr for Development SAE	Egypt	11.26%	11.26%
Emaar India Limited	India	22.99%	22.99%

الملحق رقم 02: القوائم المالية لشركة إعمار العقارية سنة 2023